ثورة الضباط الأحرار فى مصر



تأليف: أ. ف كوفتونوفيتش ترجمة: عزة الخميسى

كتاب الأهالي

رقم ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠

الادارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج . م . ع.
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

الاعلانات : يتفق بشأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكى ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

اما وقد ضمنت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه

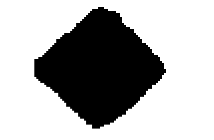
ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحيى اليقين لا الذى يشوش عليه

واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر وقيوده الى آفاق المستقبل واحلامه

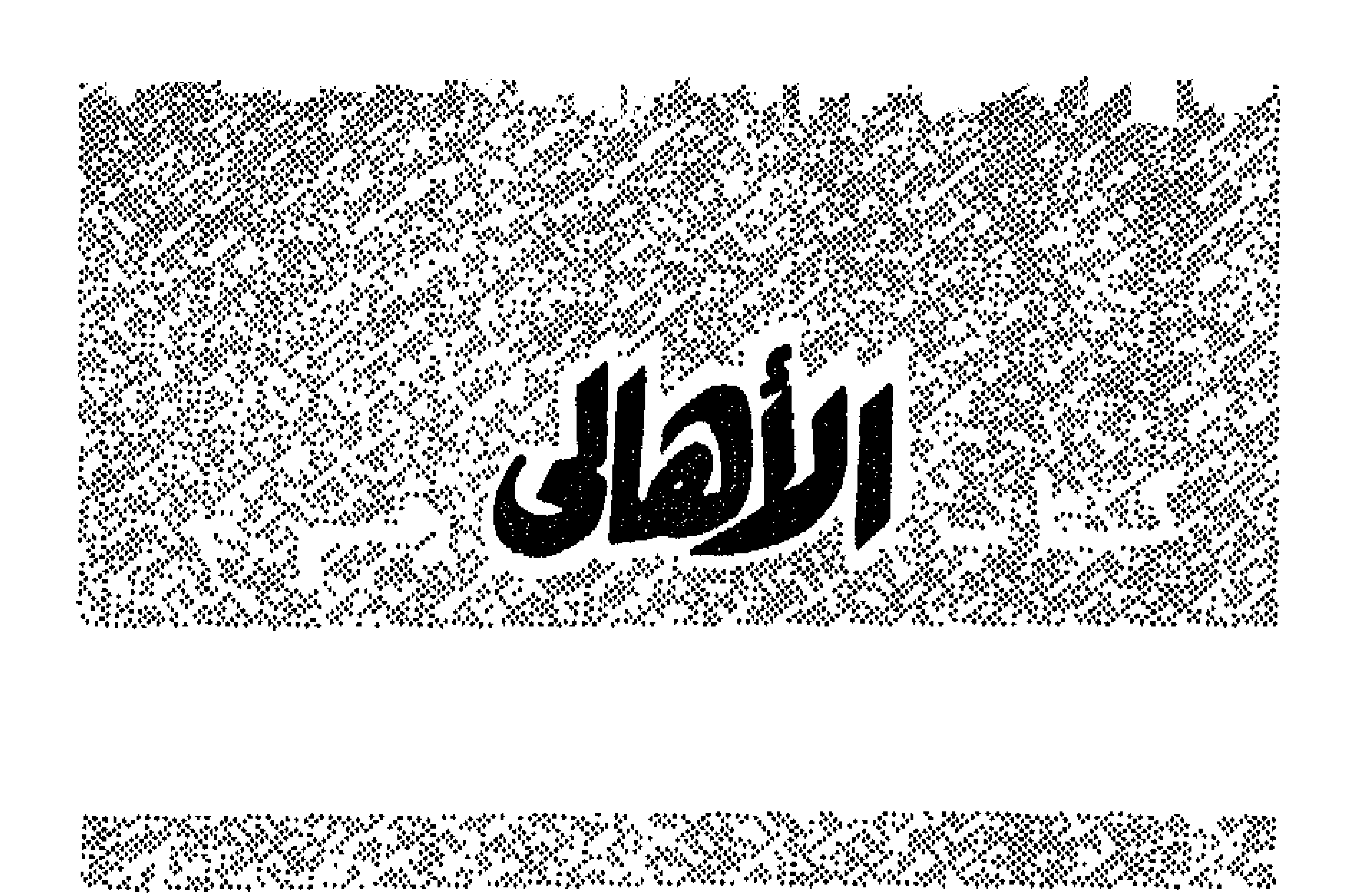
كتاب الأهالى

ثقافة الهدم والبناء

لوحة الغلاف مهداة من الفنان ايهاب شاكر







ثورة الضباط الأحرار فى مصر

ترجمة: عزة الخميسى

عن المؤلف

عاشق سوفييتى لمصر

بقلم روبرت لاندا *

أحب أليج كافتونوفتش - مؤلف هذا الكتاب -مصر حباً شديداً، وبدأ ذلك منذ زيارته الاولى للقاهرة عام ١٩٥٣ والتى لم تنقطع بعدها رحلاته لمصر فعاش بين المصريين أحد عشر عاماً زار خلالها مدن مصر من الاسكندرية والسويس حتى أسوان وكوم امبو. والتقى فى مصر بأشهر كتابها ومثقفيها وعلمائها واعلام الفنون بها مثلما التقى ببسطاء المصريين من الفلاحين والحرفيين الأمر الذى كان مصدراً لسعادته الغامرة.

ولم يصدف لى أن التقيت بشخص أحب مصر كل هذا الحب، حتى انه كان ينظر

---

* روبرت لاندا: مستشرق سوفييتى، رئيس قسم القضايا النظرية بالقسم العربى بمعهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية وأحد أصدقاء مؤلف هذا الكتاب.

الى كل ما هو مصرى بعين الإعجاب والاستحسان، ولم يكن احد ليجرؤ في حضوره على ذكر مصر بعبارة او كلمة يفهم منها معنى الإساءة.

ولقد تفوق كافتونوفتش على غيره من المستشرقين السوفييت بمعرفته العميقة بتاريخ وثقافه وأساطير وماضى وحاضر ولغة وفولكلور مصر وكان لم يزل بعد طالباً بمعهد الاستشراق (١٩٤٨- ١٩٥٣)

وبانتهاء دراسته عمل كافتونوفتش بالخارجية السوفيتية وسرعان ما سافر الى مصر للعمل بها حيث التقى بالعديد من قادة ثورة ١٩٢٣: محمد نجيب وجمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وجمال وصلاح سالم وعلى صبرى وغيرهم الأمر الذى ساعده كثيراً عند وضعه لهذا البحث عن "ثورة الضباط الأحرار" فى مصر . وهو موضوع رسالته لنيل درجة الدكتوراة .

ولقد كان كافتونوفتش المؤرخ السوفييتى الوحيد الذى التقى بقادة الثورة مباشرة بعد نجاحها . ثم درس بعناية أثناء عمله بمصر كل ما كتب عن الثورة بقلم قادتها ونشطائها أو عنهم، ودرس مؤلفات المؤرخين المصريين وظل يتابع منذ اللحظات الأولى مسار الثورة وتطورها والتبدلات والتعرجات فى هذا المسار أعواماً طويلة تغير أثنائها حتى الضباط الأحرار أنفسهم. ورغم أن المؤلف كان حذراً من إطلاق أحكام متسرعة غير مدروسة إلا أنه أدرك أن جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ وجمال عبد الناصر عام ١٩٧. هما شخصان مختلفان تماماً، وكذا فيما يتعلق بالسادات عام ١٩٥٢ وعام ١٩٧٨ وخالد محيى الدين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٨١.

ولقد مكنت هذه المتابعة الدؤوبة التى استمرت اكثر من ثلاثين عاماً كافتونوفتش من الإلمام بجوانب الثورة المصرية والفهم العميق لها كظاهرة: كيف نشأت وتطورت وعن أية نتائج تمخضت، حاول الكاتب أن يجد تفسيراً للتطور اللاحق لمصر من قلب الخصوصيات التى اتسمت بها الثورة.

انتقل كافتونوفتش من وزارة الخارجية عام ١٩٧٩ للعمل بمعهد الاستشراق

التابع لأكاديمية العلوم السوفيتية، وكانت تلك سنوات عصيبة فى تطور العلاقات السوفيتية المصرية لم يكف أثناءها المؤلف عن التطلع لمصر ومتابعه تطور الأوضاع بها باذلاً كل ما فى وسعه لإحداث تقارب بين بلدينا.

ولقد كانت تملؤه الرغبة فى رسم صورة شاملة حية معاصرة غير نمطيه لمصر، ولهذا يغطى كتابه هذا التاريخ السياسى وقضايا التطور الاجتماعى - الاقتصادى فى الفترة قيد البحث. وسيلمس القارئ فى كل سطر طموح كافتونوفتش ليس فقط لوضع خريطة موضوعية لتطور ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وإنما لرسم صورة كاملة تشمل الجوانب المختلفة لحياة مصر، بما فى ذلك المنطق الذى كان يحكم سلوك قادة الثورة والمشاركين فيها وعناصر شخصياتهم ومقوماتهم الإنسانية والنفسية البحتة.

واتسعت دائرة اهتمامات كافتونوفتش بمصر لتشمل دراسة عميقة وإجادة للهجة المصرية حتى أنه وضع أول قاموس للهجة المصرية (لم يخرج للنور إذ لم ينته العمل على وضعه)

وكتب مجموعة كبيرة من المقالات عن المؤلفين المصريين والثقافة المصرية وروادها، وهو أول من كتب فى الاتحاد السوفيتيى سيرة حياة النحات المصرى الشهير محمود مختار .

ولقد أولى كافتونوفتش اهتماماً خاصاً بمصر القديمة وثقافتها وحياتها وآدابها وإسهامها الكبير فى الحضارة الإنسانية، وكرس لذلك آخر مؤلفاته بعنوان " مصر الأبدية " الذى ظهر فى نهاية عام ١٩٨٩ والذى تصدرت غلافه كلمات عالم المصريات الروسى الشهير توراييف.. "حقاً .. إذا تناولنا أية ظاهرة من ظواهر حياتنا وبحثنا فى تاريخ تطورها لقادنا ذلك فى أغلب الأحيان إلى مصر، مصر أم الدولة الاوروبية والفنون الاوروبية ومصدر العديد من ظواهر حياتنا"...

عمل المؤلف فى بلدان عربية عديدة أخرى ودرس تاريخها وتطورها، وأدرك أهمية دور مصر ووضعها فى العالم العربى قديماً وحديثاً ،وأشار الى ذلك فى كتابه

"مصر الأبدية" قائلاً: "إن مصر مهد إحدى اعرق حضارات العالم.. ولقد استطاعت والى اليوم عبر قرون طويلة الاحتفاظ بالكثير من خصوصيات هذه الحضارة، وفى الوقت نفسه فهى الآن تعد جزءاً لا يتجزأ من العالم العربى"

لقد أسهمت دراسة كافتونوفتش لتاريخ مصر القديم فى تشكيل صورة متكاملة لديه عن مصر منذ القدم وحتى وقتنا هذا، ووضع المؤلف يديه على نواحى التشابه القائم بين سكان مصر المعاصرة والقديمة من حيث الشكل ونمط الحياة وطرق التفكير والأخلاق والتقاليد وفلسفة الحياة التى ترسخت طوال طريق مصر العريق .

وكان كافتونوفتش كمؤرخ يتسم بالموضوعية والتروى فى أحكامه ولم يدفعه إعجابه الشديد بمصر إلى إطلاق أحكام رومانتيكية مثالية عن تطورها المضنى الاقتصادي- الاجتماعي. ولعل أهمية بحثه هذا تكمن فى أنه الأول من نوعه فى الأدبيات السوفيتية الذى تجاوز الأحكام النمطية السائدة على ثورة يوليو ليتناول السلبى والإيجابى فيها. ورغم أنه لم يشك فى أن عبد الناصر كان القائد الحقيقى والمنظم الأول لثورة يوليو إلا أنه توصل إلى ذلك عبر دراسة دور محمد نجيب وغيره من قادة الثورة والتأكيد على إسهامات كل منهم فيها.

لقد فعل كافتونوفتش الكثير من أجل تحقيق التقارب السوفييتى المصرى أثناء حياته كعالم ودبلوماسى وكاتب وصحفي، ويظل بعد رحيله أحد أبرز أبناء الشعب السوفيتي فى هذا المجال وتعد مؤلفاته شاهداً حياً على ذلك.

مقدمة المؤلف

كانت مصر حتى أواسط القرن العشرين تبدو كما لو أنها ستحتفظ ولعهود طويلة بالنظام الأبوى والهيكل الاجتماعى- الاقتصادى التقليدى الذى يذكرنا بهرم الاستبداد الكلاسيكى الشرقى الذى يقف على رأسه الحاكم المطلق، وتشكل الجماهير المقهورة قاعدته العريضة. وما زالت مصر كما كانت منذ الاف السنين، يزرع الفلاحون المعدمون- وهم الغالبية الساحقة من السكان- أراضيها الخصبة ويروونها من مياه النيل، ويجبرون على حفر وتنظيف قنوات الرى وشق الطرق.

وفى تجوالى بشوارع القاهرة رأيت فى واجهة أحد محلات الكتب كتاباً بعنوان "مصر ومصر، وجهاً لوجه". وفى إحدى صفحات هذا الكتاب شاهدت صوراً ورسومات حائطية عن حياة المصريين القدماء، وعلى الصفحة المقابلة مشهداً من حياة المصريين المعاصرين. أذهلنى التشابه بينهما. والمدهش هنا، ليس فقط احتفاظ المصريين بنفس النمط الجمالى، وإنما استخدامهم لنفس أدوات العمل التى استخدمها القدماء: الفأس والمحراث والأدوات البدائية مثل: الشادوف والطنبور لرفع مياه النيل إلى سطح الأرض، واستخدامهم للجاموس والحمير والدواب الأخرى كوسائل للجر كما

كان يفعل المصريون القدماء. يختفى فقط من المشهد المعاصر الصناع البارعون والبناؤون والفنانون الذين شيدوا على شواطىء النيل معابد عظيمة ما زالت بقاياها شامخة تشرف على القرى الفقيرة البائسة التى يقطنها الفلاحون المصريون، وتكاد تندثر أيضاً المنتجات الفنية الرائعة للحرفيين المصريين، التى لم تصمد فى مواجهة المنافسة الحادة مع المنتجات الرخيصة للمصانع والورش الأوربية. ورغم ذلك فالانطباع الأول بالتشابة الكامل بين المشهدين هو انطباع سطحى رغم الصور والوثائق التى تؤكد هذا التشابه.

جرت فى المجتمع المصرى عبر تطوره الحديث عمليات معقدة ومتناقضة، وكان للقهر الذى فرضه الاحتلال الإنجليزى باغتصابه الأراضى المصرية، دور كبير فى زيادة حدة التناقضات والتعقيدات فى المجتمع المصرى، ومع ذلك لم يستطع الاحتلال أن يقف حجر عثرة أمام تطور الصناعة المصرية الحديثة التى نمت تدريجياً وببطء، وارتفعت هنا وهناك مداخن المصانع المصرية من قلب حقول الزراعة التقليدية، وتلقى العمال المصريون أولى دروس الصراع الطبقى.

وتمكن عدد من الشباب المصرى من الالتحاق بالكليات والمعاهد العليا، بل والالتحاق بصفوف الجيش الذى أصبح يضم ضباطا من أبناء الفلاحين المتوسطين وصغار الموظفين، بعد أن كان ذلك قاصراً على أبناء الأرستقراطية. وتأثرت مصر بروح القرن العشرين، قرن الصناعة الحديثة، والهزات الاجتماعية الضخمة وتحرر الشعوب من القهر الوطنى والطبقى.

والثورة المصرية عام ١٩٥٢، ليست إحدى هذه الهزات الاجتماعية الضخمة فحسب، بل إحدى أهم أحداث أواسط القرن العشرين، إذ حققت أهداف مرحلة كاملة من تاريخ مصر- مرحلة النضال ضد الاستعمار الانجليزى والنظام الإقطاعى الكومبرادورى الملكى الفاسد. بالإضافة إلى أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام الاستعمارى

العالمي. فقد اضطلعت مصر في الخمسينيات والستينيات بدور قيادي بارز وسط البلدان الحديثة التحرر في آسيا وافريقيا.

ويتشابه إلى حد بعيد وضع القوى الاجتماعية- السياسية في مصر، وخصوصيات الصراع الطبقي عشية الثورة، وتطور الأحداث في الأعوام الأولى بعد انتصارها، مع الأوضاع التي عاشتها بلدان آسيا وأفريقيا التي عانت من قهر الاستعمار القديم والجديد لفترات طويلة. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على بلدان الشرق العربي. وليس من قبيل الصدفة أن تصبح الثورة المصرية نموذجاً تحتذيه قوى الثورة الوطنية في العديد من البلدان العربية التي ناضلت ضد الإمبريالية والأنظمة الرجعية. لقد أثرت مصر الثورة، تأثير ملحوظاً في الوضع بالمنطقة العربية، فقامت على أثرها الثورة العراقية عام ١٩٥٨ وثورة اليمن عام ١٩٦٢. وأثرت الثورة المصرية في مجرى النضال المسلح لشعب الجزائر من أجل استقلاله أعوام ١٩٥٤- ١٩٦٢، وكانت نموذجاً ملهما للثورة الليبية عام ١٩٦٩.

إن ما جرى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان بداية وحسب للعملية الثورية في مصر. فقد أصبح "الانقلاب العسكري"، الذي تصور البعض أنه على شاكلة انقلابات أمريكا الجنوبية، يمتلك كل مقومات وعمق الثورة الحقيقية التي تناضل من أجل تغيير الهيكل الاجتماعي لمصر، ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والفئات الوسطى، وانجاز الاستقلال السياسي والاقتصادي. وتتميز الثورة المصرية عن غيرها من الثورات العربية بمحاولتها التوصل إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على أساس التوجه نحو الاشتراكية. ولا شك أن إقامة مصر علاقات وطيدة سياسية واقتصادية وثقافية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى كان أحد أهم إنجازات الثورة المصرية. بل إن هذه العلاقات بالذات لعبت دوراً حاسماً في النجاحات التي حققها الشعب المصري عند التصدي لمؤامرات وعدوان الاستعمار والصهيونية. وكان لتجربة مصر الناجحة في هذا المجال تأثير ملحوظ في حركات التحرر الوطني في

آسيا وأفريقيا التى أدركت هى الآخرى أن الإتحاد السوفيتى هو الحليف الطبيعى لكل الشعوب المناضلة من أجل استقلالها.

كان للثورة المصرية- بالطبع- خصوصياتها المرتبطة بخبرات الشعب المصرى التاريخية، والخريطة الطبقية للمجتمع المصرى، ومستوى تطور الوعى الاجتماعى لمختلف الشرائح الأجتماعية، بالإضافة إلى الطبيعة السيكولوجية للشعب المصرى.

وفى هذا العمل، محاولة لدراسة الظروف التى صاحبت ميلاد الثورة المصرية وتطورها فى المرحلة الأولى أى حتى تأميم شركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦. ولقد اخترت المرحلة الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢ إذ لم أجد بين المراجع والكتب السوفيتية دراسة مكرسة لتلك الفترة من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن دراسة تلك الفترة تساعد على فهم جذور الاتجاهات الرئيسية للثورة المصرية، الإيجابى منها، والسلبى الذى تجلى بشكل خاص أثناء حكم السادات. وتولى الدراسة اهتماماً خاصاً بعملية نشأة وتطور تنظيم "الضباط الأحرار".

ولقد اخترت دراسة تلك الفترة من تاريخ الثورة المصرية، نظراً للطبيعة الخاصة للمهام التى كان على النظام الثورى إنجازها، والتى كان لتنفيذها أهمية ومغزى عميق. ويقف على رأس هذه المهام تعزيز الثورة لمواقعها والبحث عن حلفاء لها من بين القوى السياسية المصرية القائمة، فضلاً عن المعركة الضارية ضد المعارضة اليمينية واليسارية للنظام. بالإضافة إلى أن الفترة المشار إليها كانت مرحلة البحث عن طريق للتطور اللاحق للثورة، خاصة وأن "الضباط الأحرار"، لم يكن لديهم تصور واضح عن المستقبل، قبل أحداث يوليو ١٩٥٢.

وكان النظام التقدمى بقيادة الزعيم الثورى الفذ جمال عبد الناصر، يبذل جهوداً جبارة، فى نفس الفترة، لوضع أسس سياسية خارجية جديدة، قادرة على إقرار أمن البلاد، وضمان تطورها الاجتماعى والثقافى. وأدرك عبد الناصر فى هذه الفترة- وعلى أساس خبرته الخاصة- عبث محاولات إقامة علاقات على أساس المساواة

والاحترام المتبادل مع الغرب. وتوصلت القيادة الثورية إلى حقيقة، أن حلفاءها الحقيقيين فى نضالها الشاق ضد الإمبريالية والتخلف هم الإتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى.

وبحثت الثورة فى هذه الفترة عن أفضل الطرق للتطور الاقتصادى، وتوصلت إلى أن البورجوازية الكبيرة المصرية لن تشارك مشاركة جادة فى تطوير الاقتصاد المصرى.

وفى الفترة نفسها قامت القيادة الثورية بمحاولتها الأولى لتأسيس تنظيم سياسى يستقطب الدعم الجماهيرى للنظام الجديد.

وكان تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وإحباط العدوان الثلاثى الغادر على مصر بمثابة دفعة كبيرة إلى الأمام؛ وتطويره لسياسة العداء للإمبريالية التى تبنتها الثورة منذ البداية. أما الإجراءات التقدمية الاجتماعية- الاقتصادية فى بداية الستينيات فهى تعبير عن مرحلة أخرى كاملة من تاريخ مصر. غير أن تقسيم عمر الثورة المصرية تاريخياً إلى مراحل؛ لا ينبغى أن ينسينا أن هذه الثورة هى عملية تاريخية مستمرة، وكائن حى مترابط الاعضاء، وتقسيم هذه العملية التاريخية إلى فترات إنما تفرضه فقط ضرورة تسهيل دراسة وتحليل المادة التاريخية الضخمة.

ولقد سعيت إلى تناول هذه الفترة آخذا بعين الاعتبار التطورات الأخيرة فى مصر، الأمر الذى يسمح بالتعرف على بعض الظواهر السلبية والإيجابية التى ظهرت بذورها الأولى فى بداية الثورة واستفحلت بعد ذلك وبشكل خاص أثناء حكم السادات.

الفصل الأول

مصر عشية الثورة

وضع الاقتصاد المصرى

ظلت مصر حتى أواسط القرن العشرين بلدا زراعيا فقيرا، تتطور صناعته بايقاع بطئ. وكان نصيب الفرد من الدخل القومى السنوى عام ١٩٥١- وفق احصاءات الأمم المتحدة- ٨٤ دولار. ورغم انخفاض هذا المستوى، إلا إنه لا يعبر مع ذلك عن فداحة الظلم الاجتماعى عند توزيع الدخل القومى بين ملايين المقهورين من أنصاف الجياع فى قرى ومدن مصر من ناحية، والقلة القليلة من العائلات الفاحشة الثراء من ناحية آخرى.

كانت الزراعة هى النشاط الاقتصادى الرئيسى، حتى أنها استوعبت ثلثى إجمالى قوة العمل فى مصر، ورغم ذلك كانت الزراعة متخلفة جداً وقليلة العائد. وتكمن أسباب هذا التخلف الاقتصادى الشديد فى أن مصر كانت شبه مستعمرة إنجليزية.

وأدى الاستعمار الإنجليزى إلى تطور مشوه أحادى الجانب للاقتصاد المصرى. فمنذ بداية الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ سعت إنجلترا إلى تحويل مصر إلى منتج للمواد الأولية وبشكل خاص القطن لتصديره إلى مصانع النسيج الإنجليزية.

ولذا اهتمت إنجلترا بتطوير نظم الرى فى مصر، ففى الفترة ما بين ١٨٨٤-

١٩٠٢ استكمل بناء قناطر الدلتا التى كان قد بدأ العمل فيها أثناء حكم محمد على عام ١٨٣٦. وشقت ثلاث ترع ضخمة فى مصر السفلى، وظهر "سد أسوان" الأول، وتحولت جميع الأراضى الزراعية من أسوان حتى الإسكندرية إلى مزرعة ضخمة للقطن.

واتسعت مساحة الأراضى الزراعية من ٤ مليون عام ١٨٨٢ إلى ٥٫٢ مليون فدان عام ١٩١٤. وتضاعفت إنتاج المحاصيل الزراعية. (١) ولخص اللورد كرومر- المندوب السامى البريطانى فى مصر من ١٨٨٣ حتى ١٩٠٧- الأهداف الاقتصادية للسيطرة الاستعمارية فى:

(١) تصدير القطن المصرى إلى أوروبا مع إخضاعه لرسم تصدير يبلغ ١٪.

(٢) استيراد المنسوجات المصنوعة فى الخارج مع إخضاعها لرسم جمركى يبلغ ٨٪. وليس فى نية الحكومة عمل أى شيء آخر، كما أنها لن تقوم بحماية صناعة القطن المصرى من الأخطار والأضرار التى تلحق به من جراء هذه التدابير... وبما أن مصر بطبيعتها بلد زراعى فمن المنطقى أن التأهيل الصناعى لا يمكن أن يقود إلا إلى إهمال الزراعة وإبعاد المصريين عن الأرض فى نفس الوقت وكلا الأمرين يؤديان إلى كارثة بالنسبة للبلاد". (٢)

وأدى إخضاع مقدرات البلاد لمصالح الاستعمار الإنجليزى على هذا النحو إلى إحداث خلل فى نسب تطور القطاعات المختلفة للصناعة المصرية. كما أن التطور الزراعى كان أيضاً أحادى الجانب، واقتصر على تطوير زراعة القطن أساسا، فتضاعف إنتاجه على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى. وأصبحت مصر التى أطلق عليها القدماء- جنة الإمبراطورية الرومانية- تستورد لأول مرة الحبوب والمنتجات الغذائية الأخرى.

وأصبح الاقتصاد المصرى اقتصادا كولونياليا يعتمد بشكل كامل على محصول القطن وأسعاره التى تحددها السوق العالمية، لذا لم يكن بوسع الاقتصاد المصرى

تقديم أية مساهمة تذكر فى رفع المستوى الهابط لحياة الأغلبية الساحقة المقهورة من الكادحين المصريين، بل إن هذا المستوى أخذ ينخفض أكثر وأكثر، حتى أن الدخل السنوى للفرد الذى كان عام ١٩٠٧، ١٤٤ جنيها مصريا، وصل عام ١٩٥١ إلى ٨٤ جنيه مصرى. وتحملت جماهير الكادحين الجزء الأكبر من الضرائب. ولم تكن هناك أى خطط لتطوير الاقتصاد أو رفع المعاناة الشديدة الوطأة عن كاهل الكادحين، أو تحسين نظام توزيع الدخل. واقتصرت تجارة مصر الخارجية على بلدان الغرب فقط، وعلى إنجلترا وفرنسا وأمريكا بشكل خاص.

الزراعة:

ظلت مصر كما أسلفنا لفترة طويلة بلدا زراعيا متخلفا تسود فيه الملكية الضخمة للأرض. وتشير الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٥٠ إلى أن ٧٠٪ من فقراء الفلاحين (ممن يملكون أقل من فدان واحد) لم يتجاوز نصيبهم من ملكية الأراضى المزروعة ١١٪ من مجموع هذه الأراضى، فى حين امتلك ٢١٩٩ من كبار ملاك الأراضى ٢١٪ منها. ووصل الدخل السنوى لحوالى ٣٠٠ ألف فلاح إلى ٦٠٠ ألف جنيه مصرى. واضطر فقراء الفلاحين من أصحاب الملكية القزمية (٢٥ر. فدان) إلى استئجار الأراضى من الإقطاعيين.(٣) وتشكلت قاعدة الهرم الاجتماعى فى الريف من عدد ضخم من الفلاحين المعدمين (يشير الباحثون إلى أن عددهم تراوح ما بين ١-٢ مليون). الذين كانوا يستأجرون الأرض من الإقطاعيين بشروط مجحفة أو ينضمون إلى جيش عمال التراحيل الضخم.

ويعطى الجدول التالى صورة عن توزيع ملكية الأراضى فى مصر (٤) فى الفترة من ١٨٩٤- ١٩٥٢.

السنة	ملكية صغيرة أقل من ٥ أفدنة		ملكية متوسطة بين ٥- ٥٠ فدان		ملكية كبيرة أكثر من ٥٠ فدان	
	الملاك ٪	الأراضى٪	الملاك ٪	الأراضى٪	الملاك ٪	الأراضى٪
١٨٩٤	٨٣٫٣	٢١٫٧	١٥٫٤	٣٤٫٣	١٫٣	٤٤
١٩١٤	٩١٫٣	٢٦٫٧	٨٫٥	٣٠٫٤	٠٫٨	٤٣٫٩
١٩٣٠	٩٣٫١	٣١٫٦	٦٫٣	٢٩٫٧	٠٫٦	٣٨٫٧
١٩٥٢	٩٤٫٣	٣٥٫٤	٥٫٢	٣٠٫٤	٠٫٥	٣٤٫٢

ومن بين صغار الملاك امتلك ٢٫٠١٨٫٠٩١ فلاحا أقل من فدانين، ولم تكن تدر عليهم ما يسد رمقهم. في حين ينفرد ٢٨٠ من كبار الملاك بامتلاك ٥٨٣٤٠٠ فدانا أى أن ٠٫٠١٪ من ملاك الأراضى امتلكوا ١٠٪ من مجموع الأراضى الزراعية.

كان الإقطاعى يؤجر أرضه إلى شيخ البلد أو العمدة الذى يقوم بتقسيمها إلى قطع صغيرة ويؤجرها بدوره للفلاحين لمدة عام أو عامين، وغالبا ما كان يؤجرها لموسم زراعى واحد فيحصل بذلك على ثلاثة أضعاف قيمة إيجار الأراضى. وانتشر فى الريف المصرى على نطاق واسع نظام المحاصة ومختلف أشكال السخرة الأخرى المرتبطة ببقايا الإقطاع فألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد، كما ضاعفت الاستغلال الواقع على الفلاحين بشكل لا مثيل له.

ووقع الفلاحون أيضا تحت رحمة المرابين الذين كانوا يقدمون لهم قروضا بفوائد تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪ عن الموسم الزراعى الواحد. أما البنوك فكانت تقدم للفلاحين قروضا بفوائد تصل فى بعض الأحيان إلى ١٢٪.

وهكذا كانت الغالبية الساحقة من سكان الريف المصرى تتضور جوعا. وليس عبثا أن يشير العديد من الباحثين إلى أن بقاء الفلاح المصرى على قيد الحياة آنذاك كان لغزا بيولوجيا. إن جحور الطين التعيسة التى كان يعيش فيها الفلاحون كانت تفتقر إلى أبسط أشكال الراحة ومعدات الصرف الصحى، بالإضافة إلى اضطرارهم لاستخدام مياه الترع الملوثة فى الشرب، وإلى سوء التغذية الشديد، الأمر الذى أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض. وتعجز الكلمات عن تصوير الأمية التى عمت الريف، باستثناء شريحة ضيقة جدا من أثرياء الفلاحين، وبشكل خاص العمد وشيوخ القرى.

وكانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المسيطرة فى الريف والتى وقفت حجر عثرة أمام تطور البلاد، تزداد رسوخا بدعم السلطات المصرية لها، فكان كبار ملاك الأرض ينهبون الأراضى التى استصلحتها الحكومة بأبخس الأثمان، ويستغلون تدهور أوضاع صغار الملاك لإجبارهم على بيع أراضيهم.

وفى ظل هذه الأوضاع لم يكن لكبار ملاك الأراضى أية مصلحة فى تطوير الزراعة وأساليب إدارة الاقتصاد، بل إنهم كانوا يقضون معظم أوقاتهم فى المدن الكبرى، وينفقون ثرواتهم على السفر إلى الخارج وعلى أشكال المتع المختلفة. ويكتب ج. أيرو فى هذا الصدد قائلا: "كان كبار ملاك الأرض بما فى ذلك المنحدرين من أصول فلاحية يهتمون بأراضيهم بصفتها مصدرا للدخل وحسب.. ونادرا ما كان يتواجد الإقطاعى فى أرضه، وكان هؤلاء ينظرون إلى الفلاحين بصفتهم مصدرا للأموال التى كان "الناظر" يقوم بتحصيلها، أما حياة هؤلاء الفلاحين وأوضاعهم المعيشية واحتياجاتهم الاجتماعية.. فلم يكن الإقطاعى يعلم عنها شيئا.

كان كبار ملاك الأرض يقيمون فى القاهرة أو الإسكندرية، أما الصيف فيقضونه فى أوروبا. ولم يكن نادرا أن ينفق الاقطاعى فى الأمسية الواحدة مبلغا من المال يمكن أن يقيم أود الفلاح لمدة عام. وهكذا فصلت هوة سحيقة بين الإقطاعى وفلاحيه". (٥)

وعانى الفلاحون، ليس فقط من قهر الإقطاعى، وإنما أيضا من استغلال الشركات (الأجنبية فى الغالب) التى كانت ترغمهم على بيع محاصيلهم لها. وكان تجار الجملة يمثلون هذه الشركات فى القرى المصرية ويتولون معها مهمة تحديد أسعار المحاصيل الزراعية، مقتطعين أثناء ذلك حصة الأسد لأنفسهم.

وارتبط مصير تطور الاقتصاد المصرى إلى حد بعيد بحتمية التغير الجذرى لوضع الزراعة التى كانت ستحتل حتما مكانة هامة فى اقتصاد البلاد حتى لو سارت مصر على طريق سيادة التطور الصناعى على غيره من مجالات التطور.

الصناعة:

ظهرت بدايات الصناعة المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أثناء حكم محمد على، وظلت فى حالة ضعف وتخلف حتى الحرب العالمية الأولى، حين تضافرت عدة عوامل دفعت بقوة فى اتجاه تطور الصناعات المحلية الخفيفة. وفرضت انجلترا أثناء الحرب حماية جمركية على المنتجات الصناعية، الأمر الذى ساعد على تطور الصناعة المصرية. وقام بنك مصر الذى تأسس عام ١٩٢٠ - برأس مال قدره ٨٠ ألف جنيه مصرى- بدور هام فى تطوير الاقتصاد المصرى، خاصة وأنه لم يسمح نظام البنك لغير المصريين بامتلاك أسهم البنك. واتسع نشاط البنك شيئا فشيئا، فأسس مجموعة من الشركات التجارية والصناعية، وارتفع رأس ماله عام ١٩٤٤ إلى أكثر من ٢ مليون جنيه مصرى، ووصلت ودائع البنك إلى ٢٤ مليون جنيه مصرى.

وكان للملابسات التى أحاطت بالحرب العالمية الثانية دورا هاما فى تطوير الصناعة المصرية، إذ تمكن رأس المال المصرى لأول مرة من الاضطلاع بدور هام فى اقتصاد مصر. ويزودنا الباحث المصرى التقدمى راشد البراوى بالجداول الآتية عن تطور الصناعة المصرية فى الفترة ١٩٢٧- ١٩٤٨.

الجدول الأول: (٦)

	المصرية	الأجنبية	المجموع
رؤوس أموال شركات			
يرجع تكوينها إلى			
ما قبل سنة ١٩٣٣	٦ر٠٠٦ر٦٣٥	٦٠ر٧٣٣ر٧٥١	٦٦ر٧٤٠ر٣٨٦
شركات جديدة مؤسسة			
من ١٩٣٣/ ١٩٤٨	٢١ر٠٤١ر٥٦٦	٥ر٦٧٧ر٠٤٨	٦٣ر٧١٨ر٦١٤
زيادات فى رؤوس			
الأموال تمت فى			
فترة من			
١٩٣٣/ ١٩٤٨	١٩ر٢٦٠ر٦٣٢	٥ر٢١٣ر٣٧٨	٢٤ر٤٧٦ر٠٠٠
فيكون المجموع سنة			
١٩٤٨ مكونا من	٤٦ر٣٠٨ر٨٢٣	٧١ر٦٢٤ر١٧٧	١١٧ر٩٣٥ر٠٠٠
النسبة المئوية	٣٩	٦١	١٠٠

الجدول الثانى: (٧)

السنة	عدد المصانع (على اختلاف احجامها)	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠
١٩٣٧	٩٢ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩ر٠٠٠	٤٥٨ر٠٠٠
١٩٤٨	١٢٩ر٤٢١	٣٦ر٨٦٢

وارتفع نصيب الفرد من إجمالى الإنتاج الصناعى عام ١٩٥٢ بمقدار ثلث نصيبه عند نهاية الحرب. ومع بداية عام ١٩٥٠ لم تشهد الصناعة المصرية تطورا يذكر، ولم يتجاوز نصيب الصناعة من الدخل القومى عام ١٩٥٢، ١٥٪. وقبل الثورة تطورت بشكل خاص القطاعات الصناعية التى يتم توفير موادها الخام من الزراعة المحلية، أو من الثروات الطبيعية التى تستخرج بدون الحاجة إلى توظيف رؤوس أموال ضخمة. ولذا نجد أن صناعة السلع الغذائية وصناعة النسيج قد تطورت تطورا ملحوظا فى نفس الوقت الذى لم تشهد فيه قطاعات الصناعة الأخرى تطورا يذكر. والجدول التالى يوضح وضع الصناعة عام ١٩٥٢. (٨)

قطاعات الصناعة	إجمالى الإنتاج بالجنيه الاسترلينى (بالآلاف)	عدد العمال بالآلاف
حلج القطن	١٨٫٤٩٥	٢٦
صناعة التعدين	١٫٦٢٠	٤
المنتجات الغذائية بما فى ذلك الخمور	٧١٫٢٠٦	٥٠
الدخان	٤٣٫٠٥٧	١١
صناعة الغزل والنسيج	٦٤٫٩٣٨	٩٠
الملابس والأحذية	٣٫٣٩٠	٦
الموبيليا والأخشاب	٢٫٧٥٧	٦
صناعة الورق	٢٫٨٥٢	٥
الطباعة والنشر	٤٫٦٨٠	٧
الصناعات الكيمائية	١٨٫١٧٨	١١
اللافلزات	٨٫٢٣٣	١٤

الميتالورجيا	٧٫٢٤٠	١١
وسائل المواصلات	٣٫٦٦٣	٩
الكهرباء والغاز والمياه	٤٫٩٥٧	٤
صناعات أخرى	٢٠٫٥٤٥	١٨
المجموع	٢٧٥٫٨١١	٢٣٧

ولقد تضافرت مجموعة عوامل مكنت رأس المال المصرى من زيادة مشاركته فى اقتصاد البلاد. وتأتى فى المقام الأول الانتصارات التى حققتها الحركة الوطنية المصرية فى نضالها من أجل إنجاز الاستقلال الوطنى. بالإضافة إلى تشجيع انجلترا لبعض قطاعات الصناعة المصرية لسد حاجة جيوشها فى الشرق، وأخيرا الانخفاض الحاد فى استيراد البضائع الأجنبية أثناء الحرب العالمية الثانية.

كانت فى مصر- وفق الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٥١- ١٩٥٢٧ ١٩٥٢ شركة لإنتاج السلع الاستهلاكية، ٣٠٪ منها تنتج سلعا بما لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه إسترلينى فى السنة، و٦٠٪ تنتج سلعا بما لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه إسترلينى. وكان رأس مال نصف عدد هذه الشركات لا يقل عن ٢٠٠٠ جنيه إسترلينى (لكل شركة)، وكان يعمل فى ثلث عدد هذه الشركات ما لا يقل عن ١٠ عمال (فى كل شركة). (٩)

وانخفض عدد الشركات عام ١٩٤٨ عما كان عليه عام ١٩٤٥ بسبب انحسار النشاط الاقتصادى بعد الحرب، (وكانت قد انتعشت أثناء الحرب بعض قطاعات الاقتصاد المصرى) وبسبب إغلاق عدد كبير من الشركات وبشكل خاص مختلف أشكال الورش الصغيرة التى كانت تقوم على خدمة القوات الإنجليزية. ولم تكن الغالبية الساحقة من هذه الورش تستخدم العامل المأجور، أو استخدمت من عامل إلى خمسة عمال. ورغم السيادة العددية للشركات المساهمة الصغيرة، ألا أن بضعة احتكارات أجنبية ضخمة وعملاقة سيطرت على الاقتصاد المصرى.

وبدأت الرأسمالية المصرية تتجه نحو الاحتكار، الأمر الذى بدا واضحا فى سيطرة بنك مصر ومجموعة أحمد عبود على القطاعات الرئيسية للصناعة المصرية مثل النسيج والسكر والأسمنت. ويشير راشد البراوى فى هذا الصدد إلى أن "قلة من ملوك المال غير المتوجين أصبحت تسيطر سيطرة كبيرة على الحياة الاقتصادية فى البلاد. وأخذت تتكتل دفاعا عن مصالحها، وانحاز إلى جانبهم زملاؤهم من الأجانب، ... وتحاول أن تفرض سلطانها على الحياة السياسية فى البلاد". (١٠)

ويؤكد راشد البراوى أن إنشاء اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٤ يعتبر بمثابة الإعلان الرسمى عن وجود رأسمال احتكارى. وفى عام ١٩٥٠ استوعبت الشركات التى كان يعمل بها من عشرة عمال إلى أكثر، ٨٣٪ من إجمالى عدد العمال بمصر.

وكانت سيطرة رأس المال الأجنبى أحد أهم سمات الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة، أذ سيطر رأس المال الإنجليزى والفرنسى على شركة قناة السويس، حتى أن هذه الشركة كانت بمثابة دولة داخل الدولة نتيجة للأرباح الطائلة التى كانت تدرها، وبفضل حماية القوات الإنجليزية لمصالح الشركة التى كانت تقع فى منطقة القناة التى احتلتها آنذاك القوات الإنجليزية. واحتكر رأس المال الأجنبى قطاعات كاملة أخرى من الصناعة المصرية. فسيطرت الاحتكارات الأمريكية والإنجليزية تماما على صناعة النفط،وتحكم رأس المال الأجنبى فى الصناعات الكيميائية ووسائل النقل وصناعة الدخان والأسمنت، وقطاعات عديدة آخرى من الصناعة المصرية.

وقام رأس المال الأجنبى بدور خاص فى الاقتصاد المصرى. فمن بين ٢٥ بنكا تجاريا كان بنك مصر هو الوحيد الذى أسسته رؤوس أموال مصرية. وسيطرت على عالم البنوك فى مصر قلة قليلة من البنوك الأجنبية، منها البنكان الإنجليزيان "البنك الأهلى المصرى" و "بنك الأراضى المصرى" والبنك الفرنسى "البنك العقارى المصرى". وبعد انتهاء الحرب ازداد استثمار رؤوس الأموال الأمريكية زيادة ملحوظة، وتم توظيفها بشكل رئيسى فى استخراج النفط.

أما الزراعة، التى لم تكن مجالا مربحا أو جذابا لتوظيف رؤوس الأموال، فلم تساهم مساهمة ملموسة فى زيادة الدخل القومى، ولا فى استيعاب فائض قوة العمل. وارتبط تطور مصر بالتصنيع. إلا أن الصناعة المصرية التى كانت تغطى- إلى درجة كبيرة- احتياجات السوق المحلى من السلع الاستهلاكية، وقفت فى هذه الآونة عاجزة أمام المنافسة الحادة للبضائع الأجنبية فى السوق العالمى. وأصبح تطور الصناعة المصرية ضرورة تاريخية، إذ بدا واضحا أن الصناعة هى المجال الوحيد الكفيل باستيعاب قوة العمل المصرية ورفع المعاناة عن كاهل السكان الذى كان عددهم فى ازدياد مستمر.

واعترضت هذا الطريق مجموعة من العقبات على رأسها تبعية مصر السياسية والاقتصادية للدول الإمبريالية التى أعاقت تطور الصناعة المصرية. بالإضافة إلى أن الحكومة المصرية آنذاك لم يكن يعنيها على الإطلاق تطوير اقتصاد البلاد. وأصبح بديهيا أن هذا التطور يتطلب إحداث تغييرات أساسية فى النظام السياسى الذى وقف عائقا أمام المصالح الحيوية للشعب المصرى.

وضع القوى السياسية:

كانت مصر فى أواسط القرن العشرين شبه مستعمرة تابعة لانجلترا سياسيا واقتصاديا، الأمر الذى ترك بصمات واضحة على الخريطة الطبقية للمجتمع المصرى، وحدد دور طبقاته فى الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد. حكم مصر فى هذه الفترة كبار ملاك الأرض، الذين ارتبطت مصالحهم بعرى لا تنفصم مع الاحتكارات العالمية، فى تحالف وثيق مع البورجوازية الكبيرة المصرية.

ويوضع الجدول التالى (١١) التركيب الاجتماعى للسكان فى الخمسينيات:

التركيب الاجتماعى للسكان فى الخمسينات

أ- سكان المدن

	السكان بالآلاف	٪	إجمالى الدخل مليون جنيه	متوسط دخل الفرد جنيه
١- الجماهير المحولة إلى بروليتاريا :				
العمالة غير المصنفة	٢٩٨٣	٣٧	٢٠	-
الخدم	٩٣٤	١٢	٥	٢١,٤
حثالة البروليتاريا	١٨٦	٢	٥	٢٦.٨
العمال غير المهرة	٤٠٠	٥	١٦	٤٠٠٠
٢-البروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠.٨
٣-البرجوازية الصغيرة :				
صغار الموظفين	١١١٧	١٤	١١٨	١٠٥,٦
التجار ورجال الأعمال	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧.٧
الفنيون	٦١٤	٨	٨٣	١٣٣,٥
٤-البرجوازية الكبيرة	٢٤٠	٣	٢.٣	٨٤٥,٨
المجموع	٨٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣,٤

ب- سكان الريف

	السكان بالآلاف	٪	إجمالي الدخل مليون جنيه	متوسط دخل الفرد جنيه
١- الجماهير المحولة إلى بروليتاريا :				
الفلاحون المعدمون	١٤٠٠٠	٧٣	٥٠	٣.٥
الفلاحون المالكون لأقل من فدان	١.٧٥	٦	٧	٦.١
البرجوازية الصغيرة	٢٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦.٨
أثرياء الفلاحين	٨٧٥	٥	٧٦	٨٧.٤
كبار ملاك الأرض والشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة المالكين لأكثر من ٢٠ فدان	١٥٠	١	١١٦	٧٧٣.٣
المجموع	١٩٠٠٠	١٠٠	٣٢٥	١٧.١

ومن المعروف أن تاريخ مصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر التى قادها "نابليون بونابرت" ١٧٩٨- ١٨٠٠ التى جعلت مصر محط أنظار السياسة الأوروبية، وبحكم محمد على ١٨٠٥- ١٨٤٩ الذى أدرك أن تحقيق أهدافه مرتبط ارتباطا وثيقا بتطوير الاقتصاد المصرى. وعرفت مصر لأول مرة فى عهد محمد على الورش والمصانع. إلا أن محاولات محمد على تطوير الاقتصاد المصرى باءت بالفشل، إذ عمل فى نفس الوقت على تعزيز دعائم النظام الإقطاعي، بل إن محمد على شخصيا تحول هو وأفراد أسرته إلى أكبر إقطاعيين فى البلاد. وجاء بعد محمد على الإنجليز الذين فرضوا سيطرتهم على مصر بعد إخماد الثورة العرابية ١٨٨٢ فعززوا دعائم الملكية الكبيرة الخاصة بالأرض، ووضعوا الأسس القانونية لذلك. وتمكن الإقطاعيون المصريون وعلى رأسهم الخديوى من زراعة القطن- أكثر المحاصيل المربحة آنذاك- وتصديره للخارج مقابل العملات الصعبة، الأمر الذى أدى إلى تحول أولئك الإقطاعيين إلى أصحاب رؤوس أموال ضخمة، ووجدوا فى انجلترا مشتريا للقطن بشكل منتظم وضامنا لتدفق أرباحه إلى جيوبهم، لذا ارتبطوا بعرى سياسية لا تنفصم مع إنجلترا.

وفى النصف الأول من القرن العشرين أخذت علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الزراعة تتبلور أكثر فأكثر. وبعد الحرب العالمية الأولى اختفت العلاقات الإقطاعية فى شكلها النقى من القرية المصرية. واتخذت العلاقات بين ملاك الأرض والفلاحين فى بعض المناطق شكلا اقتصاديا صرفا، فى حين استمرت فى مناطق آخرى بقايا أشكال الاستغلال الإقطاعى مثل السخرة. وأبعدت مجموعات ضخمة من سكان الريف عن الأرض التى لم يعد بإمكانهم لا امتلاكها ولا استئجارها. وحل الإنتاج السلعى فى الزراعة إلى حد بعيد محل الاقتصاد الطبيعى. وهكذا جرى تحول تدريجى فى القرية المصرية من العلاقات الاقطاعية إلى الرأسمالية. إلا أن تبعية مصر الاقتصادية والسياسية، وقفت حجر عثرة أمام إنجاز هذا التحول الذى أصبح

من المستحيل تحقيقه فى ظل النظام القائم.

وكان للطبقة الحاكمة المصرية طبيعة خاصة انعكست على توجهاتها السياسية وأهم الملامح التى شكلت هذه الطبيعة الخاصة. هى انحدار غالبية كبار ملاك الأرض من أصل تركى. وكان هؤلاء يسعون للحفاظ على امتيازاتهم ويرون فى الاحتلال الإنجليزى ضمانا لاستمرار هذه الامتيازات. وتحكمت هذه الشريحة « الارستقراطية » من الطبقة الحاكمة فى أجهزة السلطة السياسية .

أما ملاك الأرض من المصريين فكانت تؤرقهم هيمنة هذه الشريحة "الارستقراطية" على الجهاز الحكومي وعلى الأقتصاد المصرى، ولم يستبعدوا فى تناقضهم معهاالاستفادة من الحركة الوطنية المصرية بعد " إخضاعها " لنفوذهم.

منذ الحرب العالمية الأولى أخذ عدد كبير من كبار ملاك الأرض يوظف جزءا من رؤوس أمواله فى الشركات الصناعية والتجارية،وأخذ جزء منهم يتحول إلى رأسماليين صناعيين، وإن ظل ارتباطهم الرئيسى بملكية الأرض. ذلك لأن الإقطاعيين المصريين عامة وعلى رأسهم الملك كانوا يرون أن ملكية الأرض هى الأساس الاقتصادى الرئيسى لسيطرتهم وسيادتهم وليست التجارة أو الصناعة، مما أدى إلى اصطدام مصالحهم مع مصالح البورجوازية الوطنية الفتية. إلا أن هذا الأمر لم يحل دون قيام تحالف بين بعض شرائح الإقطاع والبورجوازية الوطنية.

وأثر هذا التحالف سلبا على تطور الحياة السياسية فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، واعجز البورجوازية الوطنية عن إنجاز الأهداف الرئيسية للثورة البورجوازية الديمقراطية. وكان الملك وحاشيته والمحيطون به على رأس المدافعين عن مصالح الإقطاع. والتفت حول القصر أحزاب كبار ملاك الأرض مثل حزب "الاتحاد" الذى أسسه حلمى عيسى باشا، وحزب "الشعب" الذي أسسه عام ١٩٣٠ إسماعيل صدقى باشا رئيس وزراء مصرآنذاك، وحزب "الأحرار الدستوريين" الذى أسسه عام ١٩٢٣ محمد محمود باشا أكبر مالك أرض بعد الملك، وظل هذا الحزب يدافع عن مصالح

الإقطاع حتى عام ١٩٥٢، رغم أن رئيسه فى هذه الفترة كان الكاتب الليبرالى محمد حسين هيكل.

وكان لكبار ملاك الأرض تأثير ملحوظ على الأحزاب البورجوازية المصرية الأخرى بما فى ذلك حزب الوفدالذى كان أكثر الأحزاب جماهيرية وشعبية.

وتجمع ممثلو البورجوازية الكبيرة المالية والصناعية، الوثيقة الارتباط برأس المال الأجنبى، حول بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية. أما الشريحة التى لم ترتبط بالملكية الكبيرة للأرض. فكانت مستعدة للتضحية بمصالحها مع كبار ملاك الأرض. أما مصالحها الوثيقة مع الاحتكارات العالمية فلم تكن لتضحى بها مقابل أى شىء. لقد وضعت البورجوازية المصرية الكبيرة أسس الصناعة المصرية الحديثة، إلا أنها لم تستطع مواصلة طريق التصنيع الحقيقى، للبلاد، إذ أدى دورها كشريك أصغر للاحتكارات العالمية إلى تبعيتها السياسية والمالية والتقنية لهذه الاحتكارات، وبالتالى إلى عجزها عن إنجاز هذه المهمة.

وانقسمت البورجوازية الكبيرة من حيث أصولها إلى قسمين: أما القسم الأول فكان من اليونانيين والأرمن والسوريين واليهود الذين استوطنوا مصر فى أواسط القرن التاسع عشر وجعلوا منها أرضا لاستثمار رؤوس أموالهم. وانتعش نشاطهم بعد الاحتلال الإنجليزى، حتى أنهم تمكنوا قبل ثورة ١٩١٩ من السيطرة على كل مراكز الأعمال التى لم تكن خاضعة للتحكم المباشر لرأس المال الأجنبى، وفرضوا قبضتهم على كل النشاط المالى والاقتصادى والتجارى للبلاد. أما القسم الثانى من البورجوازية الكبيرة وهو من ذوى الأصول المصرية، فقد نشأ من قلب الملكية الخاصة للأرض، ولذا كان العديد من الرأسماليين المصريين من كبار ملاك الأرض فى نفس الوقت.

ووقعت البورجوازية المتوسطة فى المدينة فى تبعية للبورجوازية الكبيرة، الأمر الذى أدى إلى تقليص تأثيرها السياسى والاقتصادى. وسعت هذه البورجوازية إلى

إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية المحدودة، وبشكل خاص فى مجال "الإصلاح الزراعى"، فى محاولة منها لتوسيع السوق الداخلية وتقليص سلطة الملكية الكبيرة فى حدود لاتسمح بانتعاش التحركات الجماهيرية المعادية للنظام القائم برمته.

أما البورجوازية المتوسطة فى الريف، فانتمى إليها من يملك من ۲۰ إلى ٥٠ فدان، ولم يزد عدد هؤلاء عن ٥٪ من سكان الريف، وحرصت البورجوازية المتوسطة فى الريف على استمرار النظام السياسى القائم فقط بالقدرالذى يسمح لها باستغلال الشرائح العريضة من صغار ملاك الأرض والفلاحين المعدمين. وكان وضع البورجوازية المتوسطة فى الريف يتأثر بتقلبات الأسعار فى السوق الرأسمالية العالمية، ومضاربات الشركات المصرية والأجنبية، وليس غريبا بعد ذلك خضوعها لضغوطات البنوك وشركات التصدير، فى الوقت الذى كانت فيه هذه الشريحة من البورجوازية ضعيفة سياسيا وماليا بشكل يعيقها عن مواجهة هذه الضغوط والدفاع عن مصالحها. وباستيلاء الأرستقراطية الريفية على مساحات ضخمة من الأراضى، فى الوقت الذى كانت فيه مساحة الأراضى الصالحة للزراعةمحدودة للغاية، وضعت عقبات أخرى هامة أمام تطور البورجوازية المتوسطة فى الريف.

ومن أهم الملامح التى ميزت تطور الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة هو ظهور الاحتكار فى الصناعات المتطورة، وحدث هذا بسرعة شديدة وبشكل خاص فى صناعة النسيج والسكر والأسمنت والصناعات الكيمياوية.وقامت بالدور الأساسى فى هذا المجال مجموعة بنك مصر الذى شارك فى مجلس إدراته كبار الرأسماليين، ورجال الأعمال مثل طلعت حرب وحافظ عفيفى وعلى يحى ومحمد الفرغلى وأحمد عبود وآخرون.. وتحكمت مجموعة بنك مصر عبر الشركات المساهمة فى شركات الطيران والصحافة والطباعة والسينما وصناعة الغزل والتعدين وبناء السفن وغير ذلك. وشارك رأس المال الإنجليزى فى "الشركات البنات" لمجموعة بنك مصر.خلاصة القول،

ظهرت الاحتكارات التى تميزت بدرجة عالية من تمركز رأس المال وبالتالى الحصول علي أرباح طائلة.

وعملت البورجوازية فى مصر، مثلها في ذلك مثل أشباه المستعمرات الأخرى، على استخدام أرخص وسائل الإنتاج وأرخص قوة عمل، الأمر الذى يفسر حصولها على أعلى الأرباح فى أقصر وقت.

إن ضعف البورجوازية المصرية ووضعها كشريك صغير للرأسمال الأجنبى، وتشابك مصالحها مع مصالح كبار ملاك الأرض، وافتقارها للخبرة السياسية، كل هذا أدى إلى عجزها عن القيام بدور مستقل فى الحياة السياسية للبلاد آنذاك، بل أنها كانت تشق طريقها للتعبير عن مصالحهابتهيب وتردد. ويمكن على نفس الأساس تفسير رجعية البورجوازية المصرية فى السياسة الخارجية، إذ كانت حليفا للإمبريالية، فى البدء لإنجلترا ثم للولايات المتحدة الأمريكية.

وكان حزب الوفد هو الحزب الرئيسى الذي سعت البورجوازية المصرية دوما للعمل والتأثير من خلاله، واستطاع الحزب الذى ظهر أثناء ثورة ١٩١٩، أن يوحد حوله مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية. ويشير المؤلفان جان وسيمونا لاكوتيور إلى أن "الوفد كان يعبر عن آمال كل الشعب المصرى. فقد كان تجسيدا للتشوش الفكرى والتناقضات التى ميزت الملايين من أنصاره. فضم الوفد بين صفوفه الفقر المدقع والثراء الفاحش، وكان تجمعا للمناضلين من أجل تغيير وجه مصر معا مع الحريصين على تثبيت الوضع على ما هو عليه". (١٢)

فى هذا التحديد لطبيعةحزب الوفد نزوع شديد للمبالغة والتعميم، بالرغم من توفيقه فى التعبير عن طبيعة الحزب فى الفترة الأولى من وجوده، حيث استطاع بالفعل توحيد كل القوى الوطنية فى خضم المد العظيم للحركة الوطنية المصرية.ويكتب الباحث السوفيتى سيرانيان: "لم يكن الوفد حزبا بالمعنى المعاصر لكلمة الحزب" أى المنظمة المدافعة عن مصالح طبقة بعينها. وإنما كان أقرب ما يكون

إلى جبهة وطنية عريضة تضم مختلف طبقات وشرائح المجتمع المصرى". (١٣)

إلا أن الوفد لم يكن حتى جبهة وطنية بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث من المفترض أن تضم الجبهة الوطنية القوى السياسية الممثلة لطبقات مختلفة تضع نصب عينيها أهدافا مشتركة. كان الوفد على الأرجح يمثل الوحدة العملاقة للغالبية الساحقة من الشعب المصرى المعادية للاستعمار والنظام الملكى. ولم يكن للوفد أى برنامج سياسى أو اجتماعى. ويشير المؤرخ المصرى رفعت السعيد في هذا الصدد إلى أن "أهداف وبرنامج ونشاط حزب الوفد كان يتم التعبير عنها فى مواقف محددة... اتخذها الوفد تجاه الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية". وكانت الشعارات الوحيدة للحزب هى "الحرية" و"الاستقلال". ولم يكن للوفد عضوية، ولم يكن منظمة بالمعنى المعروفة للكلمة. كان له فقط قيادة مركزية على رأسها مصطفى النحاس، ولجان حزبية تعينها هذه القيادة فى المحافظات بلا هدف أو مسئولية معينة. وبكلمات نفس المؤرخ" كان البعض يعتبر أن غياب التنظيم هو نقطة الضعف الرئيسية فى حزب الوفد، واعتبر البعض الآخر أن هذا خير تعبير عن تميز الوفد – بمعنى أن هذا الوضع حول الحزب إلى وعاء لكل الشعب أو للغالبية الساحقة منه، حيث كان عدد الوفديين لاحصرله وبالتالى استحال على أى شكل تنظيمى أو أيديولوجى استيعابهم". (١٤)

أن افتقار حزب الوفد للهيكل التنظيمى ساعد على احتلال كبار ملاك الأرض على معظم المواقع القيادية المركزية للحزب طوال تاريخه. إلا أن النفوذ الرئيسى فى الحزب كان لزعمائه الذين كانوا يتمتعون بثقة لاحدود لها من قبل الجماهير، أى مؤسس الحزب سعد زغلول ومصطفى النحاس من بعده– وهو شخصية سياسية أكثر راديكالية وحرصا على الديمقراطية من سلفه.

ويصدر بعض الباحثين، الذين تناولوا الوضع فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أحكاما شديدة القسوة على سياسة الوفد، متهمين قياداته بالفساد

والانتهازية،واعتبار أن الوصول للسلطة كان هو المحرك الرئيسى لهم، مدللين على ذلك بدخول الوفد فى مؤامرات مع القصر والإنجليز. أما "الكتاب الأسود" الذى تم وضعه بتعليمات مباشرة من الملك فقد تضمن بالفعل مجموعة حقائق حول فساد بعض قيادات الوفد وفى نفس الوقت اشتمل على أكاذيب صارخة ضد النحاس زعيم الحزب ورمزه، الذى لم يتورط فى أى فساد كان.

، . ر رفعت السعيد إلى أن "النحاس كان يكره الانجليز ويناضل ضدهم ويدعو الشعب لمقاومتهم"(١٥) . "إلا أن النحاس الذى لم يعتمد على الجماهير الشعبية العريضة التى أيدت سياسته. لم يستطع اختيار طريق أخرسوى، اللعب على التناقضات بين الإنجليز والقصر". (١٦)

وكثيرا ما دار الحديث حول توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ كمثال صارخ للتنازل اللامبدئى أمام قوات الاحتلال. وبالرغم من أن مصر لم تحقق نصرا يذكر بتوقيعها هذه المعاهدة الجائرة، إلا أنه من الهام للغاية الأخذ بعين الاعتبار الظروف التى أقبل فيها الوفد على توقيع هذه المعاهدة. كانت الفاشية العالمية آنذاك قد جمعت قواها استعدادا للحرب ودخلت مصرضمن نطاق الدول التى يتهددها هذا الخطر، الأمر الذى يؤكده تتبع الوضع الداخلى فى مصر. ولذا اكتسبت قضية حماية الديمقراطية البورجوازية من خطر الفاشية طابعا مبدئيا للغاية. خاصة وأن دوائر القصر وحزب مصر الفتاة وأحزاب الأقلية المعادية للوفد، أخذت تعد مؤامرة محكمة ضد النظام البرلمانى، ووطدت هذ القوى علاقاتها مع دول المحور وبشكل خاص مع إيطاليا التى كرست أموالا ضخمة لنشر الفكر الفاشى فى مصر. وفى نفس الاتجاه نشط الإخوان المسلمون نشاطا ملحوظا بدعم من القصر. وكتبت صحيفة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين بتاريخ ١٩٣٦/٨/٣١:"نحن لا نخطىء إذ نقول أن فى مصر أنصارا للأفكار البرلمانية مثل ما فيها أنصارا للفاشية، بل إن الفاشية تلقى دعما أكبر مما تلقاه الأفكار البرلمانية". (١٧)

وهكذا وقف مصطفى النحاس وجها لوجه أمام مؤامرة متعددة الأبعاد تتضح خطورتها نظرا للعلاقات الوثيقة للمتورطين فيها مع دول المحور. فى هذه الظروف وقع حزب الوفد معاهدة ١٩٣٦: "سعى الإنجليز إلى توقيع معاهدة تضمن لهم حق استخدام أراضى وإمكانيات مصر فى الحرب التى كان يتوقعها العالم أجمع، وسعى قادة مصر من ناحيتهم إلى توقيع معاهدة مع الإنجليز ليس فقط من أجل الحصول على بعض المكاسب - مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية وتأكيد استقلال مصر السياسى- وإنما من أجل انتزاع بعض الضمانات من الإنجليز، إذ شعر الوفد باقتراب خطر الفاشية خاصة بعد الاحتلال الإيطالى لليبيا ثم لأثيوبيا". (١٨)

وأيد مصطفى النحاس الجناح اليسارى للوفد (الطليعة الوفدية) الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وضم الطلبة الذين أبدوا اهتماما بالأفكار العلمية للاشتراكية.

ومن ناحية أخرى احتل المراكز القيادية فى حزب الوفد قادة مرتبطين ارتباطا وثيقا بمصالح كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، الأمر الذى أضعف مكانة الحزب وأحدث هوة عميقة تفصل بين القيادة والقاعدة وتسبب فى الانشقاقات التى عانى منها الحزب كثيرا. وأقصى ما كان يخشاه هؤلاء القادة، وعلى رأسهم سكرتير عام حزب الوفد فؤاد سراج الدين، تبنى الجماهير للأفكار الثورية، مفضلين إلقاء خطبهم الحمراء الملتهبة فى قاعات البرلمان حول "مصالح الشعب" وحتى حول "الاشتراكية"، تلك الكلمات التى افتقرت لديهم إلى أية مفاهيم أوأفكار واضحةمحددة. وحرصت هذه القيادات على بقاء الوضع فى مصر على ما هو عليه مع القيام ببعض الإصلاحات البسيطة هنا وهناك من أجل "تجميل واجهة" المجتمع المصرى بشكل يضمن للطبقة الحاكمة، فى ارتباط وثيق مع رأس المال الدولى، باستمرار استغلال الكادحين المصريين.

بدأت أزمة الوفد فى الأربعينيات عندما "فقدت الجماهير ثقتها فى قيادة الحزب فى وقت طرحت فيه المشاكل الاجتماعية على الشعب كله وتأزمت العلاقات الطبقية

فى المجتمع، وشاع أن مطلبى الوفد التقليديين (الحرية والاستقلال) ليس فيهما وحدهما حل مشاكل المجتمع". (١٩)

وأخيرا، لم يكن الوفد يعبر عن تيار سياسى محدد، فاشتعلت بداخله الخلافات بين ممثلى القوى الاجتماعية المختلفة، ومزقته الانقسامات فتحلل شيئا فشيئا هذا الجسد الضخم وخرج في النهاية من مسرح الأحداث السياسية لعام ١٩٥٢.

وكانت مجموعة من حزب الوفد قد انشقت عليه عام ١٩٣٧ وشكلت حزب السعديين الذى قاده محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر. وكان هذا الحزب يعبر عن مصالح البورجوازية الصناعية، وحظى بتأييد كبار رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات والبنوك. ولم يكن لحزب السعديين مثله فى ذلك مثل باقى الأحزاب البورجوازية،برنامجا سياسيا واضحا، بل إنه فى حقيقة الأمر لم يكن حزبا وإنما مجموعة من الأفراد الذين ارتبطوا بعلاقات شخصية مع قادة الحزب من كبار الزعماء السياسيين للبورجوازية الكبيرة.

أما الحزب الوطنى الذى تأسس عام ١٩٠٧ فكان يمثل مصالح بعض شرائح البورجوازية الصغيرة والمثقفين.وأقام عدد من قادة هذا الحزب علاقات وثيقة مع تنظيم "الضباط الأحرار" فيما بعد.

أما حزب "مصر الفتاة" فظهر فى الثلاثينيات بتأثير الفاشية الألمانية والإيطالية، وشارك مؤسسه أحمد حسين عام ١٩٣٦ فى مؤتمر الحزب النازى بنورنبرج. وعرف أعضاء حزب مصر الفتاة بذوى القمصان الخضراء. واستطاع الحزب فى البداية بشعاراته الصارخة أن يضم إلى صفوفه عددا من الشباب المصرى الذي ابتعد عن الوفد بسبب ميوعته وسلبياته الأخرى، كما ضم فى أواسط الثلاثينيات، ولفترات قصيرة، بعضا ممن قادوا ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وفى عام ١٩٤٠ أصبح اسم الحزب "الحزب الوطنى الاسلامى" ثم عام ١٩٤٦ "الحزب الاشتراكى"، الذى اختفى من مسرح الحياة السياسية قبل أحداث عام ١٩٥٢.

تأسس الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢٠ وحظرت السلطات نشاطه عام ١٩٢٤. وبعد الحرب العالمية الثانية والانتصار على الفاشية انتشرت الأفكار الاشتراكية فى العديد من بلدان العالم، وعادت إلى الحياة نشاطات المنظمات الماركسية والتقدمية الأخرى. وتطورت الحركة الوطنية المصرية إلى حد كبير، واحتلت الحركة العمالية مواقع هامتفى النقابات وعززت قواها بين العمال والمثقفين والطلبة. ويمكن القول أن هذه الفترة شهدت انتهاء سيطرة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية المصرية.وفى نفس الفترةظهرت ولأول مرة الصحف الماركسية مثل الفجر الجديد، أم درمان، الطليعة (٤٥- ١٩٤٦) والجماهير (٤٧-١٩٤٨). وأسست القوى التقدمية عام ١٩٤٥ "الجامعة الشعبية" التي درس فيها خلال عمرها الذى لم يتجاوز الستة شهور ٧٠٠ عامل، الاقتصاد السياسى والفسلفة والتاريخ والآداب والسياسة الدولية. إلا أن السلطات سارعت بإغلاق الجامعة.

انتعش فى نفس الفترة النشاط النقابى وتعددت مظاهره، وأسس يسار الوفد والماركسيون والقوى التقدمية الأخرى "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" التى أصدرت عدة منشورات تدعو فيها الجماهير للنضال ضد الاحتلال. واقامت اللجنة لجان فرعية فى المدن لتنظيم المظاهرات والإضرابات. وأقامت علاقات مع حركات التحرر الوطنى العالمية المعادية للاستعمار والإمبريالية.

وقررت السلطة المصرية دحر هذا المد الجماهيرى التقدمى الواسع، فقام البوليس المصرى فى ١٩٤٦/٢/٩،بأمر من رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى، بفتح كوبرى عباس على مظاهرات الطلبة لقطع طريقها من الجيزة إلى قلب القاهرة، واصطدم البوليس بالطلبة وسقطت عشرات منهم قتلى برصاص البوليس وجرحت مئات. وأقيل النقراشى وحل محله الدكتاتور الرجعى إسماعيل صدقى الذى دشن حكمه فى ١٩٤٦/٧/١٠ بمصادرة الصحف اليسارية وحظر نشاط إحدى عشرة منظمة تقدمية واعتقال ٢٠٠ من قادة العمل السياسى والنقابى والصحفيين والطلبة

والكتاب بتهمة الشيوعية.

وكان فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عدد من التنظيمات والمجموعات الماركسية. وتعد مجموعة "الفجر الجديد" أولى هذه المنظمات من حيث النشأة، إذ تأسست فى بداية الأربعينيات، وسميت عام ١٩٤٧ "الديمقراطية الشعبية" أو "د.ش.". وبعد ذلك ظهرت مجموعة "الحركةالمصرية للتحرر الوطنى "التى اتحدت مع منظمة "الايسكرا"،وأطلق على التنظيم الجديد اسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" أو "حدتو" التى أصبحت فى بداية الخمسينيات أكبر التنظيمات التقدمية. وأسس فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله عام ١٩٤٩ "الحزب الشيوعى المصرى". وظهرت عدا ذلك مجموعات ماركسية أصغر مثل "النجم الأحمر" و"المنظمة الشيوعية المصرية". اشتعلت بين هذه المجموعات وداخل كل مجموعة خلافات حادة كانت تربة خصبة لمنافسات غير صحية فيما بينهم.

ومع حلول عام ١٩٥٢،استطاعت حدتو، وإن يكن بشكل محدود، تعزيز وجودها بين عمال بعض المؤسسات الكبيرة وداخل الجيش. وتراوح عدد أعضاء حدتو فى هذه الفترة ما بين ٢ إلى ٣ آلاف عضو. (٢٠) واشتد ساعد الحركة الشيوعية المصرية فى مطلع الخمسينيات، رغم كافة المشاكل والصعوبات. فقد عجزت الأوساط الحاكمة حتى عن الاقتراب من تنفيذ المهام الرئيسية للحركة الوطنية المصرية- أى إجلاء قوات الاحتلال الإنجليزى عن الأراضى المصرية، واستحكمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة،فى هذه الظروف أصبحت الحركة الشيوعية تمثل خطرا حقيقيا متناميا على النظام القائم، خاصة وأن أياً من الأحزاب البورجوازية التقليدية لم يكن بقادر على استقطاب أى عدد ذا شأن من جماهير الكادحين.

أنشأ جماعة "الإخوان المسلمين"عام ١٩٢٧ الشيخ حسن البنا. واعتمد نشاط الجماعة على خطب الشيخ التى كان يعظ فيها بأهمية إجراء إصلاحات واسعة على أساس العودة إلى التعاليم الأصلية للإسلام. ولم تكن لتعاليم الشيخ حسن البنا

سمات كثيرة مشتركة مع المحاولات المبكرة للإصلاحات الدينية التى انحصرت فى التذكير بالمبادىء الأصلية للدين الإسلامى التى عرفت فى عهد الرسول، وتميزت محاولات الشيخ حسن البنا بالديناميكية والحيوية. فقد طالب بإجراء مجموعة كاملة من الإصلاحات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى لو تم تطبيقها لتحولت مصر إلى دولة إسلامية ثيوقراطية.

وانتقدت جماعة الإخوان المسلمين كل النظم القائمة، وفتحت مدارس ومستشفيات وجمعيات لأنصارها. وتحولت إلى منظمة سياسية جماهيرية متماسكة إلى حد بعيد تتسم بالتعصب والنظام الصارم. وأنشأت الجماعة عام ١٩٤٠ تنظيما سريا مسلحا. للقيام بعمليات إرهابية ضد أعدائها.

انتعش نشاط الإخوان المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح لهم تأثيرا ملحوظا فى أوساط البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، وبين طلبة المعاهد العليا والفلاحين والحرفيين وحتى فى بعض أوساط العمال. وضمت المنظمة عددا من شباب الضباط فى الجيش.

ويقول محمود حسين فى كتابه " الإخوان المسلمون في الميزان "الذى صدر عام ١٩٤٥. أن حسن البنا كان له علاقات وثيقة مع مسؤول الشرق الأوسط فى سفارة انجلترا فى القاهرة. ويتضمن نفس الكتاب مجموعة من الحقائق حول العمليات الإرهابية التى قام بها الإخوان المسلمون ضد قادة العمل السياسى التقدميين، فى حين لم يقم الإخوان فى هذه الفترة بأية عمليات ضد الاحتلال الإنجليزى. (٢١).

أما المخابرات الإنجليزية - التى كانت تتابع باستمرار نشاط الجماعة - فقد اعتبرت أن هذا التنظيم الشديد الرجعية والتعصب يملك كل إمكانيات تحوله إلى قوة سياسية ضخمة معادية- بالطبع- للحركة الوطنية المصرية، وأنه لاتوجد تنظيمات أخرى لها هذا التأثير الكبير على جماهير واسعة كما لجماعة الإخوان.

ويؤكد مايلز كوبلاند فى "لعبة الأمم" أن الجماعة كانت لها علاقات وثيقة مع

المخابرات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية.(٢٢) .

وكانت الرجعية المصرية - البورجوازية الكبيرة وكبار ملاك الأرض ومن الممكن حتى القصر نفسه- تقدم لجماعة الإخوان المسلمين دعما هائلا من الأموال والسلاح، ورغم ذلك، ومع استمرار الجماعة لنشاطها المعادى للقوى التقدمية، تمرد الجن الذى انطلق من القمقم على صاحبه، فاغتيال الإخوان المسلمون سالم زكى مدير البوليس المصرى فى ١٩٣٨/١٢/٤، والنقراشى رئيس الوزراء فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ على أثر إعلانه حل الجماعة فى ١٩٤٨/١٢/٨. وأعطت حوادث الاغتيال هذه للحكومة حجة قوية لتضييق الخناق على الحركة الوطنية ولمزيد من قمع الحريات، ومكنت الحكومة من توجيه ضربات شديدة للقوى اليسارية. وفى ١٩٤٩/٢/١٢ اغتال البوليس السرى الشيخ حسن البنا وحل حسن الهضيبى محله.

ورغم الحظر الذى فرض بعد ذلك على نشاط الإخوان المسلمين قبل ثورة ١٩٥٢، ظلت الجماعة أكثر التنظيمات السياسية جماهيرية وتماسكا، ومع ذلك فمن الخطأ المبالغة فى امكانياتها وقدراتها على التأثير. فقد كان التوجه السياسى للأخوان فى حد ذاته ضربا من الخرافات، حيث استهدفوا تحويل مصر إلى دولة دينية رجعية، والارتداد بها عدة قرون للوراء. وأهم العوامل التى تفسر شعبية الجماعة بين صفوف بعض شرائح السكان هو التخلف الأيديولوجى لهذه الشرائح، وابتعاد جماهير واسعة عن الأحزاب البرلمانية،وبشكل خاص حزب الوفد، تلك الأحزاب التى كانت تخشى النشاط السياسى للجماهير أيا كان. أما قيادة الإخوان المسلمين فقد كانت تطالب أعضائها بالطاعة العمياء. وكانت تضع لكل منهم مهمة محددة لاتخرج عن إطار "النشاط السياسى المنظم للجماعة، وكانت قيادة الجماعة تستغل التخلف الشديد لأعضائها وأنصارها وتزرع فى نفوسهم القسوة والغيبية كوسائل لتنفيذ "الأهداف السامية" للجماعة.

وتؤكد دراسة الهيكل الطبقى وخريطة القوى السياسية أن الاحتلال الإنجليزى

كان وراء التخلف الاجتماعى والسياسى لمصر. فرغم أن مصر كانت قد بدأت آنذاك السير على طريق التطور الرأسمالى؛ إلا أن الطبقتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالى كانتا ضعيفتين ومتخلفتين، فالبورجوازية ارتبطت بآلاف الخيوط مع ملاك الأرض، وكانت البروليتاريا القليلة العدد مرتبطة بالفلاحين وبأشكال الإنتاج البدائى. وبرزت واضطلعت بدور هام فى المجتمع ما يسمى بالشرائح الوسطية (البورجوازية الصغيرة وحثالة المدن) والشرائح المتوسطة (الموظفون وأصحاب المهن الحرة والطلبة وجزء كبير من ضباط الجيش) .

نمو الحركة الوطنية المصرية ١٩٥٠ - ١٩٥٢

أقيلت الحكومة السعدية برئاسة إبراهيم عبد الهادى فى ١٩٤٩/١١/٣ وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة حسين سرى استعدادا لإجراء الانتخابات.

وأثبت الوفد أثناء الانتخابات التى أجريت فى ١٩٥٠/١/٣. والتى كانت آخر انتخابات قبل الثورة، أنه لا يزال أهم قوة سياسية فى البلاد. إذ حصل الحزب على ٣٩٫٦٪ من عدد الأصوات، أى ١١٣٥٦٤٣ من مجموعات الأصوات الذى بلغ ٢٨٥٩٧٤١. ورأس الحكومة المصرية الجديدة مصطفى النحاس، وشغل منصب وزير الداخلية فيها فؤاد سراج الدين، السكرتير العام للوفد وأحد كبار ملاك الأراضى آنذاك.

وواجهت حكومة النحاس مهمة مزدوجة بالغة الصعوبة وهى العمل على تعزيز سمعة الوفد من ناحية والسعى لاحتواء الحركة الوطنية المصرية من ناحية أخرى، ولكى يتسنى لحكومة الوفد تحقيق هاتين المهمتين كان عليها بادىء ذى بدء حل المشكلة الأكثر إلحاحا -أى إجلاء قوات الاحتلال عن البلاد. إلا أن طابع الحزب، كحزب البورجوازية وكبار ملاك الأرض، ونزوع الوفد إلى الحلول الوسط مع الاحتلال

والرجعية الداخلية، فضلا عن خوفه المستمر من حركة الجماهير، كل هذا وقف حجر عثرة أمام حل الوفد لهذه المهام.

وبشكل عام اتسمت سياسة الوفد من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٢ بالإصلاحية، والسعي لمغازلة الولايات المتحدة الأمريكية. وباتخاذ إجراءات مترددة ضد الاحتلال الإنجليزي استجابة لضغط الجماهير الشعبية. ومع ذلك فقد كان لبعض التوجهات الديمقراطية للحزب، والتي ظل مخلصا لها بشكل عام حتى النهاية، ولغياب المطاردات والقمع البوليسي الشرس للقوى التقدمية أثناء حكم الوفد أن ساعد على توفير ظروف أفضل لتطور الحركة الوطنية المصرية التي وصلت إلى ذروتها مع حلول شهر يناير ١٩٥٢.

ولقد شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا لنضالات القوى التقدمية. ونشطت حركة أنصار السلام التي كانت تتخذ من مجلة "الكاتب" الأسبوعية منبرا لها. وسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى تطوير الحركة العمالية، فشهدت مصر عام ١٩٥١ - ٤٩ إضرابا عماليا، واستعادت اللجنة الوطنية للطلاب نشاطها مرة أخرى، وكان ثلثي قياداتها أعضاء في الجبهة الوطنية التي شارك فيها الماركسيون ويسار الوفد، وأخيرا فقد شهدت الحركة النسائية أيضا تطورا ملحوظا.

وفي هذه الظروف رأت حكومة النحاس أن تعزز علاقاتها مع بعض دول الغرب ومع أمريكا بشكل خاص لاستخدام نفوذ هذه البلدان لإجبار انجلترا - أو بمعنى أصح إقناعها - بإجلاء قواتها عن منطقة قناة السويس.

واتخذت حكومة النحاس إجراءات عملية في هذا الاتجاه حين وقع رئيس الوزراء المصري في الخامس من مايو ١٩٥٠ اتفاقية تعاون فني بين الولايات المتحدة ومصر عملا ببنود "برنامج ترومان"، وكان من المفترض أن يعقب ذلك محادثات حول عقد اتفاقية للصداقة والتجارة والملاحة بين البلدين.

وقامت حكومة الوفد في نفس الوقت بإجراء مفاوضات - أستمرت عشرين شهرا

مع انجلترا حول جلاء قواتها من الأراضى المصرية، انتهت دون التوصل إلى حل. ويمكن معرفة الحجج السياسية التى ساقتها الحكومة المصرية أثناء المفاوضات بالعودة إلى تصريح محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى آنذاك الذى أدلى به أمام ممثلى الخارجية الإنجليزية والذى أشار فيه إلى أنه "... يجب إلا يغيب عنا أن أكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية فى مصر وجميع البلدان المحتلة هو هذا الاحتلال نفسه، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وتجد هذه الدعاية أرضا خصبة فى نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم، حتى ليخشى أن يختلط الأمر بين الوطنية والدعاية الشيوعية".(٢٣)

ورفعت كل القوى الوطنية شعار مقاطعة الانجليز، "إلا أن متعهدى التوريد والتجار استمروا فى تزويد القوات الإنجليزية فى منطقة القناة بالمنتجات الغذائية والبضائع الأخرى، وبدأت الصحف تنشر أسماء كبار الأغنياء الذين لم يلبوا الدعوة للتبرع لكتائب التحرير، وأسماء من يتعاون مع الإنجليز وذلك فيما سمى بالقوائم السوداء، كما هاجمت كبار ملاك الأراضى وكبار تجار القطن الذين لم يستجيبوا لشعار منع بيع القطن لبريطانيا"(٢٤). الأمر الذى أجبر بعضهم على التوقف عن التعاون مع قوات الاحتلال.

وحاولت قيادة حزب الوفد بكل الوسائل قطع الطريق على الحركة الشعبية التى أخذت تؤجج نيران العداء للاحتلال الإنجليزى. وتصور الوفد أن الخروج من هذا المأزق قد يتم عبر التفاهم مع الإنجليز. وأنه بذلك سيتمكن من الإستمرار فى قيادة الحركة الوطنية واحتوائها عن طريق القيام ببعض الإصلاحات المتواضعة التى لا تمس أسس النظام القائم، إلا أن ضغط القوى التقدمية، وبشكل خاص الجبهة الوطنية، أجبر الحكومة المصرية فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ على وقف المفاوضات مع الإنجليز وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقيتى السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا ١٨٩٩. واعتقدت حكومة الوفد أنها بذلك ستستعيد ثقة الجماهير الشعبية التى طالبت على

الدوام بإلغاء معاهدة ١٩٣٦. ومنذ ذلك الوقت أخذت حكومة الوفد تخضع - باستثناء مقاومة لا تذكر - لمطالب الحركة الوطنية المصرية التى كان يشتد أزرها يوما بعد يوم.

وترتبت على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مجموعة نتائج سياسية على رأسها مراجعة انجلترا لمواقفها القديمة من الوفد باعتباره قوة سياسية يمكن التوصل إلى لغة مشتركة معها. وكان الملك فاروق بدوره يخشى تهديد الوفد لعرشه- بعد أن أصبح على رأس الحركة الوطنية بإلغائه المعاهدة. لذا كان القضاء على الحكومة الوفدية، وإخماد نار الكفاح الشعبى والذى انخرط فيه الوفديون، هو الشغل الشاغل للإنجليز والملك معا.

وبعد ذلك رفضت حكومة الوفد فى أكتوبر سنة ١٩٥١ الاقتراحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا بضم مصر إلى حلف الشرق الأوسط. وكانت المظاهرات الجماهيرية الضخمة ضد الإنجليز قد عمت مصر مع بداية شهر أكتوبر. وشهدت الإسماعيلية صدامات حادة مع قوات الاحتلال. وفى منطقة قناة السويس انطلقت أولى رصاصات حرب الفدائيين التى استمرت حتى ٢٥ يناير ١٩٥٢.

وترك ٨٠ ألف عامل وموظف عملهم فى القاعدة الإنجليزية تلبية لنداء الحكومة، وبدأت اللجان الطلابية تشكيل فرق المتطوعين فى القاهرة والاسكندرية، والتى توجهت مباشرة إلى منطقة قناة السويس لقتال قوات الاحتلال الإنجليزى. وتطوعت مجموعة من الضباط الشباب - الذين تردد أنهم أعضاء فى منظمة سرية تدعى "الضباط الأحرار" - لتدريب كتائب المتطوعين. وانضم الطلبة والموظفون والمثقفون إلى حركة الفدائيين. وألهبت المشاعر الوطنية صدور الجميع، فلم يقتصر تشكيل كتائب المتطوعين على الماركسيين والقوى التقدمية الأخرى، بل اتسعت لتشمل حتى منتسبى الأحزاب الرجعية كمصر الفتاة والأخوان المسلمين.

ووضع الفدائيون لأنفسهم هدفا واضحا - هو جعل بقاء القاعدة الإنجليزية على الأراضى المصرية مستحيلا، بالعمل على منع وصول المؤن والإمدادات اليها، وقطع وسائل الاتصال بين أجزائها، والهجوم المسلح المستمر على جنود الاحتلال الإنجليزى. وتضمنت عمليات الفدائيين إطلاق النار على مخافر جنود الاحتلال، والقيام بهجمات مفاجئة باستخدام القنابل اليدوية واختطاف العسكريين الإنجليز ومصادرة إمداداتهم ومعداتهم العسكرية. ومع ذلك لم تستطع حركة الفدائيين أن تقاتل بكامل قواها، إذ افتقرت إلى القيادة الموحدة، وانقسمت إلى مجموعات خاضت كل منها الحرب وفق تقديرها وخططها الخاصة، الأمر الذي أضعف الحركة وكبدها خسائر إضافية، ومكن قوات الاحتلال من القضاء على حوالي ٦٠٠ مصرى، فى حين لم يتجاوز عدد القتلى من الانجليز ٣٠ شخصا وفقا لتقديرات انجلترا.

وتكمن نقطة الضعف الرئيسية لحركة الفدائيين فى افتقارها للطابع الشعبى الحقيقى، فقد شارك فيها بشكل رئيسى سكان المدن. بينما كانت مشاركة الفلاحين محدودة للغاية. وكان يمكن للحركة أن تتخذ طابعا شعبيا لو أنها ربطت الاستقلال السياسى بحل المسألة الزراعية، خاصة وأن بقاء واستمرار الملكية الكبيرة للأرض فى مصر حتى أواسط القرن العشرين كانا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالاحتلال الانجليزى، الذى كان يشجع ويحمى الملكية الكبيرة للأرض. إلا أن هذا لا ينفى أن بعض مناطق مصر شهدت تحركات فلاحية نشيطة معادية للانجليز.

ووجدت حكومة الوفد نفسها فى خضم الأحداث التى اضطرت إزائها لاتخاذ إجراءات ملموسة، خاصة بعد أن دمرت مدافع قوات الاحتلال الإنجليزى إحدى قرى الإسماعيلية فى شهر ديسمبر. حينئذ استدعت الحكومة السفير المصرى فى لندن،وطردت الرعايا الإنجليز العاملين فى المؤسسات الحكومية المصرية، وأغلقت نادى "الجزيرة" فى القاهرة والذى ضم العديد من الأنجليز، ومع ذلك ارتفعت أصوات فى الحكومة تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع انجلترا، بل والعودة

إلى إقامة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى للاستعاضة بها عن العلاقات مع إنجلترا.

قررت بعض منظمات الفدائيين المسلحة في بداية يناير ١٩٥٢ تشكيل قيادة موحدة، وتوسيع نشاط الفدائيين، والعمل لجذب عدد أكبر من الفلاحين في الكفاح المسلح. وتوحدت المجموعات الماركسية وسيطر الجناح اليساري للوفد على كل الصحافة الحزبية للوفد.

وعمت البلاد موجات عارمة من السخط على إجراءات الملك فاروق الذي قام، في ذروة الكفاح الوطني ضد الإنجليز في منطقة السويس، بتعيين حافظ عفيفي باشا رئيسا للديوان الملكي. وكان حافظ عفيفي الذي اعتبره الشعب المصري إنجليزيا أكثر من الإنجليز أنفسهم، يشغل في السابق منصب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وكان عضوا بمجلس إدارة مجموعة بنك مصر، وكان حافظ عفيفي أول من اتهم الوفد بالشوفينية وأعلن صراحة تعاطفه مع الإنجليز. وتعليقا على هذا كتبت "النيويورك تايمز" تقول: "... إن هذا أول شعاع من نور يتخلل الجو المعتم السائد في مصر الآن". وفي مظاهرة صاخبة عين الملك عبد الفتاح عمرو، السفير المصري العائد من لندن، والمعروف بولائه للإنجليز، مستشارا للديوان الملكي للشؤون الخارجية . وقام - متجاوزا سلطات الحكومة - بتعيين صنيعته الفريق محمد حيدر قائدا عاما للقوات المسلحة.

وردا على هذا نظم الطلبة في ديسمبر ١٩٥١ مظاهرات عاصفة ضد الملك اجتاحت شوارع القاهرة والإسكندرية والعديد من المدن المصرية الأخرى. وأصدرت الحكومة في ٢٩ ديسمبر قرارا بتعطيل الدراسة في كافة الجامعات والمعاهد المصرية بما في ذلك جامعة الأزهر والمدارس الثانوية. ومرة أخري عمت المظاهرات الطلابية البلاد في أواسط يناير ١٩٥٢.

ووصلت معارك القناة ذروتها في ١٩٥٢/١/١٩ عندما قام الفدائيون لأول مرة

- وفى وضح النهار - بالهجوم على القاعدة الإنجليزية فى مدينة التل الكبير، حيث يوجد أضخم مخزن للأسلاحة والمعدات العسكرية فى الشرق الأوسط.فاتخذ القائد العسكرى الإنجليزى قرارا بشن هجوم على ثكنات البوليس المصرى فى الإسماعيلية، وفى ٢٥ يناير حوصرت ثكنات بلوكات النظام بالدبابات والمدافع، ووجه للمحاصرين إنذارا يطالب بتسليم الأسلحة فى فترة لا تتجاوز الساعتين. فاتصل قائد بلوكات النظام تليفونيا بوزير الخارجية فؤاد سراج الدين سائلا أياه إذا ما كان على جنوده الثمانى مئة المسلحين فقط بالبنادق أن يخوضوا معركة ضد قوات العدو المتفوقة، فأمر الوزير بخوض المعركة حتى آخر رمق. وفى الحادية عشر من صباح اليوم التالى بعد تبادل عنيف لإطلاق النيران رفع المصريون العلم الأبيض فوق الثكنات بعد أن سقط ثمانون من الجنود المحاصرين.

فى مساء ٢٥ يناير اجتمع شباب الوفد وقرروا القيام بمظاهرة ضخمة ضد الإنجليز صباح اليوم التالى. وسمح فؤاد سراج الدين بقيام المظاهرة بشرط ألا ترفع شعارات معادية للملك. وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً طارئا، تعهدت فيه الحكومة الوفدية بقطع العلاقات الديلوماسية نهائياً مع إنجلترا، بل ووعدت بعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى، وتقديم شكوى ضد إنجلترا فى مجلس الأمن.(٢٥) وقررت نقابات العمال عشية انعقاد أول مؤتمر للاتحاد العام لنقابات مصر، مقاطعة المؤسسات الإنجليزية.

وتوالت ردود الفعل والاحتجاجات على مذابح الإسماعيلية، ففى الصباح الباكر من يوم السبت الموافق ١/٢٦- الذى سمي فيما بعد بالسبت الأسود- رفض العاملون فى مطار القاهرة السماح بنزول ركاب أربع طائرات بريطانية، وامتنعوا عن تزويدها بالوقود، وفى السادسة صباحا خرج جنود بلوكات النظام فى مظاهرة رافعين أسلحتهم متجهين إلى جامعة القاهرة، حيث انضم إليهم الطلبة. ومع اقتراب عقارب الساعة من التاسعة صباحا امتلأ مركز العاصمة بالمتظاهرين، وانضم منتسبو

البوليس لأول مرة فى تاريخ البلاد إلى الطلاب والعمال والموظفين فى موكب ضخم واحد توجه إلى وسط العاصمة حيث مبنى مجلس الوزراء، رافعا شعارات "نريد الأسلحة للدفاع عن القناة" و "يسقط الخائن حيدر".

وعندما وصل المتظاهرون إلى مبنى مجلس الوزراء طالبوا أن يخرج إليهم رئيس الحكومة مصطفى النحاس. إلا أن ذلك لم يحدث، وظهر بدلا منه عبد الفتاح حسن وزير الشؤون الاجتماعية، الذى توجه إلى المتظاهرين بخطاب حماسى مستخدما كل بلاغة المحامى القدير، فأخذ يوجه الاتهامات لإنجلترا ويقنع الشعب بأن الحكومة ستقف- على حد زعمه- فى الصفوف الأولى فى معارك الدفاع عن القناة. وكان واضحاً أنه يحاول كسب الوقت وطمأنة المتظاهرين، إلا أنه عندما تساءل وهو يشير إلى معارك القناة "هل علينا أن نطلب السلاح من الروس؟" اندهش عندما رد المتظاهرون على تساؤله "نعم!" "نعم!" ثم طالبوا وكان بينهم جنود بالمقاطعة الكاملة للإنجليز بإرسال القوات المسلحة النظامية إلى منطقة القناة وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى". (٢٦)

وبينما استمرت المظاهرات أمام مبنى مجلس الوزراء، كانت الأحداث فى أماكن أخرى من العاصمة تتخذ طابعا مختلفاً تماما وتنذر بالخطر. ففى الحادية عشرة والنصف صباحا اشتعل فى ميدان الأوبرا أول حريق بعد أن ظهرت فى الشوارع عناصر مريبة تحمل زجاجات المواد الحارقة، وتحمل- وفق بعض المصادر. قوائم بأسماء المبانى التى كان من المفترض إضرام النار بها- وهكذا شبت الحرائق فى قاعتى سينما ريفولى ومترو وفى الملاهى الليلية وسط العاصمة، وفى العديد من البنوك والفنادق الضخمة والمحال التجارية، وانتشرت فى شوارع القاهرة الرئيسية مثل شارع فؤاد وقصر النيل وسليمان باشا وغيرها. ومع اقتراب الليل انضمت إلى العناصر المنهمكة فى إشعال الحرائق مجموعات من حثالة البروليتاريا الكثيرة العدد فى القاهرة وبدأت أعمال النهب والتخريب. ولم يتدخل البوليس المصرى، وعندما رأى مراسل صحفى

أحد قادة البوليس السياسى واقفا أمام مطعم جروبى الذى التهمته النيران سأله: ألا يمكن عمل شىء؟ فرد عليه بهدوء قائلا: دعهم يلهون(٢٧). والأغرب من ذلك أن قوات الجيش قد نزلت إلى شوارع القاهرة لإقرار النظام فقط بعد الخامسة مساءا، فى حين كان واضحا مع انتصاف النهار أن الاحداث تتخذ شكلا خطيرا، وأن هناك عناصر مريبة تشعل النيران وتدبر أعمال الشغب، التى لم تنته ألا فى منتصف الليل رغم وصول قوات الجيش مساءا.

ولقد أقام الملك فاروق فى نفس اليوم حفلا فى قصر عابدين دعا إليه قادة الجيش والبوليس، ولاحظ البعض غياب إبراهيم إمام رئيس البوليس السرى عن هذا الحفل، وقيل أن أحدا لم يعثر عليه! من المسؤول إذن عن حريق القاهرة؟ لم يقدم القضاء إجابة على هذا السؤال. وبالرغم من الأحكام التى صدرت ضد مئات المواطنين بالأشغال الشاقة، إلا أن التهم التى وجهت إليهم لم تكن تتعلق بإشعال الحرائق، وإنما بأعمال النهب، ولقد تم الإفراج عن أحمد حسين زعيم الحزب الاشتراكى عام ١٩٥٤ الذى اعتقل بتهمة إشعال الحرائق دون أن يقدم للمحاكمة.

ويعتقد بعض الباحثين أن الملك كان وراء حريق القاهرة ليجد ذريعة لإقالة الحكومة الوفدية. إلا أن الملك كان قد تمكن فى السابق من إقالة الحكومات الوفدية اعتمادا على القانون، ولم يكن شىء ليمنعه من اللجوء لنفس الاسلوب لو أراد، ومن ناحية أخرى فمن الصعب تصديق أن يغامر الملك بتحريض شرائح عريضة من السكان على أعمال النهب والتخريب هذه، إذ لا يضمن أحد فى مثل هذه الظروف أمن القصر نفسه حيث الملك والوصى على العرش الذى ولد قبل عشرة أيام من اشتعال هذه الأحداث.

ويشير البعض إلى أن لانجلترا يدا فى حريق القاهرة، لأفتعال أزمة تسمح لها باحتلال العاصمة المصرية. ويدحض وجهة النظر هذه حقيقة أن الإنجليز هم الذين تضرروا أكثر من غيرهم فى هذه الأحداث، ويكفى الإشارة إلى ضحايا نادى "ترف

كلوب"، وتدمير فرع شركة الطيران الإنجليزية وبنك بيركليز واوتيل شبرد، فضلا عن أنه اعتبارا من أواسط يناير كانت القوات الإنجليزية ترابط فى التل الكبير ليس بعيدا عن القاهرة، ولو كانت انجلترا تضمر فكرة الاستيلاء على القاهرة لحركت هذه القوات نحو العاصمة منذ مساء ١/٢٥ أو صباح ١/٢٦. ومن المستبعد أن تكون انجلترا قد وضعت خطة إحراق القاهرة لسبب آخر هو علمها اليقين بثقل تواجد القوات المصرية فى العاصمة.

وأخيراً فعلى الأرجح أن المنظمات اليمينية السرية التى اتسم العديد منها بالتعصب الدينى هى التى كانت وراء حريق القاهرة. ولقد شجع القصر والمخابرات البريطانية نشاط هذه المنظمات للاستعانة بها ضد الحركة الثورية، إلا أن هذه التنظيمات خرجت عن الإطار المرسوم لها، كما يحدث دائما، الأمر الذى لا ينفى مسئولية الملك والإنجليز- ولم يدع تطور الأحداث بعد ذلك مجالا للشك فى أن الاستعمار والقصر وكبار ملاك الأراضى والبورجوازية الكبيرة كانوا هم المستفيدون الرئيسيون الذين جنوا ثمار الحرائق والتخريب، فقد أعياهم البحث عن ذريعة قوية لتوجيه ضربة قاصمة للحركة الوطنية المصرية، التى كان تطورها يتخذ منحى ينذر باندلاع ثورة شعبية مسلحة يشارك فيها الفلاحون المصريون مشاركة فعالة.

ولاستكمال الصورة نضيف أن سكان الأماكن التى شبت بها النيران لم يبدوا أى مقاومة تذكر لما يحدث، بل كانوا يتابعون الأمر بفضول وحتى بسعادة، ولقد شارك بعضهم بنشاط فى أعمال الحرق والنهب. فقد عم استياء الشعب المصرى من النظام الذى اشتدت عزلته ووقف عاجزا عن تقديم أى حلول للأزمة الاقتصادية، ناهيك عن انعدام أية مصلحة له فى تحقيق مطلب الجماهير الشعبية بإجلاء قوات الاحتلال عن الأراضى المصرية.

الأزمة السياسية يناير - يوليو ١٩٥٢

قدم مصطفى النحاس استقالة وزارته إلى الملك ليلة الحريق فرفضها الملك، وإزاء هذا الوضع وفى مساء ١/٢٦ عندما استمرت الحرائق تعصف بالقاهرة، أمر وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باعتقال ٢٥٠ شخصاً من الفدائيين أغلبهم من الوفديين والشيوعيين، وأعلن وقف الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس. وفى اليوم التالى- وبناءا على اقتراح الحكومة- وافق البرلمان على إعلان حالة الطوارىء وتعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا.

وعاد النحاس ووزراؤه إلى منازلهم قبل حلول ساعة حظر التجول فى تظاهرة يراد بها التأكيد على أن حالة الطوارىء تنطبق على الجميع. وفى حين كان قادة الوفد قابعين بمنازلهم، تحركت فى شوارع القاهرة سيارات الإسعاف تنقل أعضاء مجلس الوزراء الجديد الذين اختارهم الملك إلى قصر عابدين. وأقال الملك حكومة الوفد وعين على ماهر رئيسا للوزراء، والذى أعلن بدوره على الفور أن المهمة الرئيسية لحكومته تكمن فى تهيئة الوضع للدخول فى مفاوضات مع الإنجليز، وتلى ذلك تعطيل الدستور وفرض رقابة شديدة على النشر واعتقال آلاف الفدائيين.

وهكذا وجهت ضربة قاصمة للحركة الوطنية المصرية التى شهدت تطورا ملحوظا جعل القوى الرجعية تقدم على إحراق مركز العاصمة المصرية كله لتقويض هذا المد. إلا أن الأمر لم يقتصر على ذلك، إذ قضى حريق القاهرة أيضا على البقية الباقية من هيبة النظام المصرى والملك، وقضت النيران فيما قضت على سمعة الأحزاب البورجوازية التقليدية. فالنظام الذى يمثل هذه الأحداث المأساوية- بل ويدبرها وفقا لرأى أغلبية المصريين- كان محكوما عليه بالفشل.

عرف على ماهر، السياسى المخضرم، بعدائه الشديد للإنجليز، واتهم أثناء الحرب العالمية الثانية بالتعاون مع عملاء موسولينى. ويبدو أنه كان يراهن من وراء رئاسته

للوزارة هذه المرة على إنهاء حياته السياسية بإجلاء الإنجليز عن الأراضى المصرية.
وكان أول ما قام به بعد توليه الوزارة أن توجه لزيارة مصطفى النحاس. ولقد زعم أنه لا ينوى إطالة أمد المفاوضات مع الانجليز، وأنه إذا لم يحقق نتائج سريعة محددة عبر المفاوضات، فسيطلق حرية الشعب فى التصرف، وسيسمح باستئناف الكفاح المسلح فى منطقة القناة.

إلا أن على ماهر، وبحجة عدم السماح بنشاط معاد الإنجليز لحين انتهاء المفاوضات، فرض مجموعة كبيرة من القيود على الحركة الوطنية المصرية، فمنع التظاهر والتجمهر، واتخذ عدة إجراءات ضد نشاط الفدائيين فى منطقة القناة، وفرض رقابة صارمة على الصحافة والإذاعة.

وكان على ماهر ينوى إجراء ثلاث جولات- لا أكثر- من المفاوضات مع السفير البريطانى فى القاهرة، يقرر بعدها ما إذا كان من الممكن تحقيق الجلاء الأكيد لقوات الاحتلال عن طريق المفاوضات، أم أن على الشعب المصرى استئناف نضاله لتحقيق هذه المهمة؟ إلا أن عدة أسابيع قد مرت دون أن يسمع الشعب المصرى شيئا عن المفاوضات مع الإنجليز. وشعر على ماهر بحرج موقفه فأعلن أن لقاءه الأول مع السفير الأنجليزى سيكون قبل أول سبت من شهر مارس.

وفى يوم السبت المزعوم أعلن أن السفير الإنجليزى "يعانى من أزمة برد" ولن يستطيع لقاء رئيس الوزراء. وبذا رفض الأنجليز صراحة إجراء مفاوضات مع من لا يعد موضع ثقتهم. ووقع الملك على قرار إقالة مجلس الوزراء حين رفض على ماهر، كما رفض النحاس من قبله، إشراك كريم ثابت وإلياس أندراوس فى الحكومة، وقد كان المصريون يعتبرونهم أفاقين يسعون لإثراء أنفسهم وحسب.

وكلف الملك نجيب الهلالى بتشكيل الحكومة الجديدة، ولم يجرؤ الهلالى رغم ولائه للملك على تعيين كريم ثابت وإلياس أندراوس، وعندما أراد تعزيز وضع حكومته بتعيين اللواء محمد نجيب- أحد أبطال حرب فلسطين والذى تمتع بشعبية

واسعة- فى منصب وزير الحربية، رفض الملك وأصر على تعيين سرى عامر الموالى للقصر فى هذا المنصب، وكان الأخير ينوى وفق ما تردد آنذاك التخلص من الضباط الأحرار الذين كان يعرف عنهم الكثير كما ادعى.

وهكذا ولدت حكومة الهلالى ضعيفة بلا شعبية، عاجزة حتى عن الإقدام على حل قضية إجلاء القوات الإنجليزية عن مصر، مما أثار الاستياء العام من الملك وحاشيته وحكومة الهلالى، التى ما كانت لتبقى لولا استمرار حالة الطوارىء.

وازداد وضع حكومة الهلالى تدهورا مع الهبوط الحاد لأسعار القطن فى السوق العالمية- وهو المصدر الرئيسى لدخل البلاد. ولم تعرف الحكومة ماذا تفعل وعلى ما تراهن، وبدلا من السعى لإجلاء قوات الاحتلال لم يجد الهلالى ما يقوله عدا الإعلان عن ضرورة دراسة المفاوضات السابقة مع الإنجليز، الأمر الذى شكل لجنة خاصة لبحثه، ولم يكن إلا محاولة منه لكسب الوقت وللاستمرار على رأس السلطة أطول فترة ممكنة. وازدادت عزلة الحكومة بعد أن حلت البرلمان الذى كانت غالبية أعضائه من الوفديين، وأوقفت جلساته اعتبارا من ١/٢٧، وأعلنت عن عزمها إجراء انتخابات عامة. ومرت فترة أخرى عبثا حاولت خلالها الحكومة إشغال الجماهير المصرية عن المهام الملحة للسياسة الداخلية والخارجية بنشر العديد من المواد حول الانتخابات القادمة ومواعيدها وكيفية إجرائها.

وأخيرا سقطت حكومة الهلالى فى النصف الثانى من يونيو، وقد فشلت فى تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وعجزت عن استئناف المفاوضات مع الإنجليز، وعن إجراء الانتخابات البرلمانية. ولم تستطع حكومة الهلالى- التى استمرت حوالى أربعة شهور ونصف- حل أية مهام من الملقاة على عاتقها- وكلف حسين سرى بتشكيل وزارة جديدة، واشترطوا عليه هو الآخر تعيين كريم ثابت وزيرا فرفض، وظلت البلاد لفترة بلا حكومة.

ولجأ الملك إلى حيلة أخرى فأخذ يهدد بتكليف بهى الدين بركات- من

المستقلين- بتشكيل الوزارة، فتراجع حسين سرى ووافق على تعيين كريم ثابت وزيرا. وفى ٧/٤ عقد مجلس الوزراء الجديد أول أجتماع له فى الإسكندرية، المقر الصيفى للملك والحكومة.

وسعى الملك منذ الأيام الأولى لعمل الحكومة الجديدة لإغلاق نادى الضباط الذى كان فى يناير ١٩٥٢ قد انتخب اللواء محمد نجيب رئيسا له، وكان منافساً فى الانتخابات على رئاسة النادى لمرشح الملك وصنيعته سرى عامر. ورغم محاولات حسين سرى إقناع الملك بأن من شأن إغلاق النادى زيادة حدة التوتر، إلا أن الملك أغلق النادى، ونشر الخبر فى جريدة المصرى، الأمر الذى أدى إلى موجة جديدة من الاستياء من إجراءات الملك والحكومة، وإلى اتساع شعبية نجيب والضباط الوطنيين.

ومرة آخرى سعى حسين سرى لإقناع الملك بالعدول عن سياسة قمع الضباط التى اعتبرها خطرا كبيرا يهدد النظام القائم، وأوضح له الضرورة القصوى لاتخاذ إجراءات عاجلة لاستيعاب المعارضة المنتشرة بين الضباط، واقترح فى هذا الصدد تعيين الفريق عزيز المصرى أو اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية، إلا أن الملك اعتبر أن هذا سيكون إضعافا لمركزه وأصر على تعيين سرى عامر وزيرا للحربية مراهنا على قدرة الأخير على القضاء على الضباط الأحرار. فقدم حسين سرى استقالته فى ٧/٢١ فقبلها الملك على الفور، وكلف الهلالى مرة أخرى بتشكيل الوزارة، فعكف الأخير طوال اليوم التالى ٧/٢٢ على اختيار وزرائه.. ولم يكن يعلم أن ساعات النظام قد أصبحت معدودة...

لقد ظلت الدوائر الحاكمة طوال نصف عام بعد إعلان الأحكام العرفية. فى يناير ١٩٥٢ تحاول عبثا إصلاح ما يمكن إصلاحه من مظاهر تدهور الوضع فى البلاد، وفشلت فشلا ذريعا فى حل القضايا الملحة التى مثلت أمامها، وتظهر إحدى تجليات هذا الفشل فى أقالة أربع وزارات، الواحدة تلو الآخرى. وعاشت مصر هذه الفترة جوا من عدم الاستقرار والتردد، وتراكمت الأزمات المعلقة وعلى رأسها استمرار الاحتلال

الإنجليزى لجزء من الأراضى المصرية، وأزمة قمع الحريات السياسية، والأزمة الاقتصادية الطاحنة، وأزمة الثقة بين الملك والجيش. وفى هذه الظروف ارتدت الدعوة لإجراء تغييرات جذرية فى المجتمع المصرى أهمية بالغة.

وتمخضت حركة الطبقات الحاكمة والأحزاب البورجوازية عن إفلاس سياسى كامل. وأدت تنازلات السياسيين البورجوازيين أمام مطالب الملك التى لا تنتهى، إلى فضحهم أمام الجماهير الشعبية العريضة التى أدركت لا مبدئية هؤلاء الساسة، واستعدادهم لخيانة المصالح الوطنية للشعب المصرى إذا تعارضت مع مصالحهم الشخصية. وأطاحت أزمة النصف الأول من عام ١٩٥٢ بالشعبية الساحقة التى كان يتمتع بها الوفد فى السابق، إذ أن الوفد لم يستطع تقديم أى برنامج بناء للتغيير أو لوقف تدهور الوضع فى البلاد سواء أثناء توليه للحكم أو عند انضمامه لصفوف المعارضة. وأخذ الملك يسعى لتعزيز أركان سيطرته، تساعده على ذلك حاشيته الفاسدة على غرار كريم ثابت وإلياس أندراوس، وانغمس حتى قمة رأسه فى تدبير الدسائس السياسية محاولا- من خلال استبدال المسؤولين بآخرين اكثر ولاءا له- تثبيت دعائم سلطاته المطلقة بطريقة توحى بعدم إدراكه على الإطلاق لأبعاد الموقف السياسى. واتخذ النظام، وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، عدة إجراءات مختلفة فى محاولة للخروج من الأزمة الخانقة، عجلت من بنهايته. وأدركت فئات واسعة من الشعب المصرى أن المخرج الوحيد من تردى الأوضاع هو الثورة التى أخذت تدق الأبواب.

وتعد المسألة الزراعية من أهم المشاكل المعلقة، والتى كان استمرارها بلا حل سيؤدى إلى الثورة لا محالة. فى الوقت الذى كان فيه الفلاحون المصريون محرومين عمليا من المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية. حتى أن دورهم فى الانتخابات مثلا انحصر فى أن الإقطاعيين والعمد كانوا يشحنونهم فى سيارات إلى الدوائر الانتخابية، فيقوم الفلاحون بإيعاز من الإقطاعيين بالإدلاء بأصواتهم لصالح الأحزاب

السياسية المعبرة عن مصالح النظام الإقطاعى- الرأسمالى.

رفع خدم وصنائع النظم المعادية لشعوبها شعار إبعاد الجيش عن العمل السياسى أى- إبعاده عن خدمة مصالح شعبه وجعله أداة طيعة لتنفيذ سياسات السلطات الرجعية- إلا أن الجيش المصرى، وهو المدعو للدفاع عن مصالح الطبقات الحاكمة، لم يقف موقف المتفرج فى مسرح الأحداث السياسية التى تعصف ببلاده، فقد كف عن الخضوع لإرادة الملك والحكومات الرجعية، ولم يعد أداة عمياء لتنفيذ سياساتهم، وأصبح للضباط الوطنيين تأثير كبير يزداد قوة يوما بعد يوم فى صفوف الجيش.

ويشير فى هذا الصدد خالد محى الدين العضو البارز فى تنظيم الضباط الأحرار إلى... "رفعت الجماهير الشعبية شعارات جذرية، إذ نادت بسقوط الملك وقطع العلاقات مع إنجلترا. إلا أن الحركة الجماهيرية افتقرت إلى القيادة السياسية، فلم تستطع القوى اليسارية، التى فوجئت بتطور الأحداث على هذا النحو، توجيه دفة الأحداث وتنظيم صفوف الجماهير الشعبية. فقد أنهكت المطاردات البوليسية اليسار المصرى من ناحية، وافتقر من ناحية أخرى لخبرات الكفاح المسلح.

أما الجيش، وهو القوة الوطنية الوحيدة التى لم تضعفها حملات القمع والمطاردة، فقد كان يعيش حالة اختمار ثورى. وكان بعض ضباط الجيش الوطنيين قد انخرطوا فى صفوف الحركة الوطنية المصرية التى اشتد ساعدها بعد الحرب العالمية الثانية، فضلا عن أن محاولات الرجعية المصرية الزج بالجيش فى مواجهة المظاهرات والإضرابات أدت إلى الاحتكاك المباشر للجيش بالأحداث السياسية، ثم إلى مشاركته فى هذه الأحداث. وأخذ الضباط الوطنيون يتعرفون على إمكانياتهم وقدراتهم الحقيقية، ويتأملون فيما يمنع تسخير قدراتهم وقواهم فى خدمة مصالح الشعب ضد أعدائه". (٢٨)

الفصل الثانى

حركة " الضباط الأحرار" وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

نشأة حركة " الضباط الأحرار "

لم يكن الجيش المصرى فى واقع الأمر أثناء الاحتلال الإنجليزى جيشا وطنيا، بل كان تحت إمرة الضباط الإنجليز يخدم مصالح الإمبريالية الإنجليزية. وكأن معظم ضباط الجيش المصرى، اعتبارا من وقوع مصر فى تبعية الإمبراطورية العثمانية، من أصل تركى أو شركسى. ويمكن القول أن معاهدة ١٩٣٦ حررت الجيش المصرى قليلا من السيطرة الإنجليزية، رغم أن بنود تلك المعاهدة نصت على تزويد انجلترا للجيش المصرى بالأسلحة والمدربين، الأمر الذى تم بالطبع بشكل لا يجعل من الجيش المصرى قوة تشكل أى خطورة حقيقية على احتلال انجلترا لمصر.

وقامت الحكومة الوفدية عام ١٩٣٦، ولأول مرة، بفتح أبواب الكلية الحربية لجميع المصريين بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الطبقية ووضعهم الاقتصادى. وكان لهذا الإجراء المتواضع مغزى عميق فى تاريخ مصر الحديث. ويشير المؤلفان ج.و.س. لاكوتيور فى كتابهما "مصر فى فترة التحول" إلى أنه كان

من شأن هذا الإجراء أن تحولت القوات المسلحة المصرية إلى جزء من سكان البلاد، لا يفرقها عنهم سوى أن أفرادها يرتدون الملابس العسكرية". (٢٩) غير أن هذا الرأى يفتقر إلى الدقة، حيث أن فقراء الشعب المصرى، أى أغلبيته الساحقة، لم تتمكن حتى بعد هذا الإجراء من إلحاق أبنائهم بالمدارس العسكرية العليا. وعلى أية حال فإن مقرطة محدودة للجيش قد حدثت بالفعل، والتحق العديد من الشباب المصرى بالكلية الحربية تدفعهم المشاعر الوطنية المهانة من جراء استمرار الاحتلال الإنجليزى من ناحية، والرغبة فى تحسين أوضاعهم الاقتصادية من ناحية أخرى، حيث كان معظم الملتحقين ينتمون إلى الشرائح الوسطى من الفلاحين، وصغار الموظفين بالحكومة، ممن كان الانتماء للجيش يؤمن لهم حياة مستقرة ومحتملة.

ومن قادة ثورة يوليو ١٩٥٢- وعددهم أحد عشر- التحق ثمانية بالكلية الحربية عام ١٩٣٧ وهم: جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادى، وجمال سالم، وحسين الشافعى، وزكريا محى الدين، وصلاح سالم. والتحق حسن إبراهيم وكمال الدين حسين بالحربية عام ١٩٣٨ وخالد محى الدين عام ١٩٣٩. بعد نجاح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أصبح جمال عبد الناصر، مؤسس وقائد حركة الضباط الأحرار، أول حاكم مصرى للبلاد بعد عدة قرون من الاحتلال، وتمتع عبد الناصر بشعبية ساحقة فى مصر والبلدان العربية الأخرى بسبب تفانيه فى خدمة المصالح الوطنية لمصر، وطبقت شهرته الآفاق كشخصية دولية بارزة وكأحد أكبر زعماء حركة التحرر الوطنى فى القرن العشرين.

ولد جمال عبد الناصر حسين فى ١٥ يناير ١٩١٨ فى الاسكندرية، وكان والده عبد الناصر حسين ينحدر من أسرة فلاحية من قرية بنى مر القريبة من اسيوط بجنوب مصر، وقد عمل موظفا صغيرا بالبريد، تزوج عام ١٩١٧ فى الاسكندرية من فاطمة ابنة تاجر الفحم محمد حماد، وكانت طبيعة عمله تتطلب أن يتنقل عبد الناصر حسين وعائلته بين مناطق مصر، وفى ١٩٢١ وصل مع عائلته إلى قرية

مصرية بالقرب من السويس ثم إلى قرية الخطاطبة التى تبعد ٤٠ كيلو متر عن القاهرة ثم إلى دمنهور وإلى الإسكندرية وأخيرا إلى القاهرة.

عاشت أسرة الموظف الصغير، الذى لا يملك شيئا سوى راتبه الشهرى، حياة متواضعة لا تختلف كثيرا عن حياة مئات الآلاف من الكادحين. وكان رب الأسرة بحكم عمله كثير الترحال والتنقل.

وأثر هذا النمط من الحياة تأثيرا كبيرا على القائد المقبل لحركة الضباط الأحرار، الذى تمكن منذ الصغر من التعرف على واقع بلاده وعلى المعاناة الشديدة الوطأة التى يعيشها الشعب المصرى. والتحق جمال عبد الناصر بالمدرسة الابتدائية بمدينة أسيوط، ثم بمدرسة السكك الحديدية عامى ٢٣-١٩٢٤ بقرية الخطاطبة حيث عمل أبوه، ثم أرسله والده للإقامة بالقاهرة مع عمه خليل حسين، وهناك التحق عبد الناصر بمدرسة النحاسين الابتدائية. وكان جمال عبد الناصر يقضى أجازته المدرسية عادة عند والديه فى الخطاطبة. وفى عام ١٩٢٦ توفت والدته، وكان شديد التعلق بها ولم ينقطع عن مراسلتها. وفى ذكريات أنور السادات، يشير حول تعرفه بجمال عبد الناصر فى منقباد بعد مرور اثنى عشر عاما على وفاة والدته إلى أنه "كان أحد زملائنا ضابطا شابا شجاعا وصريحا... متحفظا وجادا. وكنا لا نكاد نبدأ أحاديثنا فارغة حتى يقاطعنا جمال عبد الناصر ليبدأ معنا مناقشة قضايا هامة. لقد فقد والدته منذ الصغر وظل يحمل داخله آثار هذه المحنة".(٣٠)

وكان عم جمال، بطبيعة عمله كموظف في وزارة الأوقاف، يتغيب كثيرا عن القاهرة، ولذا شد جمال الرحال إلى الإسكندرية للإقامة عند جده لأمه. وفى هذه الفترة بالذات بدأ لأول مرة، مع زملائه من التلاميذ الاحتكاك بالأحداث السياسية والمشاركة فى المظاهرات العاصفة التى تندلع ضد السياسة الرجعية لحكومة إسماعيل صدقى. وأثناء تفريق البوليس لإحدى المظاهرات تلقى جمال ضربة عصا شديدة.

وفى ١٩٣٣ انتقل أبوه للعمل فى القاهرة والتحق جمال بمدرسة النهضة التى

درس بها سنتين، وهنا أيضا أخذ يشارك فى المظاهرات، وبدأ يتمعن فى الأساليب المختلفة للنضال. وقد كتب ناصر فى "فلسفة الثورة": "... وفى تلك الأيام قدت مظاهرات فى مدرسة النهضة، وصرخت من أعماقى بطلب الاستقلال التام، وصرخ ورائى كثيرون.. ولكن صراخنا ضاع وبددته الرياح أصداء واهنة لا تحرك الجبال ولا تحطم الصخور..

ثم أصبح العمل الإيجابى فى رأيى أن يجتمع كل زعماء مصر ليتحدوا على كلمة واحدة، وطافت جموعنا الثائرة ببيوتهم واحدا واحدا تطلب إليهم باسم شباب مصر أن يجتمعوا على كلمة واحدة.. ولكن اتحادهم على كلمة واحدة كان فجيعة لإيمانى، فإن الكلمة الواحدة التى اجتمعوا عليها كانت معاهدة ١٩٣٦". (٣١)

والتحق ناصر، بعد تخرجه من المدرسة الثانوية، بكلية الحقوق حيث قضى سبعة أشهر، ثم انتقل للدراسة بالكلية الحربية.

وأثناء دراسته ولع عبد الناصر بالقراءة والمطالعة، واستهوته بشكل خاص قراءة التاريخ العربى والإسلامى والصحافة الوطنية العربية. فتعرف على الماضى العظيم لمصر والبلدان العربية الأخرى، وعلى سنوات الذل والهوان على يد المحتل الأجنبى، وعلى نابليون وفولتير وروسو وغاندى. وقرأ وهو ما زال تلميذا فى المدرسة مؤلفات شكسبير وديكنز وهوجو. وأثناء دراسته بالحربية أخذ ناصر يولى اهتماما خاصا للمشاكل السياسية والاجتماعية فى الشرق الأوسط.

وقبل أن ينهى دراسته الثانوية كان ناصر قد تعرف على الواقع السياسى فى مصر، وعلى الأحزاب السياسية، واهتم بفهم طبيعة حزب الوفد بمتابعة نضاله والتعرف على تاريخه، حيث كان الوفد آنذاك يقود النضال من أجل الاستقلال الوطنى، وسرعان ما أدرك عبد الناصر التدهور الذى أصاب حزب الوفد الذى كانت قياداته فور وصولها للحكم لا تهتم بمصالح البلاد قدر اهتمامها بمصالحها الخاصة.

وأخذ ناصر يزور قادة مختلف الأحزاب السياسية التقليدية ويدرس برامج هذه

الأحزاب ويتابع نشاطها، باحثا أثناء ذلك عن القوة الوطنية الحقيقة القادرة على قيادة نضال الشعب المصرى ضد الاحتلال، ومن أجل إسقاط النظام الملكى الفاسد، وإخضاع مقدرات البلاد لمصلحة تطويرها، ورفع المعاناة الشديدة عن كاهل الشعب المصرى. ويشير بعض الباحثين إلى أن ناصر قد أقام آنذاك علاقات حتى مع حزب مصر الفتاة، وقد يكون السبب فى ذلك هو انجذاب الشاب غير المحنك سياسيا إلى الشعار البراق الذى رفعه الحزب "مصر للمصريين" إلا أن عبد الناصر لم ير فى أى من الأحزاب القائمة آنذاك حزبا يستحق أن ينخرط فى صفوفه ويكرس كل قدراته لخدمة أهدافه. ونستعين هنا برسالة جمال عبد الناصر فى ٢ ديسمبر ١٩٣٥ إلى أحد أصدقائه لإلقاء الضوء على شخصية ناصر وهو فى السابعة عشر من عمره: "أخى على.. خاطبت والدك يوم ٣٠ اغسطس فى التليفون، وقد سألته عنك فأخبرنى أنك موجود بالمدرسة.. لذلك عولت على أن أكتب إليك ما كنت سأكلمك فيه تليفونيا.. إن الموقف اليوم دقيق ومصر فى موقف أدق.. ونحن نكاد نودع الحياة ونصافح الموت، فإن بناء اليأس عظيم الأركان. فأين من يهدم هذا البناء...؟

والحكومة تنشر الفساد والمحسوبية. من يستطيع أن يبدل هذا الوضع؟ الدستور معطل، بل ويمكن استبداله بوضع مصر تحت الحماية البريطانية... أين الحماس الوطنى الذى أفعم صدور الجميع عام ١٩١٩؟ أين البشر المستعدة للتضحية من أجل بلادنا؟ الجميع الآن محبط، بل إننا نتخلف إلى الوراء... من الهام الآن وجود زعيم لقيادة المصريين فى النضال من أجل بلادهم... عندئذ ستتحول مصر إلى صواعق تقتلع جذور القهر.

وكل ما يحدث الآن هو فقط الاستعداد الطويل لبداية عمل أهم وله مغزى أكبر. لقد تحدثنا طويلا عن رغبتنا فى العمل المشترك لإيقاظ الأمة من سباتها وإحياء القوة الدفينة داخل الناس... إلا أنه، وأسفاه حتى الآن لم يحدث شىء.

عزيزى سأنتظرك بمنزلى يوم ٤ سبتمبر ١٩٣٥ فى الرابعة بعد الظهر، أتعشم أن تأتى. *جمال*. (٣٢)

وتدل هذه الرسالة على قلق جمال عبد الناصر على مصير بلاده، وسعيه لإيجاد وسيلة لتحريرها، وانشغاله بقضايا النضال السياسى مع زملائه، منذ وقت مبكر فى حياته- أى عام ١٩٣٥.

أنهى عبد الناصر عام ١٩٣٨ دراسته فى الكلية الحربية ومنح رتبة ملازم ثان، وأرسل للخدمة فى فرقة مشاة منقباد التابعة لمديرية أسيوط فى جنوب مصر، ثم نقل إلى الإسكندرية عام ١٩٣٩ ثم إلى السودان حيث أمضى سنتين.

وفى عام ١٩٤٢ بدأ دراسته فى كلية أركان الحرب، وما أن أنهى دراسته حتى عين مدرسا للتكتيك وفنون الحرب فيها.

شارك عبد الناصر فى حرب فلسطين عامى ١٩٤٨-١٩٤٩، وأبدى شجاعة وصلابة فى المعارك، وبشكل خاص حين وقعت فرقته فى حصار الفالوجا المشهور، حيث جرح هناك. وقد منح بعد ذلك العديد من الأوسمة والنياشين... وبعد عودته من الجبهة عمل من جديد مدرسا فى كلية أركان الحرب.

ومنذ البداية ارتبط ظهور تنظيم الضباط الأحرار ارتباطا وثيقا بنشاط جمال عبد الناصر. فقد أسس الضباط- وفق رواية أنور السادات- فى منقباد مع بداية ١٩٣٩ جمعية سرية تستهدف تحرير البلاد: "ماذا قال لنا جمال عبد الناصر عندما جلسنا حول النار على جبل الشريف؟ قال لنا... يجب علينا النضال ضد الاستعمار والحكم الملكى والإقطاع، حيث أننا يقع علينا- نحن أيضا- الظلم والقهر والاستعباد، وأن كل وطنى يطمح إلى ديمقراطية قوية حرة. إن هذا الهدف سيتحقق لو استخدمنا قوة السلاح. إن هذه المهمة ملحة لأن البلاد تعيش حالة من الفوضى. وأن الحرية هى حقنا الطبيعى، والطريق مفتوح أمامنا، إنها الثورة". (٣٣)

ومن الواضح، رغم ما تقدم، أن أى جمعية ثورية بالمعنى الحقيقى للكلمة لم تتأسس آنذاك. وعلى الأرجح أن هذه المجموعة من الضباط قد جمعتها الرغبة فى إنقاذ البلاد من الاحتلال الإنجليزى، والبحث عن طريق لتخفيف وطأة المعاناة عن

كاهل المقهورين، وإعادة بناء الجيش المصرى وتطويره.

إلا أن كل هذه الأحلام لم تكن قد تبلورت بعد فى خط سياسى محدد أو خطة للعمل، وكان أفرادها حتى ذلك الوقت يتسمون بالرومانسية أكثر من الثورية الحقيقية.

ولا شك أن فكرة هؤلاء الضباط الشباب حول الدور الحاسم للجيش فى مستقبل مصر إنما كانت من وحى قراءاتهم لتاريخ العرب. فالجيش عند العرب، ومنذ عهد أول خليفة عربى، قد شارك مشاركة فعالة فى الحياة السياسية. وكان الخلفاء أنفسهم قادة للجيوش العربية، وأمضوا فترات طويلة فى قيادة الحملات العسكرية- وكان الخلفاء يولون قادة الجيوش العربية مناصب سياسية رفيعة بعد انتصاراتهم فى خوض المعارك. فقد عين عمرو ابن العاص فاتح مصر على سبيل المثال حاكما عليها بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب. وأصبح الجيش يلعب دورا هاما فى الحياة السياسية بشكل خاص أثناء حكم العباسيين. فقد قام الجيش فى هذه الفترة بدور شبيه بالدور الذى قام به الحرس الرومانى قديما، إذ كان يخلع الخلفاء ويعين آخرين.

وظل الوضع على ما هو عليه قرونا طويلة (من القرن ١٣ وإلى القرن ١٨)، وحتى القرن التاسع عشر حين وصل إلى قمة السلطة فى مصر محمد على الألبانى الأصل مؤسس مصر الحديثة. ولأول مرة فى تاريخ مصر يتخذ تحرك الجيش طابع الانتفاضة الشعبية حين قادت مجموعة من الضباط المصريين بالجيش المصرى بزعامة عرابى باشا عام ١٨٨٢ انتفاضة ضد السيطرة الأجنبية. ألا أن القوات الإنجليزية تمكنت من القضاء عليها.

لعب كل هذا دورا فى بلورة فكرة الضباط الشباب حول "الدور المتميز" للجيش فى حياة البلاد.

وحينما انتقل جمال عبد الناصر عام ١٩٣٩ للعمل بالإسكندرية توطدت علاقته بعبد الحكيم عامر الذى سرعان ما أصبح أحد أقرب أصدقائه، تلك الصداقة التى

استمرت لفترة طويلة. وتعرف عبد الناصر وعامر آنذاك بالضابط عبد المنعم عبد الرؤوف- عضو جماعة الأخوان المسلمين. وأخذ الثلاثة يسافرون من حين إلى أخر إلى القاهرة، وقد تعرفوا عبر عبد الرؤوف على حسن البنا مؤسس جماعة الأخوان المسلمين. وقد اهتم القائد المقبل للثورة المصرية بجماعة الأخوان، إذ كانت تحض صراحة على كراهية كل ما هو أجنبى، وبالتالى يمكن استخدامها كأداة محتملة أو حليف ممكن فى الثورة المعادية للاستعمار.

وخالد محى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد قال إنه كان عضوا فى الأخوان "ومجموعته التى وصلت إلى مستوى الانضمام للجهاز السرى العسكرى لهم كانت تضم البكباشى جمال عبد الناصر" (٣٤) ألا أن قادة الثورة المقبلة لم يجدوا لدى الأخوان المسلمين ما يرضى طموحاتهم الوطنية.

وانتقل ناصر وعامر للعمل بالسودان، فى جبل الأولياء ثم فى الخرطوم. وعايش ناصر فى السودان بدايات الحرب العالمية الثانية، وكان يتتبع الأحداث فى مصر ويراسل أصدقائه المقربين. كان الكثير من الوطنيين المصريين المدنيين والعسكريين يعلقون آمالا على أن تتمكن مصر من انتزاع استقلالها فى حال انتصار دول المحور فى الحرب. ولا شك أن هذه الآمال تعكس قصور الوعى السياسى لدى بعض فئات المجتمع المصرى التى سارت على المثل القائل "عدو عدوك، صديقك"، والتى لم تدرك آنذاك أن الفاشية تحمل للبلاد معاناة أشد مما لاقته على أيدى الاحتلال الإنجليزى.

بيد أن ما قيل سابقا لا ينطبق على أنور السادات الذى ذهب فى تعاطفه مع النازية إلى أبعد من ذلك بكثير كما تؤكد مذكراته وكتابه "البحث عن الذات"، فهو يعترف أنه تابع بإعجاب شديد نشاط هتلر وهو لم يزل بعد طالبا فى المدرسة، وتحول هتلر فى نظر رئيس مصر فيما بعد إلى بطل وطنى بفضل فكرته الفاشية السيئة الصيت فى تأسيس الرايخ الثالث... ولذا يصعب تفسير تعاون السادات مع المخابرات الألمانية على أساس أنه سوء فهم لمسؤولياته الوطنية.

وفى مرسى مطروح حيث كانت القوات الإنجليزية تتصدى لزحف الألمان كانت توجد فرقتان مصريتان، فطالبت قيادة القوات الإنجليزية بتجريدهما من السلاح وإرسال إحداهما إلى الإسكندرية والآخرى إلى القاهرة، إذ أنتشرت آنذاك موجة عداء للإنجليز بين الجنود المصريين. ويشير أنور السادات أنه أصر آنذاك على أن يقوم الجيش بانتفاضة يدعمها الأهالى: "إن خطتنا هى: على قواتنا أن تبدأ العودة فى اتجاه القاعدة، وفى طريق عودتها تحتل المواقع الاستراتيجية وطرق المواصلات والمبانى العامة، ثم تعيد حكومة على ماهر إلى السلطة، إلا أن هذه الخطة كانت صعبة التحقيق، وإذا انتهت بالهزيمة ستلحق أكبر الضرر بخططنا الاستراتيجية، لذا رفضنا فكرة الانتفاضة". (٣٥)

ويؤكد السادات "لقد عقدنا علاقات مع القيادة الألمانية فى ليبيا، وكنا على اتفاق كامل معها" (٣٦) ويفسر السادات ذلك قائلا: "لم نكن مستعدين للحركة بمفردنا، واستبعدنا الحرب المستمرة ضد الإنجليز، لأن انجلترا رغم ضعفها الآن، تمتلك قوة عسكرية ضخمة. أما إذا أقمنا علاقات بين المتمردين المصريين وقوات دول المحور ستصبح حربنا قضية دولية". (٣٧)

وأقام السادات فى تلك الفترة علاقات مع زعيم الأخوان المسلمين حسن البناء، ومع رئيس أركان حرب الجيش المصرى الأسبق اللواء عزيز المصرى الذى كانت المخابرات الألمانية قد قدمت له عرضا للتعاون. وكانت القيادة الألمانية ترى إرسال عزيز المصرى إلى العراق لمساعدة العراقيين فى انتفاضتهم بقيادة رشيد الكيلانى ضد الإنجليز، ولمعاونتهم فى تنظيم قدراتهم الدفاعية وتسوية الخلافات السياسية بين المشاركين فى الانتفاضة. وقد سعى الألمان أيضا إلى إذاعة خطابات المصرى بالراديو وتوجيهها إلى مصر، والتى يدعو فيها المصريين إلى إفشال عمليات الإنجليز العسكرية.

حاول عزيز المصرى الهرب مرتين عبر الخطوط الخلفية للجبهة للاتصال بالألمان،

إلا أنه فشل، ففى المرة الأولى تعطلت سيارته فى الطريق ولم يتمكن من الوصول إلى المكان الذى كانت تنتظره فيه الطائرة الألمانية فى الصحراء، وفى المرة الثانية احترقت الطائرة التى كانت تقله عند إقلاعها فاعتقل ومن معه. وفى ١٩٤٢ اعتقل السادات بتهمة اتصاله باثنين من ضباط المخابرات الألمانية أرسلهما رومل إلى القاهرة، وقضى السادات فى السجن أكثر من سنتين.

وهناك واقعة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية يرد فيها أسماء القادة المقبلين للثورة المصرية، وهى قبول الملك فاروق فى ١٩٤٢/٢/٤ لإنذار السفير الإنجليزى مايلز لامبسون الذى قدم مصحوبا بالقوة المسلحة، وتقديم محمد نجيب فى اليوم التالى استقالته من الجيش إذ "اتضح له أنه لا يستطيع الدفاع عن ملكه".

ورفضت هذه الاستقالة الاحتجاجية، بيد أن تصرف محمد نجيب هذا قد جذب دون شك اهتمام الضباط الوطنيين. وقام الملازمان صلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى، فى نفس الوقت، بزيارة رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين، وأبدوا رغبتهما فى تقديم خدماتهما لمنع إهانة الملك على هذا النحو، وقد شكرهم حسنين قائلا بتملص "سنلجأ إليكم وقت الحاجة". (٣٨)

وكتب جمال عبد الناصر من السودان تعليقا على إذعان الملك أمام الإنذار الإنجليزى الذى أسماه "الدرس القاسى": "إننى أشعر بعار شديد بسبب صمت جيشنا إزاء هذا العمل المعادى، بل وقبوله إياه. إلا أننى مع ذلك سعيد بأن ضباطنا الذين كانوا يشغلون أوقات فراغهم سابقا فى أحاديث اللهو والملذات، أصبحوا الآن يتحدثون حول.. استعدادهم للتضحية بحياتهم من أجل شرف الوطن.. إن غدنا ليس ببعيد". (٣٩)

يشير كل ما تقدم إلى وجود مجموعات وطنية بين ضباط الجيش المصرى، لكل منها تصورها الخاص المختلف عن الأخرى والنابع من انفعالات روحية بشكل رئيسى، ولم يكن لأى منها خطة عمل محددة، ونشأت بين هذه المجموعات المختلفة

علاقات وتعاطف.

ولم يكن الكثير من الضباط قد تخلص بعد من الأوهام حول الملك وحاشيته وبعض القادة السياسيين البورجوازيين والإقطاعيين. وكانوا يفتقرون إلى الخبرة السياسية، ولم يدركوا العلاقة الوثيقة بين حالة البنية الاجتماعية- الاقتصادية للمجتمع المصرى من ناحية، والاحتلال الانجليزى والتخلف الاقتصادى- الاجتماعى والثقافى لمصر من ناحية أخرى. وتشير المعطيات المتوفرة لدينا إلى أن جمال عبد الناصر فى تلك الفترة لم يكن بعد احتل وضعا قياديا متميزا بين الثوار الشباب، ويبدو أنه لم يكن قد حدد بوضوح بعد هدف وطريق الثورة، ولم تتشكل حتى ذلك الحين المنظمة الثورية الحقيقية، بل تبلورت الرغبة فى التخلص من الإنجليز وأعوانهم من وجهاء المجتمع المصرى... وظلت هناك آمال معلقة على وجود قوة وطنية ما داخل الأحزاب والتجمعات السياسية القائمة آنذاك، بمقدورها إخراج مصر من التبعية والفقر والتخلف.

ويذهب البعض مثل ناتنج فى كتابه "ناصر" إلى أن أهداف القائد المقبل للثورة قد انحصرت فى البداية فى طرد الإنجليز وهو يورد كلمات عبد الناصر له التى يشير فيها إلى أنه لم يكن آنذاك ضد العرش الملكى، بل إنه كان يرغب فى تعزيز قدرة الملك على مواجهة التطاول الإنجليزى على السيادة المصرية لتشكيل معارضة مسلحة ضد الإنجليز داخل الجيش. (٤٠) إلا أن هذا لا يعنى أن عبد الناصر أو زملائه كانوا يكنون أى حب للملك أو لحاشيته التى كان يزداد تأثيرها سوءا على الملك كلما تدهورت العلاقة بينه وبين الإنجليز أو بينه وبين الوفد، ورغم ذلك ظل فاروق بالنسبة للضابط رمزا للشعب المصرى، وتصور الضابط آنذاك أنه لو استطاعت قوة ما جر الملك نحو تحقيق هدف تحرير البلاد من الاحتلال فإن على الجيش مساندته، معتقدين أن هذا التكتيك سيضيق جبهة أعداء الضباط التقدميين، بل وإن من شأنه حتى أن يضمن لهم مساندة تلك العناصر الملكية داخل الجيش وخارجه

التى تدافع بحرارة عن الملك وترغب فى أن يصبح الملك حاكما فعليا للبلاد وليس مجرد ذيل تابع للإنجليز.

ويدل ما كتبه عبد الناصر عن قضية الاغتيالات السياسية على عدم نضوج فكرة الثورة الشاملة لديه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها بقليل.. "العمل الإيجابى الذى لا مفر من الإقدام عليه إذا كان يجب أن ننقذ مستقبل وطننا هو الاغتيالات السياسية". (٤١)

إلا أن عبد الناصر أيقن بسرعة أن الإرهاب لا ينقذ البلاد: "ورويدا رويدا وجدت فكرة الاغتيالات السياسية التى توهجت فى خيالى، تخبو جذوتها وتفقد قيمتها فى قلبى كتحقيق للعمل الإيجابى المنتظر". (٤٢)

ويعترف عبد الناصر بعد عملية اغتيال فاشلة كان قد شارك فيها "ولم أنم طوال الليل. بقيت مستلقيا على فراشى فى الظلام، أشعل سيجارة وراء سيجارة، وأسرح مع الخواطر الثائرة، ثم تتبدد كل خواطرى على الأصوات التى تلاحقنى أكنت على حق؟ وأقول لنفسى فى يقين:- دوافعى كانت من أجل وطنى. أكانت تلك الوسيلة هى التى لا مفر منها؟ وأقول لنفسى فى شك- ماذا كان فى استطاعتنا أن نفعل؟ أيكن حقا أن يتغير مستقبل بلدنا إذا خلصناه من هذا الواحد أو من غيره، أم أن المسألة أعمق من هذا وأقول لنفسى فى حيرة:- أكاد أحس أن المسألة أعمق. إننا نحلم بمجد أمة فما هو الأهم: أيمضى من يجب أن يمضى، أم يجيء من يجب أن يجيء... وأقول لنفسى وإشعاعات من النور تتسرب بين الخواطر المزدحمة، بل المهم أن يجيء من يجب أن يجيء إننا نحلم بمجد أمة.. ويجب أن يبنى هذا المجد !... وأقول لنفسى فى يقين هذه المرة: إذن يجب أن يتغير طريقنا.. ليس ذلك هو العمل الإيجابى الذى يجب أن نتجه إليه.. المسألة أعمق جذورا وأكثر خطورة وأبعد أغوارا.. ووجدت نفسى أقول فجأة "ليته لا يموت.." وكان عجيبا أن يطلع على الفجر وأنا أتمنى الحياة للواحد الذى تمنيت له الموت فى المساء !

وهرعت فى لهفة إلى إحدى صحف الصباح.. وأسعدنى أن الرجل الذى دبرت اغتياله.. قد كتب له النجاة.

ولكن تلك لم تكن المشكلة الأساسية وإنما المشكلة الأساسية.. هى العثور على العمل الإيجابى.. ومنذ ذلك الوقت بدأ تفكيرنا الحقيقى فى شيء أعمق جذورا وأكثر خطورة وأبعد أغوارا.

وبدأنا نرسم الخطوط للصورة التى تحققت مساء ٢٣ يوليو، ثورة منبعثة من قلب الشعب، حاملة لأمانيه، مكملة لنفس الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مستقبله". (٤٣)

فى ٧فبراير عام ١٩٤٣ عين عبد الناصر مستشارا فى الأكاديمية العسكرية بالعباسية حيث كان يحاضر فى التكتيك والأسلحة الخفيفة، وكان أثناء التدريس يقيم علاقات شخصية مع طلابه ويستقطب بعضهم بحذر إلى النشاط الثورى.وشكل هؤلاء النواة الأولى للمنظمة.ودخل هذه النواة.. زملاؤه الذين تعرف عليهم فى منقباد: أنور السادات وزكريا محى الدين وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وثروت عكاشة، وكان الأخير على علاقة طيبة بأحد القادة الشباب لحزب الوفد وهو أحمد أبو الفتح. وأقامت هذه المجموعة علاقات مع الأخوان المسلمين عن طريق الضابطين عبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين، وسرعان ما إلتحق بهذه المجموعة عبد اللطيف البغدادي وخالد محى الدين وكان يدرس الاقتصاد السياسى بالجامعة وعلى معرفة بالماركسية أيضا.

وليس من قبيل الصدفة أن تتزامن محاولات تأسيس منظمة ثورية داخل الجيش مع المد الثورى الذى شهدته الحركة الوطنية فى آسيا وشمال أفريقيا، ولا شك أيضا أن المناخ الفكرى والسياسى للبلاد فى تلك الفترة قد أثر تأثيرا كبيرا على بلورة الأفكار السياسية للضباط الأحرار، وأخيرا فالإنتصار التاريخى للأتحاد السوفييتى على الفاشية قد ساعد على إنتشار أفكار الاستقلال الوطنى والتحرر من نير القهر

الاستعمارى بين الأوساط التقدمية الوطنية المصرية. ولقد تبنى هذه الأفكار بشكل رئيسى المثقفون المصريون ذوو الميول القومية ممن وصل تأثيرهم إلى الضباط الأحرار وتجلى فى برنامجهم السياسى أثناء الثورة والمراحل اللاحقة لتطورها.

بيد أن الأخوان المسلمين كان لهم التأثير الأكبر على الضباط الأحرار خلال المرحلة الأولى من نشاطهم الوطنى، ولم يجمع الضباط فى هذه الفترة أى تنظيم ثورى حقيقى، بل نشأت مجموعات وطنية مبعثرة تزعم جمال عبد الناصر إحداها.

وفى عام١٩٤٦ عاشت الحركة الوطنية المصرية أزمة خروج الأخوان المسلمين على الجبهة الوطنية التى انضوت تحت لوائها آنذاك جميع أحزاب وتجمعات الحركة الوطنية المصرية. وأخذت قيادة الأخوان تدعم حكومة إسماعيل صدقى الرجعية التى وافقت على عقد معاهدة الدفاع المشترك مع بريطانيا، والتى اعتبرها الضباط الوطنيون حلفا رجعيا- استعماريا. ولذا ابتعد عبد المنعم عبد الرؤوف عن مجموعة الضباط الأحرار إلى حين، بينما قطع كمال الدين حسين صلته بالأخوان المسلمين وانتمى بشكل نهائى إلى مجموعة عبد الناصر. وكان هذا أول خلاف ينشب بين الضباط الأحرار ومنظمة الأخوان المسلمين، كما كان فى نفس الوقت أول دليل على استقلالية ونضج الضباط الشباب.

ولعبت حرب فلسطين ٤٨-١٩٤٩ دورا هاما فى تطوير وإنضاج حركة الضباط الأحرار. ومنذ بداية الأحداث التى أدت إلى الحرب عرض جمال عبد الناصر ورفاقه على مفتى القدس أمين الحسينى العمل مع الفلسطينين كمدربين، متطوعين، إلا أن المفتى رفض بحجة عدم وجود موافقة من الحكومة المصرية. وحاول عبد الناصر الاستقالة للالتحاق بفرق المتطوعين بدمشق، إلا أن استقالته رفضت. وتمكن بعض رفاق عبد الناصر من الخروج من الجيش مؤقتا والالتحاق بفرق المتطوعين فى فلسطين.فشارك كمال الدين حسين فى المعارك التى دارت جنوب القدس كضابط مدفعية، وشارك عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم فى وضع خطط تغطية

الطيران للمعارك، وتبقى أن هؤلاء لم يستطيعوا الحصول على طائرات...

ومع بداية الحرب حصل عبد الناصر على ترقية وأرسل للجبهة، وأصيب هناك إصابة شديدة فى معارك حصار الفالوجا وعراق المنشية. وكانت القوات المصرية المحاصرة منذ أكتوبر ١٩٤٨ قد رفضت طلب الصهاينة بتسليم أسلحتها، فقام المعتدون الإسرائيليون فى ١٢/٢٩ بالهجوم على المواقع المصرية فى عراق المنشية، إلا أن الكتيبة المصرية بقيادة عبد الناصر قامت بنجاح بهجوم مضاد استطاعت على أثره فك الحصار.

عانى عبد الناصر ورفاقه معاناة شديدة من جراء فشل الجيش المصرى والجيوش العربية الأخرى، وكانوا يعتبرون أن الحكومات العربية والقيادة العسكرية المفلسة مسؤولا رئيسيا عن هذا الفشل. فقد وقع الجنود المصريون، الذين لم يعرفون حتى لماذا يحاربون، ضحية خطط فاشلة وضعتها القيادة العليا التى اهتمت فقط باحتلال أكبر مساحة من الأراضى الفلسطينية...

وكتب عبد الناصر فى فلسفة الثورة يقول أنه توصل أثناء الحصار إلى استنتاج مفاده أن "الظروف السياسية المحيطة بالعاصمة التى نتلقى منها الأوامر تحيطها بحصار وتلحق بها عجزا أكثر من الذى تصنعه بنا نحن القابعين فى منطقة الفالوجا". (٤٤)

وأصبح واضحا بالنسبة لعبد الناصر أيضا أن هزيمة العرب ترجع إلى الدعم الذى قدمته الإمبريالية لاسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر عبر الخونة من الحكام والسياسيين العرب، وعلى رأسهم حاكم مصر..

وتعليقا على ما حدث كتب عبد الناصر بانفعال عاطفى: "لم ألتق فى فلسطين بالأصدقاء الذين شاركونى فى العمل من أجل مصر، وإنما التقيت أيضا بالأفكار التى أنارت أمامى السبيل.. وكثيرا ما قلت لنفسى: "ها نحن هنا فى هذه الجحور محاصرون، لقد غرر بنا، دفعنا إلى معركة لم نعد لها، لقد لعبت بأقدارنا مطامع

ومؤامرات وشهوات.

وحين كنت أصل إلى هذا الحد من التفكير كنت أجد خواطرى تقفز فجأة عبر ميادين القتال، وعبر الحدود، إلى مصر، وأقول لنفسي: هذا هو وطننا هناك، إنه "فالوجا" أخرى على نطاق كبير.. إن الذى يحدث لنا هنا صورة من الذى يحدث هناك.. صورة مصغرة..

وطننا هو الآخر حاصرته المشاكل والأعداء وغرر به". (٤٥)

وفى الجبهة التقى عبد الناصر بمعظم أعضاء مجموعته، إذ كان يحارب كتفا إلى كتف مع عبد الحكيم عامر وخالد محي الدين وصلاح سالم وثروت عكاشة وكمال الدين حسين.

وعرف عبد الناصر فى حرب فلسطين جنديا وطنياً شجاعا مقداما، وعززت الحرب موقعه القيادى بين الضباط الوطنيين، ووطدت فى نفس الوقت أواصر الصداقة والثقة فيما بينهم.

واتسعت أثناء الحرب أيضا شعبية اللواء محمد نجيب داخل الجيش وخارجه، وكان نجيب قد جرح ثلاث مرات أثناء الحرب، وأثناء الحرب أيضا نشأت علاقات بينه وبين الضباط الأحرار، إذ أن أحدهم وهو عبد الحكيم عامر كان قد عمل فترة كأركان حرب لنجيب.

ولقد زعزعت حرب فلسطين إلى درجة كبيرة الثقة التى كان ما زال عبد الناصر ورفاقه يكنونها إلى ذلك الحين للقصر والأحزاب السياسية والقيادة العسكرية للبلاد. فقد بدا واضحا فساد قمة المجتمع المصرى بما في ذلك الملك وحاشيته وقيادات الأحزاب البورجوازية، تلك القمة التي ربطت مصيرها بالاستعمار إلى الحد الذي أنساها مصالح البلاد والشعب المصري.

وفي نفس الوقت تبدلت نظرة الضباط الوطنيون للأخوان المسلمين والتنظيمات السياسية التقليدية الأخرى التي اعتبر الضباط الوطنيون منذ ذلك الحين أنها قوى

يمكن التحالف معها وحسب، بعد أن كانوا يعتبرونهم فى السابق قوة وطنية قادرة على تغيير سير حركة التاريخ فى مصر، ومع ذلك لم يفقد عبد الناصر وأنصاره فى تلك الفترة الأمل تماما فى بعض الأحزاب والقادة السياسيين القدامى ممن اعتبروهم ما زالوا قادرين على الاضطلاع بدور ما بعد تنفيذ الضباط الوطنيين لحركتهم بشرط تطهير صفوفهم تماما وتغيير خططهم السياسى.

ويعود لنفس الفترة ظهور فكرة الضباط الأحرار حول انتفاء أهمية الديمقراطية البرلمانية البورجوازية، والمؤسف حقا أن هذه الفكرة قد انسحبت على كافة أوجه الديمقراطية، وكنتيجة وقف الضباط الأحرار بعد استلامهم للسلطة ليس فقط ضد نظام التعدية الحزبية البورجوازية البرلمانى، وإنما أيضا ضد الأحزاب اليسارية الثورية التى كان يمكن أن تكون حليفا مخلصا للنظام الثورى.

شكل عبد الناصر فى نهاية ١٩٤٩ بعد عودتة من الجبهة أول لجنة تنفيذية للضباط الأحرار شارك فيها عبد الرحيم عامر وخالد محى الدين وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم، ويضيف البعض اسم عبد المنعم عبد الرؤوف الذى كان من المعروف أنه أقرب إلى الأخوان المسلمين والذى ترك تنظيم الضباط الأحرار نهائيا عام ١٩٥١.

ومن الضباط القريبين للجنة رغم عدم مشاركتهم فيها منذ البداية- والتى كانت من قبيل الصدفة فقط- كان زكريا محى الدين وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى وأنور السادات، وانضم بعد ذلك كل من جمال سالم ويوسف صديق.

وتؤكد بعض المصادر، وبشكل رئيسى كتب أنور السادات إلى وجود تنظيم الضباط الأحرار منذ عام ١٩٤١ ، ويشير فى كتابه "ثورة على ضفاف النيل" إلى أن الضباط الأحرار أيدوا نشاط اللواء عزيز المصرى المعادى للإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية، ويقول السادات أن التنظيم كان ينقسم عام ١٩٤٥ إلى ٣ مجموعات: مجموعة عسكرية يرأسها عبد الناصر، وآخرى مدنية يرأسها السادات وثالثة إرهابية صغيرة يرأسها مصطفى كامل صدقى.

إلا أننا نعتقد أن حركة الضباط الأحرار لم تكن قد تشكلت نهائيا بعد حتى عام ١٩٤٩، فلا يشير أى شيء إلى وجود خطة واحدة لنشاط وحركة أعضاء المنظمة، والأرجح أن العكس هو الصحيح إذ كان أعضاء المنظمة يتحركون بشكل مستقل ومنفرد، وكانت فترة ما قبل ١٩٤٩ هى فترة تعزيز علاقات الصداقة بين هؤلاء الضباط الذين كانوا يشكلون ما يشبه مجموعة من الرفاق يوحدهم استيائهم من سلوكيات رؤسائهم بالدرجة الأولى ومصالحهم المهنية، أكثر من كونها مجموعة تنظيمية يرتبط أعضاؤها بخطة عمل واحدة وبنظام إلزامى يرتضونه فيما بينهم.

ولا شك أن الفشل فى فلسطين كان أحد أسباب تطور الوعى السياسى لدى الضباط الشباب. إلا أن تأسيسهم لهذه المنظمة كان أغلب الظن نوع من أنواع الدفاع عن النفس، إذ شددت الحكومة فى هذه الفترة مراقبتها للمتمردين داخل الجيش، وشعر الضباط الأحرار أنهم سيصبحون طعما سهلا على الحكومة وهم أفراد متفرقون، فى الوقت الذى سيصعب عليها التخلص منهم وهم قوة منظمة لها تأثير هام فى الجيش، يعود الفضل فيه بشكل رئيسى إلى وطنيتهم وإلى الشجاعة التى أبدوها فى معارك فلسطين.

ويشير عبد الناصر فى مقال له بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٣ بمناسبة الذكرى الأولى للثورة إلى: "انقسمت حركتنا إلى ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى فى الفترة ما بين ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ والتى قمنا أثنائها بنشر أفكارنا ورفع الشعور الوطنى وتعزيز الجيش برفع مستوى الضباط. وكان أول أختبار لنا هو حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ عندما امتهنت كرامة الوطن.

وفى المرحلة الثانية، وهى الفترة ما بين ١٩٤٥ ومايو ١٩٤٨، بدأت الحركة ترتدى طابعا تنظيميا، وكونا بالفعل مجموعة كبيرة، وترددنا فى البداية فى إقرار خطتنا لتحرير البلاد، أنحارب فى البداية الإنجليز أم أعوانهم داخل البلاد؟ إلا أن ترددنا لم يدم طويلا، فالإنجليز يشعرون بقوة فقط بالاعتماد الكامل على أعوانهم

من الخونة وممن التقت مصالحهم مع سياسة المحتلين.

واستمرت المرحلة الثالثة حتى ١٩٥٢، وكانت المرحلة الحاسمة، إذ تطورت الحركة واتضح أمامها الطريق لتنفيذ خطتها للقضاء على أعوان الإنجليز". (٤٦)

إلا أن الظرف الأساسى الذى أدى إلى إنشاء تنظيم الضباط الأحرار يتلخص فى: تأجج المشاعر الثورية لأوسع فئات الشعب المصرى بعد الهزيمة العسكرية فى فلسطين، بالإضافة إلى اتساع دوائر السخط على النظام القائم، إذ أخذ المصريون يشكون فى الخيانة المباشرة لحكام مصر لقضية العرب فى فلسطين. لقد كانت حرب فلسطين سببا مباشرا فى المد الجديد الذى شهدته الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة. وإلى تلك الفترة بالذات يعود تبلور فكرة الضباط الأحرار حول الجيش كقوة سياسية مستقلة، مدعوة فقط لتطهير البلاد من الفساد وتسليم السلطة للمدنيين ممن بوسعهم إجراء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية. ولم تكن قد تبلورت بعد لدى الضباط فى هذه الفترة فكرة واضحة عن طبيعة الحزب أو التنظيم السياسى القادر على تحمل مسؤولية تنفيذ هذه المهمة. واعتقد البعض أن الاخوان المسلمين هم القوة القادرة على القيام بهذا الدور، وآمن البعض الآخر فى الجناح اليسارى لحزب الوفد. ويشير عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته إلى: "ولم يكن هناك من منظمات سياسية قائمة تنظر نفس النظرة التى ننظر بها إلى الأوضاع فى البلاد غير جماعة الأخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة ومنظمات آخرى كالجناح اليسارى من حزب الوفد والمنظمات الشيوعية المختلفة المتصارعة مع بعضها فى ذلك الحين. ولم تكن تلك المنظمات تملك القدرة على القيام بهذه المهمة دون أن يساندها الجيش". (٤٧)

وتحت تأثير الأحداث فى البلدان العربية الآخرى أخذ يتعاظم طموح الضباط الأحرار لاستخدام الجيش كقوة سياسية مستقلة. إذ بدأ ضباط الجيش فى بعض البلدان العربية إزاحة المدنيين واحتلال مناصبهم فى أجهزة السلطة بحجة عدم

كفاءتهم وتفريطهم بل وخيانتهم للمصالح الوطنية. وحدثت هذه الانقلابات فى سوريا من مارس إلى أغسطس ١٩٤٩ التى شهدت فى هذه الفترة الوجيزة ثلاثة انقلابات عسكرية قادها ضباط الجيش. بيد أن الأنظمة العسكرية التى أتت بها هذه الانقلابات لم تعمر طويلا، واستخلص الضباط الأحرار وعلى رأسهم عبد الناصر درسا مفاده أن الاستيلاء على السلطة فى حد ذاته ليس كل شىء، بل أبعد ما يكون عن اعتباره كل شىء، وإنما يجب وضع أهداف وخطط محددة للعمل الثورى اللاحق، وفى المقام الأول تكريس الحركة لتحقيق طموحات الجماهير الشعبية الواسعة.

إلا أن هذه الخطط والأهداف لم تكن قد تبلورت لدى الضباط الأحرار حتى ذلك الحين، وكانوا يأملون فى دعم القوى السياسية الأخرى، على اعتبار أن على الجيش فى المقام الأول أن يلعب دور المدافع عن المصالح الوطنية العامة. ويكتب المؤرخ السوفيتى ميرسكى فى هذا الصدد قائلا: "إن الجيش فى المجتمعات المتخلفة.. هو المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التى تقع خارج دائرة العالم الراكد التقليدى، الممتلىء بالتصورات والقيود الدينية والقبلية.. وهذا وحده سبب كافى لتفضيل الجيش على الأحزاب السياسية التى- باستثناء الشيوعية منها- كانت مغلولة الأيدى بسبب المصالح الشللية الضيقة". (٤٨)

لقد اتفقت المهمة الإستراتيجية التى وضعها الضباط الأحرار نصب أعينهم مع أهداف الحركة الوطنية المصرية، أى انتزاع استقلال مصر بالقضاء على القهر الاستعمارى، وإنهاء الاستغلال الإمبريالى. وكانت الحركة الوطنية المصرية، التى غلب عليها الطابع العفوى، قد حاولت تحقيق الاستقلال بالنضال المباشر ضد الإنجليز، والذى وصل إلى ذروته فى خريف وشتاء ١٩٥١- ١٩٥٢، وراح ضحيته مئات الوطنيين المصريين، إلا أنها لأسباب عديدة لم تحرز نتائج حاسمة. لذا اختار الضباط الأحرار تكتيكا مختلفا، مدركين ضرورة القضاء على الأساس الذى يرتكز عليه

الاحتلال الإنجليزى، أى النظام الملكى الذى يدعمه كبار الإقطاعيين وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين والأحزاب البرجوازية الإقطاعية. تلك المهمة التى بدأ تنفيذها عشية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واستمر عدة سنوات بعد ذلك.

فى يناير ١٩٥٠ اختارت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار جمال عبد الناصر رئيسا لها، وفى يناير ١٩٥١ اعيد انتخابه لنفس المنصب.

وكانت اللجنة التنفيذية تنقسم إلى خمس لجان، وأشرفت لجنة "القضايا الاقتصادية" على ميزانية التنظيم، التى كانت تتكون من اشتراكات سنوية للأعضاء وصلت قيمتها راتب شهرين، واستخدمت هذه الموارد فى تقديم الدعم المالى لعائلات المعتقلين من الضباط ولشراء الأسلحة والمعدات اللازمة للتنظيم. وأقامت هذه اللجنة ورشة سرية لإنتاج المتفجرات والمواد الحارقة.

وقامت لجنة آخرى بتجنيد الأعضاء وتنظيم وإعداد المقاتلين، وكان يتم اختيار أعضاء التنظيم فقط من بين الضباط. واقتصرت معرفة عدد وأسماء كل أعضاء التنظيم على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر. وتولت نفس اللجنة مسؤولية اختيار وإعداد المرشحين لعضوية لجنة الأمن التى رأسها زكريا محى الدين، والتى أشرفت بدورها على عملية قبول أو طرد أعضاء التنظيم والتأكد من صلاحيتهم، وحددت أماكن انعقاد اجتماعات اللجنة التنفيذية واختارت كلمات السر.

أما لجنة النشاط الإرهابى فلم تقم بدور يذكر، إذ رفض التنظيم الإرهاب كطريق لتحقيق أهدافه ولم يقم بأعمال إرهابية. ووقع على عاتق هذه اللجنة الدفاع عن التنظيم والتأهب لهجوم مضاد لأى محاولة قد تقوم بها السلطة للقضاء على التنظيم باستخدام الإرهاب.

وانحصر عمل لجنة الدعاية داخل الجيش بشكل رئيسى، حيث كان نشاط الضباط الأحرار معروفا، وكانت معلومات المدنيين عن التنظيم قليلة، رغم أن الضباط الأحرار حاولوا نشر دعاياتهم فى الشوارع والمقاهى والجوامع، تلك الدعاية

التى انصبت آنذاك على تشكيل معارضة ضد الحكومة والنظام والوجود الإنجليزى فى مصر. وتشير بعض المصادر إلى ظهور أول منشورات موقعة باسم الضباط الأحرار قبل حرب فلسطين، إلا أن الدعاية الحقيقية بدأت عام ١٩٥٠ بصدور جريدة "صوت الضباط الأحرار" فى شكل وريقات مطبوعة كان يكتبها خالد محى الدين بمشاركة جمال عبد الناصر، ثم ظهرت مجلة "النصر"، وتضمنت كلتاهما هجوما حادا على السياسيين المصريين خدم المصالح الأجنبية. وكان أول منشور بعنوان "الجيش يحذر" يفضح دسائس تجار الأسلحة الفاسدة فى حرب فلسطين، ويشير إلى أسماء بعضهم من حاشية الملك. ولقد أقام الضباط الأحرار آنذاك علاقات مع عدد من الصحفيين المصريين الذين تمكنوا بمساعدتهم من نشر بعض المعلومات التى تشهر بالسلطات على صفحات الصحافة العلنية مثل مجلة روز اليوسف وجريدة المصرى.

وكان تنظيم الضباط الأحرار سرى للغاية، تشكل من خلايا، تضم كل خلية خمسة ضباط، وكل عضو بخلية هو فى نفس الوقت عضو بخلية آخرى، وكان على كل عضو خلية، العمل على تجنيد أنصار جدد للتنظيم من الجيش، وحض الضباط على إثارة المشاكل السياسية وتهيئة جو من التعاطف مع التنظيم بين الضباط.

وبالرغم من السرية التامة التى أضفيت على نشاط التنظيم، ومن أن أحدا من أعضائه لم يكشف التنظيم أو يعترف عليه حتى لحظة الاستيلاء على السلطة، فقد كانت الدوائر الحاكمة على علم بلا شك بوجوده، إلا أنها لم تعر لذلك أهمية كبيرة، أذ أنها أغلب الظن لم تر فى التنظيم خطرا مباشرا عليها. ويتذكر عبد الناصر فى هذا الصدد أنه بعد انتهاء حرب فلسطين حاول بعض الضباط- ممن لا يثق فيهم من أعضاء التنظيم- الاتصال بجمال عبد الناصر مقترحين المشاركة فى "النضال ضد الاستعمار والخونة وعلى رأسهم الملك فاروق"، ورغم أنهم كانوا يعرفون الكثير عن الضباط الأحرار، إلا أن عبد الناصر ورفاقه حاولوا إقناعهم بأنهم قد حلوا تنظيمهم، وأنه لم يعد يشغلهم سوى هموم حياتهم اليومية. أما فاروق فكان يعتقد حتى آخر

أيامه أنه بإحكام قبضته على قيادة الجيش يمكنه العيش بأمان دون إعارة أي اهتمام بهؤلاء الضباط النزقين.

وكان الملك يولى باستمرار عناية خاصة بانتخابات نادى الضباط، معتبرا أن تعيين أعوانه فى مجلس إدارة النادى يساعده على فرض سيطرته على الجيش. وقد كان للملك ما أراد. واحتل رئيس أركان حرب الجيش المصرى كقاعدة منصب رئيس نادى الضباط، إلا أن انتخابات ديسمبر ١٩٥١ قد جرت بشكل معاكس تماما، وأشار إلى ذلك جمال عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" قائلا: "لا أغالى إذا قلت أن أزمة النادى أثارها أكثر من أى شىء آخر فى نشاط الضباط الأحرار، فقد شئنا فى ذلك الوقت أن ندخل معركة نجرب فيها قواتنا على التكتل والتنظيم". (٤٩)

أخذ الضباط الأحرار يكثفون دعايتهم الانتخابية لصالح مرشحيهم بين الضباط قبل الانتخابات بشهر، وفى اليوم المحدد لإجراء الانتخابات- أى ٢٧ ديسمبر- توافد على النادى مئات الضباط. وعلمت السلطات بأن مجموعة من الضباط قدمت قائمة منفصلة لمرشحيها للانتخابات وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب. بينما كان الملك يعتقد أن قائمة مرشحى اللواء حسين سرى عامر ستكون القائمة الوحيدة، لذا أمرت قيادة الجيش بفض اجتماع أعضاء النادى وأجلت الانتخابات لموعد غير مسمى، ومع ذلك استطاع الضباط الأحرار استغلال الفرص المتاحة للدعاية لمرشحيهم بين المجتمعين.

وهكذا جرت الانتخابات فى يناير ١٩٥٢، ووقف المشاركون فيها خمس دقائق حدادا على استشهاد النقيب عبد القادر طه الذى اغتيل قبيل الانتخابات مباشرة. وجاء اغتياله، كما اعتقد الجميع، على أيدى عملاء البوليس السرى، وبتحريض من القصر واللواء حسين سرى عامر شخصيا. واتخذ الضباط أثناء الانتخابات قرارا، عبروا فيه باسم الجيش، عن تأييدهم الكامل لنضال الشعب المصرى ضد الاحتلال الإنجليزى. وانتخب محمد نجيب رئيسا للنادى بعد فوزه بأغلبية الاصوات (٢٧٦

ضد ٥٨)، وكذا حصل المرشحون لعضوية مجلس إدارة النادى من الضباط الأحرار على الأغلبية الساحقة من الأصوات، ومنهم زكريا محيى الدين ورشاد مهنا وأنور السادات. أما عبد الناصر الذى نظم الحملة الانتخابية للضباط الأحرار فظل بعيدا نهائيا عن الأضواء.

ولا شك أن انتخابات نادى الضباط قد عززت إلى حد بعيد وضع الضباط الأحرار، وأضعفت تأثير الملك على الجيش. وازدادت ثقة الضباط الأحرار فى أنفسهم، فقاموا بشن حملة واسعة لكسب أعضاء جدد لصفوفهم، وكثفوا نشاطهم الدعائى. وفى نفس الوقت كشفت المنظمة عن وجودها، إذ اشتركت بشكل علنى فى الانتخابات، وشددت السلطات ترصدها لأعضاء تنظيم الضباط الأحرار.

الإعداد للتحرك المسلح

اشتعلت فى منطقة قناة السويس منذ سبتمبر ١٩٥١ وحتى يناير ١٩٥٢- كما أسلفنا- حرب الفدائيين ضد قوات الاحتلال الإنجليزى. وحظت عمليات الفدائيين بتعاطف وتأييد كاملين من قبل الجماهير، وتبنى الضباط الأحرار نفس الموقف المؤيد للنضال المسلح للفدائيين، فساعدوا فى تشكيل الكتائب وتزويدها بالأسلحة. وشارك بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار فى الكفاح المسلح للفدائيين مثل مصطفى كامل صدقى وكمال رفعت، إلا أن تنظيم الضباط الأحرار كتنظيم لم يشارك بشكل مباشر فى المقاومة الشعبية للفدائيين فى منطقة القناة، ولم يشارك الجيش المصرى أيضا الذى ازداد تأثير الضباط الأحرار داخله - بشكل ملحوظ آنذاك.

ويمكن تفسير هذا الموقف بالعودة إلى الوضع السياسى فى مصر آنذاك، إذ كان الضباط الأحرار إبان فترة المقاومة الشعبية يؤيدون إجراءات الحكومة الوفدية ضد تواجد قوات الاحتلال الإنجليزى فى مصر، بالرغم من أنه لم تكن لهم ثقة بشكل عام

فى حزب الوفد الذى ظل خصما سياسيا لهم، وكتب أنور السادات فى هذا الصدد يقول: "إن الحماس الوطنى والحسم الذى خاضت به الحكومة النضال رفعا من سمعة الوفد فى عيون الضباط الأحرار فقررنا دعم الحكومة". ويشير السادات إلى أن اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار قد كلفت فى بداية ديسمبر أحمد أنور بزيارة السكرتير العام لحزب الوفد فؤاد سراج الدين وإبلاغه أن: ".. الجيش سيدعم الحكومة لو قامت بخلع الملك أو وضعت حدا لجموحه.. ولم يعترض فؤاد سراج الدين، إلا أنه عبر عن قلقه من إمكانية حل الملك للحكومة مستخدما فى ذلك حقه الدستورى.. وحاول أحمد أنور إقناعه بأن الجيش سيتدخل فى هذه الحالة وستستطيع الحكومة رفض قرار الإقالة". (٥٠)

وسرعان ما أدرك الضباط الأحرار أن الوفد يلعب لعبة مزدوجة، إذ لم يهتم فؤاد سراج الدين حتى بطرح اقتراحهم على أعضاء مجلس الوزراء، وكانت حكومة الوفد تشجع بشكل غير مباشر مشاركة ضباط الجيش فى المقاومة الشعبية ضد الإنجليز، فى محاولة منها لصرف اهتمامهم عن الوضع السياسى فى البلاد. إلا أن الضباط الأحرار كانوا قد توصلوا فى هذه الأثناء إلى أن عليهم القيام بدور مستقل، وهكذا عقدوا العزم على الإعداد للانقضاض على النظام. ولذلك حرصوا على ألا يبددوا قواهم فى المشاركة فى معركة ضد الإنجليز، فى الوقت الذى احتلت فيه المراكز القيادية فى البلاد وفى الجيش نفس الوجوه التى خانت مرارا مصالح البلاد.

ويشير أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى إلى أن عبد الناصر، الذى كان قريبا منه آنذاك، قال له فى أواسط ديسمبر ١٩٥١ أن النضال ضد الإنجليز لن يجدى طالما "لم يتغير الوضع الداخلى" ملمحا بذلك إلى الملك فاروق والحكومة والأحزاب السياسية. وعبر عبد الناصر بعد ذلك عن أن الأولوية هى للنضال الداخلى وليست للمعركة ضد الاحتلال. (٥١)

ولم يلن عبد الناصر أمام ضغط زملائه الأكثر حماسا ممن طالبوا بالمشاركة

الواسعة للمنظمة فى عمليات الفدائيين بمنطقة القناة. وبفضل اتزان عبد الناصر هذا، لم يرد الضباط الأحرار على محاولة الحكومة الإنجليزية إهانة الجيش المصرى، عندما أعلن إيدن فى ديسمبر ١٩٥١ أن الجيش المصرى "قوة مسالمة وصديقة لانجلترا إلى أقصى حد". وقام الضباط الأحرار فى دعايتهم بتوجيه نقد حاد لمحاولات السلطة استغلال الفوضى التى سادت أثناء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ كحجة للتخلص من المعارضة. وفى هذا الظرف حيث الفوضى والإفلاس النهائى للنظام والعجز الكامل، طرح الضباط الأحرار قضية إمكانية تدخل الجيش على بساط البحث. وعقدت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار اجتماعا فى ١٠ فبراير ١٩٥٢ واتخذت قرارا بالتحرك فى مارس ١٩٥٢. وكان على وحدة الجيش التى يقودها رشاد مهنا القيام بالمهمة الرئيسية، إلا أنه أعلن بشكل مفاجىء عندما كان الإعداد للتحرك على وشك الانتهاء، أنه لا يستطيع مواصلة علاقته بالتنظيم، إذ صدر قرار بنقله إلى العريش. واتضح بعد ذلك أن مهنا نقل بطلب شخصى منه، فلقد اعتبر أن من الجنون القيام بانتفاضة أمام أعين الإنجليز وبتهديد من إسرائيل. وكان مهنا فى العريش يتصرف بشكل يتناقض مع ما اتفق عليه مع الضباط الأحرار، محاولا كبح جماح الاستياء بين العسكريين فى الوحدات التى كان يعمل بها. واضطر الضباط الأحرار إلى تأجيل تنفيذ خطتهم ليس فقط بسبب سلوك رشاد مهنا بل ولأسباب أخرى أيضا.

يقول أحمد أبو الفتح فى كتابه "قضية مصر"، أنه فى هذا الوقت تقريبا قام جمال عبد الناصر يصاحبه ثروت عكاشة بزيارة أحمد أبو الفتح محاولا معرفة رأيه فى إمكانية تحرك الجيش فى هذه الفترة بالذات، نظرا للخبرة السياسية الكبيرة لأحمد أبو الفتح. واعترض أبو الفتح على تحرك الجيش مشيرا بشكل رئيسى إلى خشيته من أن يؤدى ذلك إلى تدخل مباشر للقوات الإنجليزية. ويقول أبو الفتح أن عبد الناصر امتنع عن التحرك نتيجة لهذا اللقاء، ويؤكد أبو الفتح على أن عبد الناصر

فى الخامس من مارس "كان يستقصى امكانية للتحرك المشترك للضباط الأحرار والأخوان المسلمين". (٥٢)

ويبدو أن حذر الضباط الأحرار أثناء المقاومة الشعبية للإنجليز فى منطقة القناة، وعدم إقدامهم على الصدام المباشر مع الإنجليز- رغم تعاطفهم الكبير مع هذه المقاومة- إنما يعود إلى التكتيك الذى اتبعوه. فلم يكن بإمكانهم وهم يعدون للانتفاضة ضد النظام الملكى أن يتجاهلوا أنه إذا تسنى لهم كتيار واضح العداء لإنجلترا الاستيلاء على السلطة، فسيدفع ذلك انجلترا حتما إلى تدخل مسلح مباشر. ولم يكن بإمكان الجيش المصرى- وهو القليل العدد والعدة- المراهنة على إبداء أى مقاومة جدية للقوات الإنجليزية المرابطة على مداخل العاصمة، ولا شك أن هذه الحقيقة تقف على تربة واقعية تماما.

قرر الضباط الأحرار أثناء الإعداد للتحرك اختيار قائد من بين الشخصيات المعروفة يكون قادرا على إضفاء الهيبة والوقار على حركتهم، إذ لم يكن أحد من أعضاء التنظيم بما فى ذلك جمال عبد الناصر يتمتع بشعبية أو حتى شهرة فى أوساط الشعب المصرى. بل إن عبد الناصر وهو قائد الحركة كان معروفا لعدد محدود جدا من أعضاء التنظيم ليس أكثر. وحددت اللجنة التنفيذية أسماء ثلاثة مرشحين سيحظون مباشرة، بسبب سمعتهم الطيبة، برضاء الجيش وهم اللواء عزيز المصرى وفؤاد صادق ومحمد نجيب.

ظل عزيز المصرى لأعوام طويلة أبا روحيا للحركة، لوطنيته التى لا يرقى إليها الشك، وعدائه المفرط للانجليز، إفراطا جعله لا يتوخى الحرص فى اختياره لاساليب نضاله (تشهد على ذلك صلاته بالمخابرات الألمانية)، وجلب له فى نفس الوقت شعبية واسعة. إلا أن عزيز المصرى رفض تحمل تلك المسؤولية السياسية متذرعا بتقدمه فى السن واعتلال صحته.

اما المرشح الثانى وهو اللواء فؤاد صادق فزعم أنه لم يكن له نشاط سياسى

يذكر، إلا أنه تمتع باحترام الجيش، إذ كاد يكون الضابط الوحيد فى أركان حرب القوات المسلحة الذى حاول بشكل جاد خوض معارك فلسطين فى أعوام ١٩٤٨-١٩٤٩. ووعد ممثل الضباط الأحرار اللواء فؤاد صادق بأن يستخدم التنظيم كل نفوذه لكى يحتل منصب رئيس أركان القيادة العامة الشاغر آنذاك، إلا أن فؤاد صادق تلقى فى هذه اللحظات مكالمة هاتفية أبلغ فيها عن عزم فاروق على تعيينه فى هذا المنصب، فلم يستطع مقاومة إغراء الاقتراح الصادر عن الملك، ورفض ربط مصيره بمنظمة اعتقد أن فرص نجاحها مشكوك فيها.

وكان اللواء نجيب، وهو المرشح الثالث على علم منذ فترة بنشاط الضباط الأحرار. وبعد حرب فلسطين نشر نجيب فى مجلة "روز اليوسف" بعض المقالات يفضح فيها فساد دوائر القصر التى أمدت الجيش بالأسلحة الفاسدة. وقربه هذا الموقف من بعض أعضاء تنظيم الضباط الأحرار. وتعرف جمال عبد الناصر على محمد نجيب فى نوفمبر ١٩٥١ عندما رشحه الضباط الأحرار لقيادة نادى الضباط. وكانت الانتخابات أول خطوة تعاون بين الضباط الأحرار واللواء نجيب. ومع ذلك وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن نجيب عضوا بالتنظيم ولم يكن يعلم شيئا عن خططه المحددة.

وطرحت قضية، على أية وحدات من الجيش يمكن الاعتماد عليها فى حالة القيام بالانقلاب، ولم تكن هذه القضية سهلة، حيث كانت معظم قيادة التنظيم، باستثناء الطيارين جمال سالم وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم، من المدرسين وضباط القيادة الذين لا يتولون عادة قيادة وحدات متحركة من الجيش. وسقطت، كما أشرنا سابقا، الآمال المعلقة على وحدة رشاد مهنا. وكان يمكن الاعتماد على البكباشى حسين الشافعى قائد تشكيل المدرعات بالجيش، والصاغ خالد محى الدين، قائد كتيبة المشاة الميكانيكية. واتخذ قرار بالاتصال بقائم مقام المشاة أحمد شوقى- وهو ابن باشا ومن هواة الحياة السهلة، ورغم ذلك كان يعارض الملك وحاشيته، وكان إلى

جانب ذلك قائدا لفوج المشاة ١٣، أفضل فوج مشاة بالجيش المصرى آنذاك.

واتبع الملك نصائح بعض المقربين منه بالتشدد فى مواجهة الحركة الثورية، وبشكل خاص قمع التذمر فى الجيش عن طريق توجيه ضربة للضباط الأحرار، وإبعاد اللواء نجيب عن العاصمة. وطالب الملك رئيس الوزراء نجيب الهلالى بتعيين صنيعته اللواء سرى عامر فى منصب وزير الحربية، رفض رئيس الوزراء معتبرا أن تعيين سرى عامر الذى اتهمته منشورات الضباط الأحرار السرية بالمشاركة فى عمليات الأسلحة الفاسدة سيؤدى إلى اتساع نطاق التذمر فى الجيش، واقترح الهلالى تعيين محمد نجيب فى هذا المنصب من أجل استيعاب الاستياء المتزايد داخل الجيش. بيد أن الملك أصر على اقتراحه، وحل وزارة الهلالى فى ٢يوليو وعين حسين سرى باشا رئيسا للوزراء معتقدا أنه سيكون أكثر طاعة من سابقه، إلا أن حسين سرى باشا طالب هو الآخر بضرورة تعيين محمد نجيب وزيرا للحربية، ولما لم يستطع اقناع الملك بذلك تولى بنفسه مسؤولية وزارة الحربية بالإضافة إلى منصبه كرئيس الوزراء.

كان الملك فاروق ينظر إلى الظرف القائم فى البلاد آنذاك بصفته ظرفا ملائما لتعزيز أركان حكمه وإقامة دكتاتورية شخصية تتيح له فرص أفضل لمواجهة الأزمة التى تعيشها البلاد والتى تهدد بخطر اندلاع الثورة. ولقد استعد فاروق لهذا الأمر منذ زمن طويل عمليا، فأسس بوليسا سياسيا ووضعه تحت قيادته المباشرة، ونصب على رأسه الضابط إبراهيم إمام، وأسس تنظيما سريا آخر هو "الحرس الحديدى" وكانت مهمته الدفاع المتفانى عن الملك، واستخدام الإرهاب فى مواجهة من يعتبرهم أشخاصا غير مرغوب فيهم، (يؤكد بعض الباحثين الأجانب أن أنور السادات لم يكن عضوا بالضباط الأحرار فقط بل وكان عضوا فى الحرس الحديدى أيضا). (٥٣)

وازداد ميل فاروق الفطرى للشك فى كل المحيطين به، حتى أنه لم يثق بالقادة السياسيين الذين كانوا يسعون إلى الحفاظ على النظام الملكى عبر تقديم بعض التنازلات للحركة الوطنية، وكان هؤلاء القادة كثيرون نسبيا. وأخذ الملك فى نفس

الوقت يعتمد بشكل متزايد على أكثر الأشخاص قربا منه بين الخدم الذين شكلوا "المطبخ الملكى" مثل طبيب الملك، وسائقه السابق الذى منحه رتبة عقيد، وفراشه، ورئيس مطبخه، وعامل كهرباء القصر سابقا. وأصبح هؤلاء الرعاع- الذين لولا فاروق لما ارتفع شأنهم أبدا- أهل الثقة عند فاروق. وبدلا من العلاقة المباشرة مع الحكومة، أخذ فاروق يتصرف عبر حافظ عفيفى باشا رئيس الديوان الملكى، بل إن هذا الأخير كان يتلقى أوامر الملك أحيانا بشكل غير مباشر، عن طريق خدم فاروق، الذين كانوا يوصلون الرسائل القصيرة أو الأوامر الشفهية إليه.

يقول الباحث الفرنسى جورج فاشيه، أنه فى ١٠ يوليو ١٩٥٢ حصل حافظ عفيفى باشا على وريقة كتبها رئيس المطعم الملكى عبد العزيز، كان قد أملاها عليه فاروق هذا نصها: "إقالة حيدر (القائد الأعلى للجيش) خلال خمسة أيام، إذا لم يحل إدارة نادى الضباط ويطرد ١٢ ضابطا يعدون مؤامرة ضد جلالة الملك "وقد أوصل عفيفى باشا الوريقة إلى سرى باشا رئيس الوزراء الذى سأل بدوره عما إذا كان عفيفى باشا يعرف أسماء هؤلاء الضباط، فرد الأخير بالنفى قائلا أن "اللواء حيدر لازم يعرفهم".

ولم يكن اللواء حيدر يعرف شيئا عن هذه المؤامرة. ورأى أن من الأفضل تكليف الصاغ صلاح سالم بمراقبة الضباط المشتبه فى انتمائهم إلى الضباط الأحرار. لم يكن حيدر يعرف أن الصاغ صلاح سالم هو أحد قادة هذا التنظيم. وتمكن صلاح من إقناعه بأن هؤلاء الضباط لا ينتمون إلى منظمة ثورية وإنما هم مجرد اعداء شخصيين للواء سرى عامر. (٥٤)

إذن، قرر الضباط الأحرار التحرك. ويقول البكباشى ثروت عكاشة فى هذا الصدد "فى ١٠ يوليو زارنى جمال وخالد محيى الدين، وطلبا منى سماع اسطوانة شهرزاد لرمسكى كورساكوف، كما كان يحدث عادة. وأغلق جمال عينيه حالما، وأخذ يسمع باهتمام الموسيقى الساحرة. ومع آخر نوتة موسيقية وقف ورفع الإبرة عن

الإسطوانة، وقال بشكل مفاجيء "سنوجه ضربتنا مع بداية الشهر القادم".(٥٥)

ووقع الاختيار على ٥ أغسطس لسببين: فضل الضباط انتظار عدة أيام بعد بداية الشهر لاستلام رواتبهم، ولحين عودة فوج المشاة ١٣ من فلسطين الذى كان من المفروض أن يلعب الدور الرئيسى فى تنفيذ الانقلاب. إلا أن الظروف اضطرت الضباط للتبكير بتنفيذ الخطة، ذلك أن البوليس السياسى قام بأوامر من الملك بتكريس كل جهوده للكشف عن أسماء قادة الضباط الأحرار وتوجيه ضربة حاسمة لهم. وكانت المنظمة منذ نهاية ١٩٥١ قد نشطت جدا ووسعت حركتها داخل الجيش، وأقامت علاقات مع مجموعة كبيرة من الأحزاب والمجموعات السياسية، وأصبح من الصعب عليها الاستمرار فى اتباع أساليب العمل السرى. وكانت تزداد لدى البوليس السرى كمية المعلومات عن نشاط التنظيم وأعضائه. وبدأ الملك يتخذ إجراءات ضد التنظيم. ففى ١٦ يوليو ١٩٥٢ حل مجلس إدارة نادى الضباط، الذى كان يعتبره أحد مراكز اتساع تأثير الضباط الأحرار فى الجيش، وشكل قيادة جديدة ليس من بينها أحد من الضباط الأحرار. وفهم الضباط جيدا أن الضربة القادمة ستوجه للتنظيم مباشرة.

وفى اليوم التالى ١٧ يوليو، عقدت اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار اجتماعا برئاسة عبد الناصر. وحضر الاجتماع حسن إبراهيم وكمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر وخالد محى الدين وعبد اللطيف البغدادى وأنور السادات. كان الوضع يتطلب قرارات فورية وحركة سريعة. وكان الرأى فى البداية يميل إلى القضاء على ٣٠ من أكثر العناصر رجعية فى النظام. إلا أن هذه الفكرة رفضت على أساس أن العمليات الإرهابية لن تسقط النظام وإنما ستزيد من بطشه بالتنظيم وحسب. وكلف أعضاء اللجنة التنفيذية بجمع معلومات سريعة عن أستعدادات الوحدات العسكرية للتحرك.

وفى ١٨ يوليو استدعى وزير الداخلية اللواء محمد نجيب وأخذ يستدرجه

لمعرفة رأيه فيما إذا تم تعيينه- أي نجيب- وزيرا للحربية، هل سيوقف هذا التعيين التذمر فى الجيش؟ وذكر وزير الداخلية أن القصر يعلم أسماء ١٢ ضابطا ممن يقودون "الضباط الأحرار". وفى ٧/١٩ أبلغ نجيب عبد الناصر بالخطر الذى يحيق بهم. وفى نفس ذلك اليوم اتخذت اللجنة التنفيذية قرارا بالتحرك مساء ٧/٢١ صباح ٧/٢٢ ثم تم تأخير الميعاد ٢٤ ساعة، لوضع تفاصيل دقيقة لمهمة كل وحدة من الوحدات التى ستشارك فى التحرك. ويذكر البغدادى فى ذكرياته "قدرنا أن نسبة النجاح فى هذه المخاطرة لا تتعدى العشرين فى المائة وكان لا بد لنا أن نتحرك ونعد خططنا فى هذا الاتجاه".(٥٦)

واشترك فى وضع خطة الهجوم زكريا محى الدين وحسين الشافعى وعبد المنعم أمين ويوسف صديق الذين انتخبوا للقيادة بعد الثورة فى ١٩٥٢/٨/١٥. وزار عبد الناصر فى نفس اليوم محمد نجيب إلا أنه لم يتمكن من الحديث معه على انفراد إذ كان يزوره فى هذه الاثناء آخرون.

وفى النصف الأول من ٧/٢١ قام عبد الناصر بمراجعة أوراق امتحانات طلاب كلية أركان الحرب، فى نفس الوقت الذى بدأت تصدر فيه تعليمات للضباط الأحرار تقضى بضرورة وجودهم بمنازلهم اعتبارا من الثالثة ظهر ٧/٢٢ والانتظار لحين صدور آخر التعليمات. وفى الإسكندرية بقصر رأس التين كانت تجرى أخر كوميديا من إخراج الملك. ففى الرابعة والنصف دخل أعضاء الوزارة الجديدة برئاسة الهلالى إلى القصر لأداء اليمين، وبينما كل شىء جاهز لبدء المراسيم، ذهل الهلالى حين رأى المقدم اسماعيل شيرين بين أعضاء وزارته، فسأل فاروق: "ماذا يفعل بيننا اسماعيل شيرين؟ "فأجاب الملك ضاحكا: "سيكون وزيرا للحربية". وكان إسماعيل شيرين، زوج أخت الملك، قد حصل على رتبة مقدم حتى دون أن يمر بالتعليم العسكرى.

مجرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

فى القاهرة، فى الرابعة ظهر يوم ٧/٢٢ عقد أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار آخر اجتماع لهم قبيل الثورة، وشارك فيه جمال عبد الناصر وخالد محى الدين وزكريا محى الدين وعبد المنعم أمين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وعبد الحكيم عامر، وتم التأكد نهائيا من خطة التحرك التى تقرر البدء فى تنفيذها فى تمام الساعة الثانية عشر مساءا.

وكان على عبد اللطيف البغدادى وحسن إبراهيم وفق الخطة أن يقوما مع أفرادهما بالاستيلاء على ثلاث مطارات عسكرية حول القاهرة هى- مطار ألماظة وهليوبوليس ومطار غرب القاهرة. أما حسين الشافعى وخالد محى الدين فأوكلت لهما مهمة تأمين الوحدات الميكانيكية ووحدات المدرعات لحماية المنشآت الهامة. وتولى أحمد شوقى لمسئولية محاصرة القيادة العامة بفوج المشاة رقم ١٣ يساعده فى ذلك يوسف صديق بكتيبة مدافع الماكينة الأولى، فى حين كان على زكريا محى الدين الإشراف على القيادة العامة للتحركات. وكان على الضباط الاستيلاء على مركز القيادة العامة بالعباسية، واعتقال اللواءات وكبار الضباط. وقسمت القاهرة إلى أربع مناطق، اتفق على إرسال وحدات بقيادة أعضاء التنظيم إلى كل منطقة، وكان عليهم أيضا محاصرة الثكنات العسكرية والإستيلاء على مبنى الاذاعة والسنترال وقطع طرق الاتصال، وكانت "نصر" هى كلمة السر المتفق عليها فيما بينهم، وكلف كل واحد من أعضاء اللجنة التنفيذية بمهمة خاصة.

وكلف أنور السادات الذى استدعى من رفح بقطع الاتصالات الهاتفية بين القيادة العامة والوحدات العسكرية والملك. إلا أن السادات، ولأسباب غير واضحة، لم يتصل بأحد عند وصوله للقاهرة، وقضى هذا المساء وجزء من الليل فى إحدى دور العرض، وانضم إلى الثوار فقط بعد استيلائهم على مبنى القيادة العامة. ويقول

غالى شكرى فى هذا الصدد "إن بعض المصادر تؤكد أن السادات افتعل معركة مع أحد المشاهدين بعد انتهاء العرض" وأخذا معا إلى قسم البوليس حيث حررا محضر بعد منتصف الليل ذيل بتوقيع السادات ليؤكد بذلك أنه كان بدار العرض ليلة الانقلاب، ليؤمن السادات بذلك نفسه فى حالة فشل الانقلاب وثائق أكيدة تثبت بعده عن مسرح الأحداث فى الوقت الذى وقعت فيه". (٥٧)

فى الساعة السادسة مساءا تفرق أعضاء اللجنة التنفيذية، ولم يكن نجيب قد شارك فى الاجتماع نظرا لنصيحة الضباط الأحرار له بالبقاء فى منزله، إذ كان موضوعا تحت الرقابة المشددة. وعلم نجيب من أخيه على قائد منطقة القاهرة العسكرية أن اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش قد استدعى بشكل طارىء قادة جميع أنواع الأسلحة والمناطق العسكرية لاجتماع فى الساعة العاشرة مساءا لمناقشة الوضع على ضوء حركة الضباط الأحرار.

وسارع نجيب بإبلاغ عبد الحكيم عامر ونصحه باعتقال المجتمعين عند خروجهم من مبنى قيادة الجيش،(٥٨) وكان لا بد لهذا الغرض من تقديم موعد التحرك، الأمر الذى كان مستحيلا، إذ لم يكن ليسعفهم الوقت لإبلاغ وحداتهم بذلك.

ويقول جمال عبد الناصر فيما بعد: "لقد عشت أوقاتا عصيبة، لأن أعصب موقف عشته كان عشية قلب نظام الحكم، أى عشية ٢٢ يوليو. كان يجب احتلال مركز القيادة العامة للجيش هذا المساء، ولذا كان علينا تجميع كل قواتنا أمام مبنى القيادة. إلا أنه فى الحادية عشر مساءا أخطرت أن القيادة العامة على علم بخطتنا لأن احد الضباط المشاركين فى الحركة أثار شكوك أخيه الذى حاول أن يحول بينه وبين الخروج، وعندما أصر الضابط، اتصل أخوه بأحد ضباط حرس قصر القبة الذى قام بدوره بإبلاغ قصر المنتزه حيث كان الملك، الذى أصدر مباشرة أوامره إلى رئيس اركان حرب الجيش اللواء حسين فريد بعرقلة الحركة والقضاء علينا. فذهب حسين فريد إلى مبنى القيادة واستدعى جميع ضباطه ووضع خطة لهذا الغرض، كان من

المفروض تنفيذها مباشرة.

علمت بكل هذا، وكنت بمنزلي قد أعددت كل شيء وكان الضباط كل بمكانه مستعدا للشروع في العمل، وكان أمامي مخرج واحد هو اعتقال رئيس قيادة الأركان وكل الموجودين معه من الضباط قبل إنهاء اجتماعهم وتنفيذ خطتهم. وذهبت إلى عبد الحكيم عامر إذ كان علينا أن نلتقي عند منتصف الليل وأخذته معي لنبدأ عملية الاعتقال. خرجنا من منزله وتوجهنا إلى ثكنات قصر النيل، ورأينا عند المدخل مجموعة كبيرة من البوليس العسكري- الأمر الذي لم نكن نتوقعه.

وأدركنا مباشرة أن عدونا قد بدأ التحرك فتوجهنا إلى منطقة ثكنات الخيالة. وكانت البوابة الرئيسية للثكنات مغلقة يقوم على حراستها جنود لا نعرف من يؤيدون. فقررنا التوجه إلى "الماظة" للحصول على المزيد من القوات. وفي الطريق شاهدنا أعدادا كبيرة من العربات متوجهة نحو القاهرة في حوالي الحادية عشر مساءا، الأمر الذي لم يكن أيضا واردا في خطة تحركنا، فلم تكن قواتنا وفق خطتنا قد بدأت تقدمها بعد.

وبدأنا نفكر فيما يحدث حولنا: هل هذه عرباتنا أم أنها عربات رئيس القيادة العامة؟ وأدركنا على الفور أن هؤلاء لا يمكن أن يكونوا رجال القائد الأعلى، إذ أن الأخير لا يمكن أن يكون قد بدأ تحركه. وتصورنا أن الحماسة المفرطة قد دفعت أحد زملائنا إلى التحرك قبل الموعد المضروب، وتنحينا جانبا في انتظار قدوم هذه العربات.

واندهشت حين رأيت في العربة الأولى اللواء عبد الرحمن مكي قائد الفرقة الثانية والأميرالاي عبد الرؤوف عابدين قائد ثاني الفرقة بالعربة الثانية. وشعرت بخوف في هذه اللحظة. هل يعمل هؤلاء لصالح القائد الأعلى للجيش. وفي وهلة حاصرنا عبد الحكيم عامر وأنا خمسة ملازمين مدججين بالرشاشات وأمرونا أن نرفع أيدينا وأن لا نأتي بحركة.

وكانت هذه بالفعل أحرج لحظات حياتى، وتصورت أن خطتنا قد فشلت. إلا أننى بعد وهلة سمعت صوتا ينادينى من العربة الثالثة- إنه البكباشى يوسف صديق، الذى أبلغنى بسعادة غامرة "أننا قد اعتقلنا قائد الفرقة ونائبه، وأخذت معى كل العربات التى قابلتها على الطريق". وخرج يوسف صديق من العربة واقترب منى قائلا: أن كل من معه من الرجال لا يتعدى الثمانين وأن باقى افراد الكتيبة فى فلسطين.

وفهمت عندئذ فقط أن يوسف صديق كان قد تحرك قبل الموعد المحدد بساعة أى فى الحادية عشر مساءا. كان أمامنا تنفيذ مهمة واحدة فقط هى احتلال مقر القيادة العامة. لذا توجهنا مباشرة إلى كوبرى القبة- وكانت الساعة الحادية عشر وخمسين دقيقة ليلا- أى قبل الموعد المحدد بأربعين دقيقة وبدأنا فرض الحصار. ولم نكن نعلم فى هذه الأثناء شيئا عما كان يجرى فى الأماكن الآخرى، وما إذا كانت الوحدات الآخرى قد اتبعت الخطة المرسومة أم لا؟ ووزعنا قواتنا فقام عبد الحكيم عامر ويوسف صديق ومجموعة من الضباط الشجعان ومعهم ٣٠ جنديا بالهجوم على مبنى القيادة. ولما وجدنا البوابة مغلقة تمكن ضباط القيادة العامة من إطلاق النيران من داخل المبنى علينا فى معركة استغرقت حوالى ٤٠ دقيقة.

وفى نفس الوقت الذى بدأت فيه الوحدات الميكانيكية تحركها. وفى الساعة الواحدة والنصف صباحا وقع مبنى القيادة العامة فى أيدينا واعتقل كل من فيه". (٥٩)

واقتحم يوسف صديق وعبد الحكيم عامر مكتب اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش الذى أطلق ثلاث رصاصات لم تصب أحدا، وأثناء احتلال مبنى القيادة العامة سقط فقط جنديان هما الضحيتان الوحيدتان فى هذه الليلة الحاسمة. واعتقل اثنا عشر لواءا وعدد كبير من كبار ضباط الجيش. وفى نفس الوقت حاصر خالد محى الدين ومن معه منطقة العباسية والقبة ومنشية البكرى وهيليوبوليس حيث

المنشآت العسكرية، وقامت الدبابات بقيادة حسين الشافعى باحتلال كل المواقع الهامة فى القاهرة بما فى ذلك مبنى الإذاعة والتلغراف والمطار ومحطة السكك الحديدية ولم يواجه أحد بمقاومة تذكر.

ورغم هروب اللواء سرى عامر العدو الأول للضباط الأحرار، إلا أنه اعتقل فى اليوم التالى فى السلوم على الحدود المصرية- الليبية. واتصل الفريق محمد حيدر القائد الأعلى للقيادة العامة من الأسكندرية مساءا باللواء حافظ بكرى فى مبنى القيادة بالقاهرة، فقام أحد الموجودين بالرد على حيدر متقمصا شخصية اللواء بكرى الذى كان قد اعتقل، وقال مطمئنا حيدر أن كل شىء هادىء فى العاصمة، وأن كل ما يتردد حول تحرك الجيش ليس له نصيب من الصحة.

وفى الساعة الثانية والنصف صباحا استيقظ اللواء محمد نجيب الذى لم يكن يعلم شيئا عما حدث - على رنين تليفون من وزير الداخلية مرتضى المراغى من الأسكندرية -. وقال المراغى الذى لم يكن يدرك أبعاد الأحداث: " ماذا يفعل رجالك هنا؟ هدىء من روعهم ". وفى الساعة الثالثة صباحا جاءت سيارة وأقلت نجيب إلى مبنى القيادة العامة حيث أعلن نجيب قائدا عاما للجيش.

وفى الرابعة صباحا اتصل قائد الجناح على صبرى- الذى شارك الانتفاضة- بمساعد الملحق البحرى الأميركى وأبلغه أن الضباط الأحرار أحكموا سيطرتهم على الجيش وعينوا نجيب قائدا للجيش، وأن ما حدث هو حركة داخلية بحتة تستهدف إصلاح الوضع فى البلاد، وأنه إذا لم تتدخل أى قوى أجنبية، فسيسود السلام وسيتم الحفاظ على النظام العام وعلى أرواح وممتلكات الأجانب. وأكد أيضا أن بود النظام الجديد الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأميركية. ووجهت بلاغات بنفس المعنى لسفارات انجلترا وفرنسا.(٦٠).

وبعد الرابعة صباحا اتصل رئيس الوزراء الهلالى من الإسكندرية بمبنى القيادة فى القاهرة وسأل محمد نجيب، ماذا يعنى كل هذا وماذا سيفعل المنتفضون بعد ذلك.

وأجاب نجيب الذى أحاط به الضباط " تطهير الجيش وإقامة حكومة نظيفة "، وسأل الملك القلق القائد الأعلى السابق للجيش - حيدر باشا - عما يحدث وأجاب الأخير " يا جلالة الملك، إن كل هذا ليس إلا زوبعة فى فنجان ". (٦١)

ويقول الكاتب المصرى المشهور محمد حسنين هيكل الذى كان موجودا فى غرفة عمليات المنتفضين من الساعات الأولى للحركة، أن الهلالى طلب منه أن يقول لقيادة الحركة أن الحكومة مستعدة لأصدار أمر ملكى بتعيين محمد نجيب قائدا أعلى للقوات المسلحة ليقوم بنفسه بإجراء التغييرات التى يريدونها فى الجيش. وأضاف "احنا مش عايزين دوشة ".

وجرى هذا الحديث فى وجود عبد الناصر ومحمد نجيب وزكريا محي الدين ووافق نجيب مباشرة علي اقتراح الهلالى وقال لعبد الناصر " إيه رأيك يا جمال بيه؟ فكرة حكيمة، لنوافق عليها وكفى دوشة" . إلا أن عبد الناصر أجاب " لا... لا، الدوشة فى حد ذاتها مطلوبة لأنها تعلن عن التغيير الذى حدث ليشعر به الناس".

وحاول هيكل الذى كان يقدر رئيس الوزراء الجديد، أن يوضح لناصر أن الهلالى شخص نظيف وأنه وقع فى مأزق لا يحسد عليه،فأشار عبد الناصر إلى أنه لا يهتم ما إذا كان الهلالى نظيفا أو لا، وأن المهم الآن إقامة الحكومة فى اليوم الأول لمولد القوة. الأمر الذى سيكون تأكيدا ملموسا على أن المنتفضين يسيطرون على الوضع فى البلاد، وأنه ظهرت فى مصر قوة جديدة. (٦٢)

وفى السابعة صباحا أذاع راديو القاهرة البيان الأول للضباط الأحرار باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة... وقد جاء بالبيان :

" اجتازت مصرو فترة عصيبة فى تاريخها الأخيرمن الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين.

وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على

الجيش وتولى أمره جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها، وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالأبتهاج والترحيب.

وأنى أؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من أية غاية.

وأطلب من الشعب إلا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأإلى أعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس فى صالح مصر.

وإنى أطمئن أخواننا الأجانب على مصالهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسؤولا عنهم.

والله ولى التوفيق . (٦٣)

وقررت قيادة الثورة صباح اليوم التالى تعيين على ماهر رئيسا للوزراء، وكان قد احتل هذا المنصب أكثر من مرة، ووافق على ماهر بعد تردد وعلى أن يصدر تكليف بذلك من الملك، وذهب على ماهر إلى الأسكندرية فى ٧/٢٤ حيث قابل الملك الذى وافق على التشكيل الجديد للوزارة بعد أن أقنعه على ماهر أن المنتفضين يسيطرون تماما على الوضع القاهرة. وكان الإجتماع الأول لمجلس الوزراء الجديد برئاسة فاروق نفسه الذى اضطر للموافقة على المطالب الأولى للمنتفضين بتعين محمد نجيب قائدا للقوات المسلحة محل حيدر باشا، وتغيير إلحكومة وتنحية عملاء الملك أمثال كريم ثابت والياس اندراوس وحلمى حسين وانطوان بوللى ويوسف رشاد ومحمد حسن.

ووجه اللواء نجيب بيانا جديدا للشعب المصرى مساء ٧/٢٤ قال فيه: " أن الهدف الوحيد (للحركة) هو إعادة بناء الجيش وتطهيره فى إطار الدستور" وأننا "نسيطر تماما على الوضع". وفى هذه الأثناء أرسلت اللجنة التنفيذية للضباط

الأحرار زكريا محى الدين إلى الإسكندرية، وكانت قد أثارت قلقهم إشاعات تقول بإمكانية أن يقوم وحيد شوقى قائد حرس الشواطىء بحركة معادية للثورة. بالأضافة إلى ما تردد فى القاهرة من أن الملك فاروق قد استعان فعلا بقوات الاحتلال الإنجليزى المرابطة فى منطقة قناة السويس، وألبهم بالتدخل لحماية العرش معتمدا على الملحق السرى لمعاهدة ١٩٣٦، التى كان الإنجليز يعتبرونها سارية المفعول، الذى ينص - وفق ما تردد - فى أحد بنوده على أن انجلترا تضمن حماية حياة الملك وأسرته. ورغم أن هذه الإشاعات لم تكن صحيحة إلا أنها سببت بلا شك قلقا شديدا للمنتفضين.

وفى ٧/٢٥ نشر بيان جديد باسم محمد نجيب يؤكد فيه مرة ثانية على أن هدف الحركة هو تطهير الحكومة فى إطار الدستور وأن " كل المشاركون فى قيادة هذه الحركة المباركة سيعودون إلى أماكنهم الطبيعية بعد التأكد من أن مصير البلاد يقع فى أيد أمينة "، وكان هدف هذا البيان تكذيب الإشاعات التى تقول بأن دكتاتورية عسكرية سوف تظهر.

وظللت قيادة الثورة فى اجتماعاتها التى لم تكد تتوقف تناقش مصير الملك. وطالب البعض بمحاكمة الملك وإعدامه، إلا أنه قد تغلبت وجهة نظر أخرى تبنتها المجموعة التى يقف على رأسها جمال عبد الناصر والتى اعتبرت أن من الضرورى الإكتفاء بتنازل فاروق عن العرش وأبعاده عن البلاد، واعتمدوا فى ذلك على أن تهديد حياة الملك قد يكون ذريعة لتدخل إنجليزى مسلح. بالإضافة إلى أن عبد الناصر اعتبر أن محاكمة الملك قد تؤدى إلى تعاطف بعضش أوساط الرأى العام فى الغرب معه.

وكانت قد وصلت إلى الإسكندرية مساء ٧/٢٥ كتيبة من العربات المصفحة بقيادة البكباش زكريا محى الدين، وحاصرت قصر رأس التين والمنتزه قبل الثامنتصباح يوم ٧/٢٦. وجرح فى هذه العملية سبعة أشخاص أثناء تبادل إطلاق

النار الذى أوقف بأمر من الملك.

وأرسل الملك وقد سيطر عليه الرعب أحد رجاله للسفير الأمريكى جيفرسون كافرى الذى طمأنه بأنه ليست هناك أخطار تهدد حياته أو حياة أسرته. وفى هذه الأثناء وصل نجيب مع بعض أعضاء قيادة الثورة إلى الأسكندرية وكلف رئيس الوزراء الجديد بتوصيل إنذار الجيش للملك، فلما قرأ علي ماهر الإنذار اضطراب للغاية وقال: " أن الملك الذى لم يستمع أبدا إلى نصائحى يلقى جزاءه الأن" .

سلم على ماهر الإنذار للملك فى قصر رأس التين. وقد ورد فيه:

من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول:

أنه نظرالما بلغته البلاد فى العهود الأخيرة من فوضى شاملة عمت جميع المرافق، نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته - ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك، حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير، ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى، فأثرى من أثرى وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد، على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يوليو ١٩٥٢، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج ".

توقيع: فريق - أركان حرب - محمد نجيب" . (٦٤)

ووافق فاروق على التنازل عن العرش خاصة بعد أن حاصرت الدبابات القصر، تأكيدا على ضرورة تنفيذ الإنذار. ووقع فاروق الذى كان يرتدى اللباس الأبيض لأدميرال البحرية على وثيقة التنازل عن العرش. وغادر الإسكندرية على ظهر يخته الخاص - المحروسة - مع الملكة ناريمان وولى العهد الأمير أحمد فؤاد ذى الستة أعوام آخر سلالة أسرة محمد على الحاكمة، وكان ذلك فى الساعة السادسة صباحا.

وكان عدد من ضباط البحرية المصرية ينوى إغراق اليخت بالأسرة المالكة عندما يبحر مبتعدا عن الميناء، واجتهد ممثل القيادة الثورية فى إقناعهم بترك فاروق يغادر البلاد بلا مشاكل. (٦٥)

وقبل ابتعاد اليخت عن الشاطىء ظهرت سيارة خرج منها اللواء نجيب والقائم قام أحمد شوقى والبكباشى حسين الشافعى وقائد الجناح جمال سالم كما يشيران لاكتوتيور فى كتابهما: "تقدم اللواء نجيب باحترام" نحو فاروق الذي كان متكئا على سور اليخت وقال له: عندما استخدم الإنجليز القوة ضد الملك فى فبراير ١٩٤٢ قدم نجيب استقالته ليؤكد ولاءه للعرش". ويبدو أن فاروق الذى أخفت عينيه نظارة سوداء كان قد تأثر وقال: أوصيك خيرا بالجيش المصرى، فأجاب نجيب: أن الجيش المصرى الأن فى أيد أمينة يا جلالة الملك ". فقال فاروق بجفاء " أنتم سبقتمونى فيما فعلتموه... فقد كنت على وشك أن أفعل بكم نفس الشىء". (٦٦)

وهكذا انتهت أحداث هذه الأيام التى توجت بانتقال السلطة كاملة إلى أيدى مجلس قيادة الثورة.

الأصول الاجتماعية للضباط الأحرار

ضم تنظيم الضباط الأحرار فى صفوفة عشية الثورة ٢٦٤ عضوا، أى حوالى ٥٪ من عدد ضباط القوات المسلحة المصرية آنذاك.

ويوضح الجدول التالى توزيع الضباط الأحرار، ممن شاركوا فى أحداث ٢٣ - ٢٦ يوليو ١٩٥٢ على المناطق الرئيسية لتواجد وحدات القوات المسلحة المصرية:

١ - القاهرة		٢ - سيناء	
سلاح المشاه	٤٧	رفح	٢٢
سلاح الفرسان (الميكانيكية)	٣٦	العريش	٣٣
سلاح المدفعية	٤٦	قناة السويس	١٧
وحدات أخرى	٢٥	المجموع	٧٢
المجموع	١٥٤		
		المجموع الكلى	٢٢٦

وفى ليلة ٢٣ يوليو انضم إلى المنتفضين فى القاهرة ٢٥ ضابطا آخرين لم يكونوا قبل ذلك أعضاءا فى التنظيم، ولم يشارك٣٨ عضوا من أعضاء التنظيم فى أحداث ٢٣ يوليو لأسباب مختلفة.

وكان قبول أعضاء جدد بالتنظيم يتم على أساس موافقتهم على الأهداف العامة للتنظيم والتى كان بالأمكان أن تلاقى قبول أى ضابط وطنى، وهذه الأهداف هى: القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين، القضاء على الإقطاع، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، إقامة العدالة الاجتماعية، إقامة جيش وطنى قوى، إقامة حياة ديمقراطية سليمة. وبهذا الشكل كانت أبواب التنظيم مفتوحة أمام شرائح عريضة جدا من الضباط المستائين من الوضع القائم فى الجيش

وفى البلاد ، بصرف النظر عن انتماءاتهم الطبقية والسياسية.

وأدى كل هذا فيما بعد إلى تغير مستمر لقوام قيادة التنظيم عبر تطور الأحداث. ولقد ضم التنظيم، بل وحتى قيادته عشية الانقلاب وأثناء تنفيذه وجوها ذات قناعات مختلفة وحتى متضاربة، فكان من بينهم على سبيل المثال أعضاء من الأخوان المسلمين مثل رشاد مهنا وعبد المنعم أمين، وبعض أعضاء من حدتو مثل خالد محى الدين ويوسف صديق. وكانت حدتو هى المجموعة الماركسية الوحيدة التى لها تنظيم داخل الجيش يرأسه المدنى أحمد فؤاد والضابط أحمد حمروش الذى كان فى نفس الوقت عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار، وضم تنظيم حدتو فى الجيش بشكل رئيسى الكوادر الفنية بسلاح الطيران وصف الضباط.

وأقامت حدتو علاقات وطيدة مع التنظيم منذ بدايته الأولى، وكانت منشورات الضباط الأحرار ثم مجلتهم السرية "النصر" تطبع فى المطبعة السرية لحدتو، بل وقام أعضاء حدتو أنفسهم بدور كبير فى توزيع هذه المنشورات التى كان يكتبها خالد محى الدين يساعده فى ذلك جمال عبد الناصر، ورغم علاقة حدتو الوطيدة بالضباط الأحرار إلا أنها لم تكشف لهم عن تنظيمها المسلح وأعضائه. أما الضباط الأحرار فكانوا بما فى ذلك عبد الناصر يعلمون فقط بعلاقة خالد محى الدين بحدتو.

وما إن علمت حدتو بالتحرك المقبل للضباط الأحرار حتى أيدته مباشرة، وليس من قبيل الصدفة أن يكون أحمد فؤاد ، مسؤول القسم العسكرى لحدتو فى الجيش، أحد مدنيين أثنين شاركا فى ثورة ٢٣ يوليو. كما كان أعضاء حدتو فى البحرية المصرية وراء دعم البحرية للثورة إذ لم يكن للضباط الأحرار أعضاء فى البحرية.

وهكذا كانت حدتو مشاركا نشطا في انقلاب ٢٣ يوليو رغم أنها قامت بدور مساعد. وتدل هذه الحقيقة علي اتساع القاعدة الإجتماعية لحركة الضباط الأحرار في المرحلة الأولي. وكان الضباط الأحرار يمثلون بشكل رئيسي الشريحة المتوسطة والدنيا من الضباط، وباستثناء اللواء نجيب لم يحمل أحدهم رتبة أعلى من بكباشى

أو مقدم. ومن حيث أعمارهم (لم يتجاوز عبد الناصر آنذاك الخامسة والثلاثين) كانوا جيلا جديدا من المصريين لم ينتم حتى ذلك الوقت إلى دوائر السلطة.

شارك معظم أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار فى حرب فلسطين وحصل ثلاثة منهم على "نجمة فؤاد"، هم جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وزكريا محى الدين، وحصل ثلاثة آخرون علي ترقية استثنائية، وهم عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وصلاح سالم، وثلاثة منهم كانوا عشية الحركة مدرسين فى كلية أركان الحرب هم جمال عبد الناصر وزكريا محى الدين وكمال الدين حسين، وأثنان حصلا على تعليم جامعى هما محمد نجيب وخالد محى الدين إلى جانب دراستهما العسكرية. "ومع ذلك،"يقول أحمد حمروش" يصعب القول بأنهم فى مجموعهم أو فى الأغلبية من قياداتهم من المثقفين... لأن طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة".(٦٧)

وحدت بين الضباط الأحرار مشاعر الحب للوطن والاستياء من النظام الاجتماعى - السياسى القائم آنذاك، والنقمة على الاحتلال الإنجليزى واتسمت هذه المشاعر بطابع عام للغاية، فلم يكن لديهم على سبيل المثال أى برنامج لاحق للبناء. وكان لهذه الظاهرة فى البداية جانبها الإيجابى كما يقول عبد اللطيف البغدادى: "لم نكن قد أعددنا لأنفسنا برنامج عمل تفصيليا قبل قيام الثورة، خشية أن إعداد مثل هذا البرنامج ربما يترتب عليه خلافات حول تفصيلاته وفروعه مما يتسبب عنه فرقة بيننا، ونحن كنا فى أشد الحاجة إلى استمرار تماسكنا ووحدتنا". (٦٨)

أن إحدى الخصائص التى ميزت الجيش المصرى قبل الثورة هى أنه لم يضم بين صفوفه بشكل عام ممثلى الإقطاع والبرجوازية الكبيرة، وكان الجيش المصرى يخدم مصالح هذه الطبقات عبر ممثلى الشرائح الوسطى التي كانت تقود الجيش. وتعود أصول الأغلبية الساحقة من الضباط الأحرار الى عائلات الموظفين (الكبار والمتوسطين والصغار)،وأثرياء ومتوسطى الفلاحين، وتشير بعض المصادر إلى أن

١

عبد الناصر تجنب تجنيد أعضاء للتنظيم من الأسر الأرستقراطية الثرية. وحين زار عبد الناصر قبل الثورة بعدة أسابيع أحد الشخصيات البارزة فى تنظيم الضباط الأحرار هو عبد المنعم أمين. اندهش حين وجده يعيش فى شقة فخمة. وقال لأحد أصدقائه بعد الزيارة: "غريب حقا، لماذا يفكر فى الثورة وهو يعيش فى هذا المسكن الفاخر ويتمتع بهذه الرفاهية". (٦٩)

وفى بحث قام به أحمد حمروش عن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ممن اشتركوا فى حركة ٢٣ يوليو يقول: "تبين أن أحدا منهم لم يكن والده قد حصل علي رتبة باشا أو بيك، كما أن أحدا منهم لم يكن يملك والده ليلة الثورة ما يزيد عن ٥٠ فدانا... كما أن أصولهم لم تنحدر من عائلات عسكرية... إذا استثنينا محمد نجيب..." ويضيف أن الضباط الأحرار "لم يكونوا من أبناء الطبقات الكادحة عما لا أو فلاحين... كانوا تعبيرا عن شريحة طبقية معينة من المجتمع، ولم يكونوا تعبيرا عن الأغلبية الساحقة من المجتمع". (٧٠) كان الضباط الأحرار يتعاطفون مع الشعب وهمومه، رغم أنهم فى نفس الوقت عاشوا حياة بعيدة عن الجماهير الكادحة.

ومن بين قيادات الثورة كان يوسف صديق وخالد محى الدين ممثلين لليسار، والسادات وكمال الدين حسين وحسين الشافعى وعبد المنعم عبد الرؤوف ورشاد مهنا ممثلى النزعات الأسلامية المتطرفة، وزكريا محى الدين وعبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم من أنصار التطور على النمط الغربى، إن هذا الخليط من التيارات الثورية المعتدلة والتيارات المضادة للثورة فى قيادة التنظيم أدى إلى اختيار الثورة لـ "الوسط الذهبى". ولاحقا - بعد الإجراءات التقدمية فى بداية الستينيات - أبعد عن القيادة كل من زكريا محى الدين وعبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، إلا أن عملية إبعاد العناصر اليمينية لم تتحقق للنهاية فظل بالقيادة كل من السادات والشافعى. ومن المحتمل أن يكون عبد الناصر قد أراد بذلك الحفاظ على ميزان القوى بين اليمين واليسار فى الدوائر الحاكمة من أجل حماية "الوحدة" المزعومة

للمجتمع.

والآن، ما هى أيديولوجية فرسان الثورة المصرية وبشكل خاص عبد الناصر فى المرحلة الأولى للثورة؟ يمكن العودة إلى كتاب " فلسفة الثورة" الذى وضعه عبد الناصر فى فبراير عام ١٩٥٤ ، فيتضح أن "القومية" كانت ملهما لجمال عبد الناصر- القومية التى تجسدت فى ذهنه فى مثل الماضى المجيد لمصر والعرب الذين دخلوا التاريخ تحت راية الإسلام، وأقاموا الحضارة التى ساهمت بقسط لا يقدر فى التراث الإنسانى العام، ومن أبرز صفات عبد الناصر هى الإيمان العميق بالإمكانيات الخلاقة لشعبه، والتى لم تستطع وأدها مئات السنين من الحكم الأجنبى، وكذا الإيمان بقدرة المصريين على النجاح فى تولى شؤون بلادهم، ومع ذلك أدرك عبد الناصر حق الإدراك أن نهضة بلاده تتطلب قبل أى شيء بعث روح الإيمان بهذه القدرات فى الأمة، وأن الطريق إلى ذلك تعترضه الصعوبات. وقد كتب عبد الناصر فى هذا الصدد قائلا:

".. لم يتخلص كثيرون منا من هذا الشعور بعد (رواسب الماضى) ولم يهضموا أن البلد بلدهم وأنهم سادته وأصحاب الأمر فيه". (٧١) ويدرك عبد الناصر أسباب هذا الشعور فيشير، لقد... "... أصبح الطغيان والظلم والخراب طابع الحكم فى مصر... عاشت مصر فى مجاهله قرونا طويلة" (٧٢)... "أننا نعيش فى مجتمع لم يتبلور بعد، ومازال يفور ويتحرك ولم يهدأ حتى الآن أو يتخذ وضعه المستقر ويواصل تطوره التدريجى مع باقى الشعوب التى سبقتنا على الطريق". (٧٣)

ونلاحظ بقراءة خطابات عبد الناصر وكتابه "فلسفة الثورة" أنه كان فى هذه الفترة ينفي عمليا وجود الصراع الطبقى، ولم تكن وراء تعبير "طبقات المجتمع" الذى كان يستخدمه دلالة اجتماعية واضحة،وكان المجتمع فى رأيه ينقسم إلى فقراء وأغنياء، أكثر منه الى طبقات.

وكان للروح القومية البورجوازية الصغيرة رغم قصورها،دور إيجابى، إذ أنها

كانت "قومية" الأمة المضطهدة فى مواجهة "قومية" مضطهديه. ولاشك أن النزعة القومية البورجوازية الصغيرة قد ساعدت على تلاحم القوى الوطنية فى المجتمع المصرى - أى الفلاحين والعمال والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة- بل وحتى بعض ممثلى البورجوازية الكبيرة والإقطاع. تلك النزعة التى كانت قوة تتطلع إلى القضاء على السيطرة والنفوذ الأجنبى، وهو الهدف الذى كرست لتحقيقه السنوات الأولى للثورة، ولقد تمثل الدور الإيجابى للنزعة القومية- فيما تمثل - آنذاك فى النضال ضد التعصب الدينى الضيق الأفق للأخوان المسلمين الذى انتشر قبل ثورة ١٩٥٢ الى حد بعيد بين مختلف شرائح المجتمع المصرى. وهنا يكمن الطابع التقدمى "للقومية البورجوازية الصغيرة". فى مصر فى تلك الفترة من الثورة.

وكانت قومية النظام الثورى الجديد فى الأعوام الأولى للثورة قومية مصرية أكثر منها عربية. قومية أحفاد بناةالأهرام، أحفاد الجنود المصريين الذين دكوا جحافل الغزاه من التتار والمغول، قومية ورثة الحماس الوطنى لأحمد عرابى ومحمد عبده وسعد زغلول.

من الخطأ اعتقاد أن ناصر ورفاقه لم يكن لديهم أى أطار أو برنامج عمل عدا الشعارات الرنانة الستة وأن عبد الناصر فى الفترة اللاحقة سار على النهج البرجماتى البحت.

إن لهذا الاعتقاد درجة صغيرة فقط من الصحة. فالأهداف الستة للضباط الأحرار قد حددت بشكل صحيح الطرق الرئيسية للتطور التى كان على الثورة السير عليها لفترة طويلة لاحقة. ولم تكن هذه الأهداف مجرد شعارات، وإنما كانت إطارا سياسيا صيغ بشكل مضغوط. حقا، لم يكن لدى الثوار بالفعل خطة محددة مفصلة للعمل، لكن - فى نفس الوقت- كان لغياب مثل هذه الخطة تأثيره الإيجابى إذ أن التحديد الصارم لاتجاه العمل الثورى كان من الممكن أن يؤدى إلى قيام انجلترا والرجعية بردود فعل حادة. بالإضافة إلى أن ذلك كان سيؤدى حتما إلى الشقاق

داخل القيادة الثورية. وباختصار فإن غياب خطة محددة مفصلة للعمل أعطى للثوار حيزا أوسع للمناورة.

وعدا ذلك، انشغل النظام الجديد حتى يونيو١٩٥٦ بحل القضية الرئيسية - الملحة بالنسبة لكل المصريين - وهى إجلاء قوات الاحتلال الإنجليزى عن الأراضى المصرية والنضال ضد أعداء النظام السياسيين وتثبيت دعائمه. أما المشاكل الداخلية للبلاد والتنمية الاقتصادية الجادة فلم تتمكن الثورة من الإقدام على حلها بعد حتى ذلك الحين.

طابع وخصائص الثورة

من الملفت للنظر قبل أى شىء أن ثورة يوليو لم تلق أية مقاومة تذكر. ولاشك أن السبب يكمن فى تدهور سمعة النظام الملكى الى درجة أنه حتى الدوائر التى كانت تدين له بالكثير، اعتبروا من المستحيل الإقدام على الدفاع عنه. وكان الهم الوحيد لمختلف الأحزاب والمجموعات والشخصيات السياسية، ممثلى كبار ملاك الأرض والبورچوازية، هو احتلال المناصب الحكومية الدافئة، وتلقى الرشاوى، واختلاس أموال الدولة، الأمر الذى أشعل معارك مستمرة بينهم، مما أدى بدوره إلى عجزهم عن توحيد جهودهم للقيام بتحرك مشترك حتى إزاء الخطر الداهم الذى يهدد النظام ككل، بالرغم من أن هذا الخطر كان آتيا من ضباط ثائرين لا يتعدون أقلية ضئيلة وسط ضباط الجيش الذين كان من بينهم أنصار لمختلف الأحزاب السياسية القائمة.

بالإضافة الى ذلك، فقد كان الجميع فى مصر يشعر قبل الثورة بعدة أشهر بأن الملك، الذى كان قد فقد منذ أمد بعيد هيبته، يكثف جهوده محاولا باستماتة التشبث بالسلطة وتركيز مقاليدها أكثر فأكثر فى يديه. ولم ترض أحدا فى البلاد

على الإطلاق فكرة أن يصبح الملك فاروق، المحاط بحاشيته من المغامرين التافهين، حاكما قويا. ولعل الكثير من الشخصيات السياسية للنظام القائم قبل الثورة اعتقدوا فى البداية أن تحرك الجيش سوف يتيح مخرجا ما فى الوضع الناشىء قبل صيف ١٩٥٢. كل ذلك يشهد على الأزمة العميقة التى كان يعيشها النظام الملكى فى مصر عشية الثورة.

لم يكن تكتيك الحذر وعدم الوضوح الذى اتبعه قادة الحركة فى المرحلة الأولى بعد الثورة، والذى أربك أعداء الثورة، خطوة مدروسة فى لعبة متعمدة ذات نطاق واسع وأمد طويل، بل أن هذا التكتيك كان أسلوب التصرف الممكن الوحيد الذى لا مفر منه. قام الضباط الأحرار بالانقلاب، ولم يكن فى نيتهم فى الفترة الأولى إنجاز مهام الثورة، على الأقل بأيديهم هم أنفسهم. ولا مجال للشك فى صدق التصريحات والبيانات الأولى للنظام الجديد التى تتحدث عن الفساد والخيانة التى أدت إلى هزيمة حرب فلسطين، وعن ضرورة تطهير الجيش، وعن أن الجيش سوف يحافظ على النظام والقانون وسيأخذ على عاتقه المسؤولية عن أرواح وممتلكات وكرامة الأجانب فى مصر... الخ، إن هذه الشعارات كان من شأنها أن توحى حتى للملك بأن ما يحدث إنما هو حركة لمجموعة من الضباط تقدم للسلطات مطالبها المهنية. وأزعجت هذه الحركة بالطبع الملك، وكان الخضوع لمطالب الضباط أمرا مهينا له. ورغم ذلك - حسب تصور الملك - كانت لا تزال توجد إمكانية لانقاذ الموقف، ويبدو أن الملك كان يأمل فى استرجاع مواقعه عندما تتهيأ لذلك الفرصة المواتية.

ويبقى فى جعبة الملك وسيلة أخرى - تصور أنها ناجعة - لإعادة الثائرين إلى جادة الصواب ألا وهى إرضاء غرور الضباط المتذمرين. وفى ٢٣ يوليو عرض الملك على اللواء نجيب عصا المارشالية، وفى ٢٥ يوليو وافق الملك على مطالب الحركة واطمأن بذلك نسبيا على نفسه، فكان الإنذار الذي وجه إليه صباح اليوم التالى مفاجأة كاملة له.

وكان اختيار الضباط الأحرار لعلى ماهر كأول رئيس وزراء للنظام الجديد، والذى ظل فى منصبه هذا ٤٧ يوم، دليلا مرة أخرى علي توخيهم الحذر، وعلى ماهر معروف كسياسى انصهر فى بوتقة المكائد. وهو إقطاعى كبير كان يجيد ترتيب أوضاعه داخل القصر، ولذا كان أبعد ما يكون عن رئيس وزراء فى حركة تستهدف معافاة الحياة السياسية بشكل كامل. وتعيينه في هذا المنصب كان مناورة ليس إلا، إذ أن شخصيته المعروفة للملك والإنجليز قد أخفت النوايا الحقيقيةللثوار. بل أنه حظى بدرجة من تعاطف السكان، الذين كانوا، كما يشيرالبراوى، يميلون إلى إسدال الستار على مواقف على ماهر ضد الحياة الدستورية فى البلاد، فى حين كانوا يتذكرون جيدا أنه، بعد توليه منصب رئيس الوزراء بعد الإضرابات التى حدثت فى يناير نفس العام، استطاع فى بحر شهر واحد تنظيم تموين الناس بالمواد الغذائية وتخفيض سعر الكيروسين. (٧٤)

ولما لم تتعد إجراءات الثورة إلغاء الألقاب وإلغاء سفر الوزارة فى الصيف للراحة إلى الإسكندرية، ظل علي ماهر قابعا فى مكانه كرئيس للوزراء، وحين أقدم النظام الجديد علي اتخاذ خطوة جذرية نسبيا مثل إصدار قانون الإصلاح الزراعى، خرج على ماهرالسياسى المحنك من حلبة العمل السياسى.

ولاشك أن الحذر كان مرة أخرى وراء، أن الثورة بعد خلع الملك لم تتجرأ على إعلان قيام الجمهورية مباشرة،ونصبت أحمد فؤاد - الوصى على العرش الذى لم يتجاوز آنذاك عمره الستةأعوام - ملكا للبلاد وشكلت مجلس وصاية من ثلاثة أشخاص. أما إعلان الجمهورية فقد تم فقط بعد حوالى سنة فى ١٨ يوليو ١٩٥٣.

إلا أن الخطر الرئيسى على حركة الضباط الأحرار لم يتمثل فى الملك، وإنما فى احتمال التدخل الأجنبى. فقد كانت انتفاضة الجيش بقيادة عرابى ماثلة أمام أعين الضباط الأحرار. تلك الانتفاضة التى قمعتها القوات الإنجليزية بمباركة الخديوى توفيق. ولقد رأينا سابقا كيف أن الضباط الأحرار امتنعوا عن المشاركة المباشرة فى

ذروة معارك المقاومة الشعبية المسلحة ضد الإنجليز فى منطقة قناة السويس فى الفترة ما بين أكتوبر ١٩٥١ وحتى يناير ١٩٥٢. رغم تعاطفهم مع المقاومة المعادية للإنجليز. ويبدو أن هذا هو ما جعل الإنجليز يعتقدون فى إمكانية المراهنة على رجاحة عقل الجيش المصرى الذى يدرك ضباطه - بالطبع - أن الإمكانيات القتالية للجيش محدودة.

ورغم ذلك ظل السؤال: هل يتسبب تحركهم فى تدخل القوات الإنجليزية؟ ماثلا أمام الثوار عشية الثورة، خاصة وأن القوات الإنجليزية كانت تستطيع الوصول إلى القاهرة فيما لا يزيد عن ساعتين. وكان من الممكن أن يتدخل الإنجليز لو أن الأحداث اتخذت طابعا دمويا، أو هددت أرواح الأجانب وممتلكاتهم، وكان هذا الإحتمال جائزا أيضا فى حالة تعرض حياة الملك للخطر، لذا قام المنتفضون بعد حركتهم مباشرة بدعوة الشعب إلى الهدوء، وتكفلوا بحماية أرواح وممتكات الأجانب ومنعوا المظاهرات أيا كانت، ملوحين بالعقاب الصارم لكل من يقوم بها، خوفا منهم، من تحول المظاهرات الي اضطرابات قد يستغلها أعداءهم، إذ مازالت ذكرى أحداث ٢٦ يناير عالقة بأذهانهم.

وأدرك الضباط الأحرار أن الوزارة المستقلة التى عينها الملك - أى وزارة الهلالى لا تحظى بأى دعم من أى حزب سياسي. وقدروا تقديرا صحيحا تدهور الوضع الأمنى فى البلاد نتيجة الأزمات الحكومية المتلاحقة منذ أكتوبر ١٩٥١، والأهم من ذلك القطيعة الكاملة التى حدثت آنذاك بين انجلترا والوفد، وكان تقديرهم صحيحا أيضا حين تصوروا أن التدخل الإنجليزى المسلح ضد انقلابهم أمر مستبعد إلى درجة كبيرة. ولقد كان بين الأعضاء البارزين لحزب المحافظين البريطانى بالفعل من يدعو لاحتلال مصر، ويقول محمد نجيب في هذا الصدد أن فاروق توجه بعد الثورة مباشرةبطلب إلى السفيرالأمريكى كافرى أن ينقل بدوره إلي الإنجليز رغبة الملك فى أن يقدموا له مساعدة عاجلة، ولم يكتف برد كافرى الذى وعده فقط بضمان حماية

أبناء الأسرة المالكة، وتوجه فاروق إلي قائد القوات البريطانية فى مصر آنذاك الجنرال ويليامز سليم برجاء تأمين خروجه مع أفراد أسرته وحاشيته من مصر. وسرعان ما "طلب الملك فى ندائه الثانى للقائد الإنجليزى احتلال القاهرة، وفتح الأسطول الإنجليزى نيرانه على الإسكندرية إذا تطلب الأمر. وأرسل النداءان، اللذان التقطناهما باللاسلكى من قصر المنتزه إلى منطقة القناة". (٧٥)

إلا أن أحداث الفترة ما بين ٢٣ إلى ٢٦ يناير لم تثر فى الحقيقة قلقا كبيرا لدى السلطات الإنجليزية التى تجاهلت نداءات فاروق إليها. ويمكن القول بثقة كبيرة أن الإنجليز كان يزعجهم أكثر، حزب الوفد الذى شجع إلى درجة ما العمليات "المتهورة" للفدائيين فى منطقة القناة. ومن ناحية أخرى أدرك الإنجليز أن فترة الاضطرابات والسقوط المتلاحق للوزارات المستمرة منذ ٢٦ يناير كانت ستنتهى حتما إما بثورة شعبية شاملة ضد النظام الملكى والوجود الإنجليزى فى مصر، أو ستؤدى إلى قيام دكتاتورية فردية أو جماعية تعتمد بالطبع على الجيش أو البوليس. ومن المستبعد أن يكون الإنجليز قد علقوا آمالا جدية على محاولات الملك لإقامة نظام ملكى مطلق نظرا للانحطاط الأخلاقى الفظيع للملك، وانعدام أى شعبية له فى أوساط الشعب المصرى. فضلا عن خشية الإنجليز من أن يؤدى تدخلهم المسلح إلى ثورة شعبية واسعة النطاق يصعب القضاء عليها، إذ أن القضية - فى هذه الحالة - ستتجاوز مجرد القضاء على الجيش المصرى الضعيف. ومن هنا كان على الإنجليز أن ينظروا إلى انقلاب ٢٣ يوليو كحدث متوقع يجب السعى لاستغلاله لصالحهم.

ويشير معظم المؤلفين الذين كتبوا عن الثورة المصرية إلى أن السفارة الإنجليزية في القاهرة لم تكن تتوقع إطلاقا أحداث ٢٣ يوليو. إلا أن هذا "اللاتوقع" يمكن أن ينطبق فقط على ميعاد قيام الحركة. فقد كانت السفارة الإنجليزية بلاشك على علم بنشاط الضباط الأحرار فى الجيش. خاصة وأن تنظيمهم كان قد كثف نشاطه فى النصف الأول من عام ١٩٥٢ وأصبح يعمل بشكل شبه علنى. فضلا عن أن الإنجليز

كانوا على علم أيضا بأهداف الضباط التى أعلنوها فى منشوراتهم والتى انصبت على ضرورة تطهير البلاد من الوجوه التي تسببت فى كارثة فلسطين وإنهاء الفساد والرشاوى. وفى نفس الوقت كانت المنشورات تتضمن طبعا ضرورة القضاء على الإمبريالية وانتزاع الاستقلال الكامل وإعطاء الشعب حرياته، وإقامة جبهة وطنية من الشخصيات والتنظيمات التى تناضل ضد الإنجليز. إلا أن الفترة تميزت بإدانة الإمبريالية من قبل العديد من القوى السياسية ممن ادعت تبنى الدفاع عن المصالح الوطنية داخل مصر وخارجها (وكانت عمليا مستعدة لبيع هذه المصالح مقابل ثمن رخيص)، ولم يكن معروفا ما إذا كانت هذه الشعارات تنطوى على نوايا جادة.

وخلاصة القول، استقبل الإنجليز الثورة المصرية بحذر ولكن بلا تخوفات شديدة. وأشار راشد البراوى في كتابه "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر" أن الدبلوماسيين الأمريكان والإنجليز سعوا بعد الأنقلاب مباشرة، وقبل أي شىء، للحصول على تأكيدات من قادة الانقلاب بالحفاظ على حياة الملك وعدم المساس بالنظام الملكى. ولقد راعت قيادة الثورة هذه الاعتبارات، وإن كانت قد استجابت للطلب الثانى مؤقتا.

ولقد قابل الأمريكان الانقلاب بتفاؤل شديد يرجع بشكل أساسي إلى تصوراتهم أن استبدال السلطة سيتيح لهم الفرصة، لإقصاء الإنجليز وتوطيد أقدامهم فى مصر. ويشير المؤلفان ج. وس. لاكوتيور. في عبارات توحى بمغزى عميق، إلى وجود شخص أو اثنين من رجال أمريكا بين الضباط الأحرار.

ويقول الكاتب الأمريكي مايلز كوبلا ند فى كتابه "لعبة الأمم" أن ردود فعل الصحافة الأمريكية على الانقلاب كانت ايجابية، إذ أنه جرى بدون إراقة دماء، ولأن الشعب المصرى أيده تأييدا واضحا، ولم يأسف أحد فى البلاد على طرد الملك. "ظهر اللواء محمد نجيب وديعا أنيسا... كما ظهر... الضباط الشبان... على أنهم آمال الشعب وأحلامه. ولم تردد الاذاعات المصرية أيا من البلاغات المثيرة أو البيانات

العنيفة التى كانت ديدن الانقلابات العسكرية فى سوريا، وإنما اكتفت بتعريف الشعب عزمها على تطهير الحكومة من الفساد وإقامة حكم قادر فعال، وإصلاح الأحزاب السياسية، وغير ذلك. ولكن البلاغات كلها لم تتطرق البتة إلى مشكلة فلسطين أو أى ذكر لاسرائيل ولا على الأقل بكلمة واحدة... وأدركوا جميعا أنه أصبح فى حوزتهم على المسرح العالمى لاعب جديد من الطراز الذى بذلوا قصارى جهودهم للعثور عليه، وأن كل ما سيضعوه معا من الخطط سيحظى بنسبة عالية من التعاون المثمر واحتمالية ضئيلة من الخلاف والشجار". (٧٦)

ويسوق نفس الكاتب شواهد على علاقات المخابرات الأمريكية بحركة الضباط الأحرار حتى قبل ثورة يوليو. فيقول أن كيرميت روزفلت الذى كان يعمل فى المكتب الخاص لدالاس وزير خارجية أمريكا انذاك، والذى كان وثيق الصلة بالمخابرات الأمريكية، وصل إلى مصر فى فبراير ١٩٥٢ لإقناع الملك فاروق بضرورة القيام "بثورة سلمية" من فوق، وإذا لم يتسن له تحقيق هذا الغرض عندئذ يجب إيجاد خيارات أخرى، مثل تنصيب شخص وديع يحكم البلاد ليزين واجهة المنزل،أو شخص قوى، أو استنباط صيغة ما تجمع بين هذين الخيارين. إلا أن اتصالات رزوفلت بفاروق لم تأت بنتيجة. وتمكن روزفلت على حد زعم كوبلاند من لقاء ممثلى الضباط الأحرار عبر عملاء المخابرات الأمريكية الذين كانوا على علم بوجود تنظيم سرى بالجيش، وعندما عاد روزفلت إلى واشنطن أبلغ دين أتشيسون - وزير الخارجية الأمريكى آنذاك وكان ذلك قبل الانقلاب بشهرين بأن: "١) لم تعد الثورة الشعبية التى كان يسعى إليها كل من الأخوان المسلمين والشيوعيين... واردة فى الحساب. ٢) لم يعد هناك أى أمل فى إبعاد الجيش عن القيام بالانقلاب قريبا. ٣) إن قادة الانقلاب المحتمل يرفعون شعارات قياسية تخالف ما اقترح كثير من المراقبين الدبلوماسيين، وتجعل منهم وهم فى السلطة طرفا لينا ومرنا فى أى مفاوضات تخوضها معهم... ٤) يجب أن توافق الحكومة الأمريكية على إقصاء الملك فاروق

وربما دفن النظام الملكي نهائيا في مصر. ولا يمنع هذا من... إرسال مذكرة احتجاج رقيقة تفسح المجال أمام السفير كافرى لإظهار قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق. ٥) على الحكومة الأمريكية أن لا تفكر على الإطلاق ببذل أية محاولة بعد وقوع الانقلاب لإقناع العسكريين باعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات وما إلى ذلك... وعليها أن تبنى علاقاتها مع العهد الجديد على أساس أن الحياة الديمقراطية ومؤسساتها يجب إعادة بنائها من جذورها. ٦) وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة التى مهدت للانقلاب، فمن المستحسن أن لا يحاول أى من المسؤولين الأمريكيين أن يفكر بأن الانقلاب انقلابا، بل أنه مجرد حدث داخلى متحرر الى حد ما من نفوذنا، وكل ما علينا أن نقدمه من مساعدة وتأييد هو عدم وقوفنا فى طريقة". (٧٧) وكان لعبد الناصر، على حد زعم كوبلاند، علاقة بالمستشار السياسى للسفارة الأمريكية ليكلاند عبر الصحفى محمد حسنين هيكل،رغم أن الأخير ينفى هذه المعلومات. (٧٨)

ومن الواضح أن الضباط الأحرار، الذين كانوا قد عقدوا اتصالات مع الأمريكان حتى قبل الانقلاب، قد نجحوا فى التوصل إلى اتخاذ الحكومة الأمريكية لموقف عدم التدخل فى شأن الانقلاب. بالإضافة إلى أن الأمريكان نظروا إلى الحركة بشىء من التعاطف مدركين حتمية تغيير النظام فى مصر ولأن الحركة، كما بدا لهم، كانت ستتيح الفرص لتعزيز نفوذهم فى مصر على حساب الإنجليز.

ولاشك أن موقف أمريكا كان عنصرا هاما أخذته انجلترا بعين الأعتبار عندما لم تقدم على اتخاذ إجراءات عنيفة بعد الانقلاب.

وتلخص رد فعل الصحافة العالمية على أحداث يوليو فى مصر، بشكل رئيسى، في اعتبار أن القائمين على الانقلاب هم أناس يعملون على تحقيق مجموعة من المطالب الخاصة بوضع الجيش المصري. وتناولت بعض الصحف اليسارية هذه الأحداث بتحفظ كبير اعتقادا منها بارتباط الانقلاب بدوائر إمبريالية وبالدرجة الأولى

أمريكية، معتمدين فى ذلك على الاتصالات المبكرة لبعض المشاركين فيه بشعارات الدول الغربية.

ومن الضرورى هنا القول أن حركة الضباط الأحرار فى ٢٣ - ٢٦ يوليو هى من حيث الشكل انقلاب قامت به مجموعة صغيرة من الشخصيات التى استولت على السلطة ولم تقم - لبعض الوقت بما قد يدل على أية نية لديهم لإجراء تغييرات جذرية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، ويمكن اعتبار الانقلاب الذى حدث فى ٢٣ - ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بداية الثورة المصرية وأول أحداثها فقط عند متابعة الخطوات اللاحقة للنظام الثورى الجديد فى مصر، وعلى مدار فترة زمنية طويلة. ويؤكد هذا واقع أن الغالبية الساحقة من المشاركين فى هذه الأحداث بل وحتى قادة الأنقلاب لم يكن لديها تصور عن الخطوات الواجب اتخاذها بعد الاستيلاء على السلطة،وعموما ما إذا احتاج الأمرإلى اتخاذ إجراءات ما من قبلهم، خاصة وأنه كان من المفترض تسليم السلطة بعد استيلائهم عليها إلى تنظيم أو بضعة تنظيمات سياسية ممن أثبتت وطنيتها.

وكما أكد التطور اللاحق للأحداث فقد كان هناك احتمال كبير أن يتحول الانقلاب إلى حدث عابر ينتهى بتغيير واجهة النظام السياسى - الاجتماعى القديم. أما فى الحقيقة فلم يكن الانقلاب إلا بداية للثورة.

وأحد ملامح انقلاب ٢٣ يوليو هو أنه كان انقلابا عسكريا صرفا، ولم يجذب المشاركين فيه أيا من الأحزاب أو التنظيمات السياسة القائمة آنذاك إلى مجرى الأحداث، إذا استثنينا المشاركة غير المباشرة لبعض أعضاء "حدتو" و"الأخوان المسلمين". وأكثر من ذلك فقد كان انقلاب ضباط وحسب. أما الجنود وصف الضباط فلم يسع أحد لتفسير أهداف ومهام تنظيم الضباط الأحرار لهم. وحتى أثناء التحرك المسلح أهداف كان الجنود المشاركون مشاركة مباشرة فى الأحداث، ينفذون بلا وعى أوامر ضباطهم الذين كانوا يثقون - بشكل عام - في وطنيتهم ويؤمنون بهم.

ويمكن جزئيا تفسير إهمال الضباط الأحرار لجماهير الجنود، بأن معظم قادة التنظيم بما في ذلك جمال عبد الناصر كانوا يعملون مدرسين في المؤسسات التعليمية العسكرية عشية الانقلاب وقبله بفترة طويلة، وكانت بالتالى علاقاتهم بقواعد القوات المسلحة محدودة للغاية. إلا أن السبب الرئيسى لهذ الظاهرة هو الهوة الواسعة التى كانت تفصل بين الجنود والضباط وبين الإنسان المتعلم والبسيط فى مصر.

لم تشارك جماهير الشعب المصري أية مشاركة فى حركة الجيش، بل إنها كانت محرومة حتى من إمكانية التعبير عن رأيها فيما يحدث حولها، إذ منعت المظاهرات والاجتماعات بعد الثورة مباشرة. ولاشك أن الإجراءات الأولى للسلطة الجديدة، بما فى ذلك طرد الملك،قد قوبلت بحماس كبير من قبل الكادحين المصريين. غير أن استمرار بقاء السلطة فى أيدى العسكريين، فى ظل حالة الطوارىء الصارمة التى أعلنت فى بداية ١٩٥٢، أثارتخوفات شديدة لدى الأوساط التقدمية المصرية.

وكان منع التظاهر والتجمهر- كما أشرنا سابقا- وليد التخوف من حدوث اضطرابات قد تستغلها القوى الإمبريالية للتدخل بحجة القضاء عليها. إلا أن هذا أحد وجهى العملة وحسب، أما الوجه الأخر أو السبب الأعمق لمنع التظاهر والتجمهر فهو عدم ثقة قادة الانقلاب فى الجماهير المصرية، والأستخفاف إلى درجة ما بدورها، وعجز قادة الانقلاب عن جذب الجماهير المصرية إلى صفوفهم. الأمر الذى أضعف بلاشك مواقع الثوار. ولفهم خلفيات هذا الوضع يجب الاشارة أولا إلى: أن حركة الضباط الأحرار عند القيام بالتحرك - الذى فرضته إلى حد بعيد الظروف القائمة آنذاك - لم تكن عمليا قد نضجت بعد، بل كانت فى الطور الأول من تطورها، وبرنامجها لم يكن قد اكتملت معالمه بعد، وانحصر فى عدة شعارات وطنية ومعادية للإمبريالية. ويعد هذا أساسا أيضا لفهم المرحلة اللاحقة الصعبة التى عاشتها الثورة المصرية منذ عام ١٩٥٢. وهى فترة شهدت صراعا ضاريا بين قادة الانقلاب أنفسهم

من ناحية، وبينهم وبين القوى السياسية الأخرى من ناحية ثانية حول القضايا الرئيسية لتطور البلاد. ثانيا: كانت الحركة الوطنية للتحرر الوطنى (حدتو) أكبر تنظيم ماركسى آنذاك لاتزال تخطو أولى خطواتهاعلى الطريق نحو بناء علاقاتها مع جماهير الكادحين. وكان لحدتو ممثلون بين الضباط الأحرار، غير أن تأثيرهم على سير الأحداث لم يكن حاسما. وكان "الأخوان المسلمون" التنظيم الدينى المتعصب، هو التنظيم الوحيد الذى حظى بالفعل بشعبية واسعة فى أوساط الكادحين،وإن يكن بشكل خاص بين تلك الأوساط الأكثر تخلفا والأقل وعيا، والتى شكلت غالبية عددية بين أوساط الكادحين بسبب المسار المشوه لتطورالبلاد آنذاك. ولقد تسببت، بالطبع، محاولات بعض قادة الضباط الأحرار قبل الثورة وبعدها إقامة علاقات مع الأخوان المسلمين وكسب تأييدهم فى اثارة شكوك القوى الديمقراطية التقدمية ليس فى مصر فقط بل وفى العالم كله.

إن الاستياء الجماهيرى الواسع من النظام الملكى، والإحباط وفقدان الثقة فى الأحزاب السياسية التقلدية وبعض القادة السياسيين، ورياح الثورة الشعبية، شكل كل هذا بلاشك تربة خصبة لحركة الضباط الأحرار. ومع ذلك فقد اعتمد النظام الثورى الجديد بشكل رئيسى على الجيش وعلي جهاز البوليس القديم، الذى سرعان ما أحكم الضباط الأحرار سيطرتهم عليه. لقد كانت الثورة فى مراحلها المبكرة دكتاتورية عسكرية سافرة لمجموعة من الضباط بلا سند جماهيرى منظم. ولاشك أن هذا الوضع كان لا يمكن إلا أن يولد موقفا سلبيا لدى معظم القوى التقدمية والديمقراطية فى مصر من النظام الجديد.

كان عبد الناصر هو المنظم الحقيقى والملهم لحركة الضباط الأحرار. ولا شك أن عبد الناصر هو الذى قام بوضع خطة ٢٣ يوليو بشكل سريع وبدقة. وأنه هو أيضا الذى كان وراء الخطوات الحذرة والهادفة للقيادة الثورية، والتى أدت إلى أولى إنجازات الثورة- أى الاستيلاء على السلطة وطرد الملك مع تجنب تدخل قوات

الاحتلال الإنجليزى، وكان ذلك عبر مجموعة من الخطوات الدبلوماسية. ومع ذلك ظل عبد الناصر قبل الانقلاب ولفترة طويلة بعده فى الظل، رغم أنه لم يتوقف عن تولى قيادة الثورة. وأصبح اللواء محمد نجيب الوجه الذى تحول إلى رمز للثورة والذى تعجلت الدعاية- وبإفراط شرقى- فى تقديمه للجمهور كقائد حقيقى للحركة. ويعود هذا إلى أن عبد الناصر آنذاك لم يكن واثقا للنهاية فى قدراته على تمثيل الثورة المصرية داخل البلاد وأمام العالم الخارجى. ولم يكن قد حان الوقت بعد، الذى أضحت فيه خطاباته تشعل حماس ملايين المستمعين إليه. ولم يكن الضابط ذو الخامسة والثلاثين ربيعا قد اكتسب بعد الخبرة السياسية التى تؤهله للقيام بهذا الدور.

وبدا اللواء نجيب العسكرى اللامع، المشهور بشجاعته ووطنيته مناسبا بما فيه الكفاية لتولى دور الزعيم الوطنى. فقد كان نجيب مثقفا ثقافة واسعة قادرا باستمرار على التصرف فى غير تكلف، وكان يتحدث الإنجليزية والفرنسية والإيطالية واليونانية وعلى معرفة بسيطة بالروسية. كل هذا جعل منه شخصية ذا وزن خارج مصر. بيد أن نجيب من ناحية أخرى لم يكن ذا خبرة سياسية كبيرة، وتصور مجلس قيادة الثورة أن بمقدوره توجيهه بلا مقاومة تذكر من ناحيته، وكان هذا خطأ كاد يؤدى كما سوف نتأكد من ذلك لاحقا إلى عواقب وخيمة.

الفصل الثالث

معركة توطيد دعائم النظام الجديد

الخطوات الأولى للنظام الجديد

إذن، استولى الثوار على السلطة. لكن ما العمل بعد ذلك؟ لم يكن لدى الضباط الأحرار رأى موحد بهذا الصدد. لقد كانت الثورة حتى هذه الآونة موجهة ضد الملك فاروق والمحيطين به (ولم تكن شكليا حتى ضد النظام الملكى) وضد حكومة الهلالى والقيادة العليا للجيش. ولم تتجاوز الخطوات الأولى للنظام إلغاء الألقاب والرتب المدنية مثل البيه والباشا (فى ۳۰ يوليو ۱۹٥۲) "حيث كانت ألقابا أجنبية ليس لها طابع ديموقراطى"، وفى حل البوليس السياسى التابع للقصر (فى ۱ اغسطس ۱۹٥۲)، والعفو عن كل المتهمين بإهانة الملك (فى ۲ اغسطس ۱۹٥۲)، وفى ۱۱ أغسطس بدأ تطبيق قواعد خاصة للحد من السفر وتحويل الأموال إلى الخارج، وزيادة الضرائب على الدخل التجارى وغيره من الدخول كجزء من سياسة

التقشف الاقتصادى التى ساعدت حتى عام ١٩٥٤ على تقليص العجز الضخم فى ميزانية الدولة. (٧٩)

وتشير إحدى المنشورات الأولى للثوار إلى أن الجيش سيعود إلى ثكناته بعد تأدية واجبه. الأمر بدا وكأنه يفتح آفاقا جديدة أمام الأحزاب السياسية البورجوازية وبعض القيادات السياسية. ولا شك أن على ماهر قبل عرض الضباط الأحرار برئاسة الوزارة مضمرا الحفاظ على النظام البورجوازى الاقطاعى بلا مساس، فى مقابل إزاحة الملك.

وبدعوة من الثوار عاد فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ قائدا الوفد مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين وقدما تهنئة مخلصة إلى اللواء محمد نجيب بانتصار الثورة، إذ كان خلع الملك فى تصورهما من شأنه فقط تعزيز مكانة الوفديين. ولم يشكا أبدا فى انتصار الوفد فى الانتخابات القادمة. وانخرط الوفديون فى حملات لإقناع الرأى العام المصرى بأنهم "سادة الموقف سواء إن شاءت الثورة أو أبت" وبأن مستقبل الثورة رهن أيديهم. (٨٠) وأصيب الضباط الأحرار بإحباط شديد منذ أول لقاء لهم مع قادة الوفد، ويكفى الإشارة إلى أن النحاس قد بدأ حديثه مع محمد نجيب قائلا: أنا، زعيم الـ ١٨ مليون (أى تعداد سكان مصر آنذاك) (٨١)، أرحب بزعيم الـ ٦٠ الف (أى عدد الجيش المصرى). (٨٢).

وكان الضباط الأحرار قد وجهوا مباشرة صباح ٢٣ يوليو دعوة مماثلة إلى مرشد الأخوان المسلمين الشيخ حسن الهضيبى، وكان الكل يعلم بالعلاقات والصلات القديمة بين الضباط الأحرار والأخوان المسلمين. وتعيين على ماهر رئيسا للوزراء، وهو الذى سعى فى فترة رئاسته القصيرة فى بداية العام إلى إقامة علاقات وثيقة مع الأخوان المسلمين، جاء هو أيضا ليؤكد أن الأخوان المسلمين كان لديهم الحق فى المراهنة على تعزيز دورهم فى الحياة السياسية للبلاد.

وشاركت حدتو، كما أسلفنا، فى الانقلاب مشاركة نشيطة وانخرط بعض

أعضائها على أساس شخصى فى صفوف تنظيم الضباط الأحرار- وساهم أحمد فؤاد- احد قادة حدتو- فى وضع قانون الإصلاح الزراعى. ولكن ما إن مضت الأيام الأولى للانقلاب حتى بدأت تدب الخلافات بين مجلس قيادة الثورة وحدتو. ونادى قادة الضباط الأحرار باتخاذ إجراءات صارمة (تجلت بشكل بارز فى أحداث كفر الدوار). أما حدتو فطالبت بالديمقراطية الحقيقية للجماهير الشعبية. واتخذت هذه الخلافات طابعا حادا مع بداية عام ١٩٥٣، إذ نادت حدتو بحرية الأحزاب التقدمية الديمقراطية، وتقدمت بطلب للسماح بتأسيس حزب التحرر الوطنى الديمقراطى، ورفض هذا الطلب. ومع أواسط ١٩٥٣ اتخذت الخلافات بين مجلس قيادة الثورة وحدتو طابعا أكثر سفورا، وشن المجلس أول حملة له ضد الشيوعية.

لم تكن هناك وحدة داخل مجلس قيادة الثورة نفسه. ولقد عبر الانقلاب فى المرحلة الأولى عن مصالح الثورة المعادية للإمبريالية والإقطاع، أو بكلمات أخرى مصالح البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة والفلاحين الذين لم يكن بوسعهم إلا الترحيب بطرد الملك وأعوانه من جوقة الجشعين الأنذال، ممثلى النظام الاقطاعى الذى عفى عليه الزمن. ووضع الضباط الأحرار نصب أعينهم أهدافا عامة مثل: تعزيز استقلال البلاد، والنضال ضد الإمبريالية وإقامة مجتمع عصرى متطور. وكانوا يتصورون أن حركتهم تمثيلا للمصالح الثورية للمجتمع. غير أنهم تأكدوا بعد الانقلاب أن حركتهم هذه فى حد ذاتها لا تكفى لتحقيق هذه الأهداف وأن عليهم "النضال ضد شبكة كاملة من العلاقات المتبادلة". (٨٣)

كيف؟، وبأى وسائل وطرق يمكن أن يتحول هذا الانقلاب إلى ثورة؟ ضم الضباط الأحرار إلى صفوفهم أشخاصا من ذوى وجهات النظر السياسية المتباينة، فضلا عن أن ضعف خبراتهم السياسية أدى إلى تغيير بعضهم أكثر من مرة وجهات نظرهم السياسية وتوجهاتهم الطبقية. وهذا ما يفسر سلسلة الخطوات غير المتسقة فى المرحلة الأولى من الثورة المصرية، رغم أن الثورة بشكل عام كانت تخدم مصالح

البورجوازية الوطنية المصرية. وظل الإصلاح الزراعى لوقت طويل هو المظهر التقدمى الوحيد من بين النتائج الاقتصادية والاجتماعية التى تمخضت عنها الثورة.

ودارت مناقشات ساخنة بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول ما إذا كان يجب الاعتراف بالبرلمان الوفدى أو الإعلان عن انتخابات جديدة، وفى النهاية قرروا إجراء انتخابات عامة جديدة خلال الستة أشهر اللاحقة.

وراهن قادة الثورة على أن الانقلاب سيحظى مباشرة بتأييد قادة العمل السياسى الوطنى ذوى الشأن، إلا أن خيبة الأمل كانت فى انتظارهم. وكتب عبد الناصر فى هذا الصدد عام ١٩٥٤ قائلا: "وأنا اشهد أنه مرت على بعد يوم ٢٣ يوليو نوبات اتهمت فيها نفسى وزملائى وباقى الجيش بالحماقة والجنون الذى صنعناه فى ٢٣ يوليو...

لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير...

وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير... ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو...

قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير.. وطال انتظارها..

لقد جاءتها جموع ليس لها آخر... ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال!

كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة، وفلولا متناثرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير".(٨٤) ويستطرد عبد الناصر قائلا: أن الضباط الأحرار كثيرا ما توجهوا إلى القادة السياسيين ذوى الخبرة للتشاور معهم، فسمعوا فقط اتهامات

يوجهها كل طرف إلى خصمه، مطالبين الثورة بالانتقام لهم من أعدائهم: "وكثيرا ما كنت أقابل كبراء- أو هكذا تسميهم الصحف- من كل الاتجاهات والألوان، وكنت أسأل الواحد منهم عن مشكلة ألتمس عنده حلا لها، فلم أكن أسمع إلا "أنا"...

مشاكل الاقتصاد "هو" وحده يفهمها، أما الباقون جميعا فهم في العلم بها أطفال يحبون.

ومشاكل السياسة "هو" وحده الخبير بها أما الباقون جميعا فما زالوا في "ألف باء" لم يتقدموا بعدها حرفا واحدا.

وكنت أقابل الواحد من هؤلاء، ثم أعود إلى زملائي فأقول لهم في حسرة:

- لا فائدة.. هذا رجل لو سألناه عن مشكلةتصيد السمك في جزائر هواي لما وجدنا عنده جوابا إلا كلمة "أنا".. !" (٨٥) ومن الواضح جدا أن عبد الناصر لم يتجه إلى جماهير الكادحين والتنظيمات اليسارية للحصول إلى دعمها بل اتجه نحو القوى القومية البورجوازية.

وفي نفس الوقت أفسدت أحداث مصنع النسيج في كفر الدوار، ولفترة طويلة، العلاقات بين النظام الجديد والقوى اليسارية. ففي ١٢ اغسطس ١٩٥٢ قامت مجموعة من العمال أعضاء النقابات بمظاهرة أمام مبنى الإدارة بالمصنع تطالب برفع الأجور وعزل بعض الموظفين الإداريين، وأعلنت النقابة في اليوم التالي الإضراب.

وخطب القائدان النقابيان مصطفى خميس ومحمد حسن البقري أمام العمال الذين انضم إليهم فلاحو القرى المجاورة. وهتف المجتمعون: "عاش الجيش الثوري، عاشت ثورة الشعب" وفجأة اشتعلت النيران في ورشتين من ورش المصنع. وفتحت القوات التي وصلت من الاسكندرية النيران على العمال فقتل ثمانية أشخاص وجرح أكثر من عشرين. واعتقل مئتين من العمال وحكمت المحكمة العسكرية على خميس والبقري بالاعدام. (٨٦) وظل مجلس قيادة الثورة يناقش هذه القضية طوال الليل، ودعت غالبية الأعضاء (٨٧) إلى المصادقة على الحكم بالإعدام الذي كان قد نفذ

بالفعل.

وتؤكد أحداث كفر الدوار أن مجلس قيادة الثورة كان يخشى الحركة الشعبية وكان مستعدا للقضاء عليها باستخدام القمع الدموى، ومن ناحية أخرى أوضحت أحداث كفر الدوار أن الثورة لن تستطيع التقدم إلى الأمام بدون حل المشاكل الاجتماعية. ويشير أنور عبد الملك إلى أن "انقلاب الضباط الأحرار وخلع الملك فاروق قد هز القلوب وأثار المخيلات. وفى المناطق الريفية بدأ الحديث عن الإصلاح الزراعى". (٨٨)

الإصلاح الزراعى

أدرك الضباط الأحرار حتى قبل وصولهم للسلطة أن إجراء الإصلاح الزراعى قضية أصبحت ملحة منذ زمن بعيد. وبعد انقلاب ٢٣- ٢٦ يوليو أضحى الإصلاح الزراعى خطوة سياسية تستكمل منطقيا الضربة التى ألحقت بالنظام الملكى وكبار ملاك الأرض.

أصدر مجلس قيادة الثورة قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ووضع القانون بشكل رئيسى أعضاء المجلس خالد محيى الدين ويوسف صديق بمشاركة المحامى أحمد فؤاد وكل من راشد البراوى وسيد مرعى.

وبموجب هذا القانون أصبح حجم ملكية الأرض لا يزيد عن ٢٠٠ فدان باستثناء الملاك والشركات التى تقوم باستصلاح الأراضى. أما ملاك الأرض ممن كان لديهم ما لا يقل عن طفلين فسمح لهم القانون بزيادة قدرها ١٠٠ فدان. وكان يتم تعويض ملاك الأرض.. "ممن يشملهم القانون بسندات حكومية قابلة للتداول مقابل الأرض المنزوعة منهم. وحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة إيجاره التى كانت تساوى سبع مرات قيمة الضريبة على الأرض. وتحمل السندات المعطاة للملاكين فائدة سنوية

قدرها ٣٪ لمدة ٣٠ سنة وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الأراضي البور". (٨٩) وكان ملاك الأرض في المحصلة النهائية يحصلون على تعويضات أقل بكثير من القيمة الفعلية للأرض، فكان التعويض النقدي عن فدان واحد بموجب القانون يتراوح ما بين ١٤٠ إلى ٢٨٠ جنيه مصري في حين كان يساوي في السابق من ٤٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه مصري.

وكانت الأراضي التي صودرت بموجب القانون توزع "على الفلاحين خلال خمس سنوات.. وجعل الحد الأعلى للأرض المباعة للفلاح ٥ فدادين يدفع ثمنها خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣٪ سنويا زيادة على رسم إضافي يبلغ ١٥٪ من مجموع سعر الأرض لسد نفقات نزع وإعادة توزيع الملكية" (٩٠) وكانت الاقساط السنوية التي يدفعها الفلاحون أقل بكثير من ثمن إيجار الأرض الذي كانوا يدفعونه سابقا لمالك الأرض.

وحتى بداية عام ١٩٦٢ أعيد توزيع ٦٤٥٦٤٢ فدانا (أي ١٠٪ من مجموع الأراضي المزروعة آنذاك) على ٢٢٦٠٠٠ عائلة. وكانت الدولة قد حصلت على ٢٧٥٤٨٠٠ جنيه مصري عام ١٩٥٥ عن الأراضي التي لم توزع بعد والتي كانت الحكومة تؤجرها للفلاحين. وهكذا تحولت الدولة عمليا إلى أكبر مالك للأرض في مصر. ووصل عدد ملاك الأرض الذين صودرت أراضيهم ١٧٨٩ مالك.

وكان تخفيض قيمة إيجار الأرض من أهم نتائج الإصلاح الزراعي، إذ أن الحد الأعلى الجديد (وهو ما لا يزيد عن سبعة أضعاف الضرائب على الأرض) كان أقل بكثير من القيمة السابقة.

وفي يناير ١٩٥٥ انخفضت المبالغ المحصلة عن إيجار الأراضي ٤٠٪، وارتفع دخل الفلاحين المستأجرين للأرض ارتفاعا ملحوظا. وانتفع أربعة ملايين فلاح من قانون الإصلاح الزراعي (وفق المصادر الرسمية آنذاك).

ولم يتضمن قانون الإصلاح الزراعي أية إجراءات خاصة بالأراضي التي كان

يملكها الملك. وصدر فى ١٩٥٣/١١/٨ قانون خاص عن ملكية أبناء أسرة محمد على، تقرر بموجبه نزع ملكية هذه الأراضى بدون أية تعويضات.(٩١)

وأدى الإصلاح الزراعى إلى تغييرات هامة فى التناسب بين ملاك الأرض من حيث حجم الأرض الواقعة فى حوزتهم. فكان ......٢٦ فلاح يملكون أقل من ٥ أفدنة، وبعد القانون أصبح فقط ......٢ يملكون أقل من ٥ أفدنة. وتبقى فى أيدى كبار ملاك الأرض الذين امتلكوا قبل ذلك ٨٠٪ من كل الأراضى المزروعة، ٩ر٥٪ من هذه الأراضى. (٩٢)

وواجه قانون الإصلاح الزراعى مقاومة شديدة من رئيس الوزراء- آنذاك- على ماهر الذى طالب بجعل الحد الأعلى لملكية الأرض ..٥ فدان. ومن الملفت للنظر أن حزب الوفد اقترح فى اغسطس ١٩٥٢ نفس الحد الأعلى لملكية الأرض. واضطر على ماهر إلى تقديم استقالته (٩٣) وحل محله اللواء محمد نجيب.

إن الإصلاح الزراعى بذلك الشكل الذى أعلن فى سبتمبر عام ١٩٥٢، وقانون مصادرة ممتلكات أسرة الملك قد قوضا الموقع الاقتصادى "لأصحاب مصر" من أضخم ملاك الأرض مثل الملك (٥٥ ألف فدان) والبرنس يوسف كامل (١٦ الف فدان) والبدراوى عاشور (٩ آلاف فدان)... الخ. ومع ذلك فإن ملكية ..٣ فدان للأسرة (بعد القانون) كانت ملكية كبيرة نسبيا.

ولا شك رغم ذلك أن الإصلاح الزراعى اتسم بأهمية سياسية بالغة، خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أنه كان الخطوة الأولى على طريق القضاء على الملكية الخاصة الكبيرة للأرض، والذى أدخلت عليه تعديلات فى سبتمبر ١٩٥٨، وتطور هذا الاتجاه بإصدار قانون الإصلاح الزراعى الجديد عام ١٩٦١ والذى يحدد ملكية الأرض ب ..١ فدان للشخص و..٢ فدان للعائلة. أما فى عام ١٩٦٩ فوصلت ملكية الشخص للأرض ٥٠ فدان ومئة فدان للعائلة.

ولم يبد الإقطاعيون المصريون مقاومة ملحوظة لإجراء الإصلاح الزراعى، باستثناء المقاومة المسلحة للإقطاعى عدلى لملوم.

وتتضح من ناحية آخرى أهمية الإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ إذا نظرنا إليه فى

وحدة مع حل الأحزاب السياسية القديمة التى كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرستقراطية الريفية. لقد حرم هذان الإجراءان كبار ملاك الأرض من دورهم الذى طغى علي الحياة السياسية في مصر قبل ثورة ١٩٥٢.

النظام الجديد وعلاقاته بالأحزاب السياسية

رحبت الأحزاب السياسية البورجوازية فى مصر، كما ذكرنا سابقا، بثورة ٢٣ يوليو، ونشرت هذه الأحزاب فى الفترة ما بين ٢٨ يوليو إلى ٥ أغسطس بيانات تعبر فيها عن تأييدها الكامل لحركة العسكريين. غير أن المعركة اللامبدئية التى اندلعت بين هذه الأحزاب وافتقار برامجها السياسية لأى نقاط محددة تساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية للثورة، كل هذا ساهم فى ترجيح كفة فكرة مجلس قيادة الثورة لإقامة ديكتاتوريته الخاصة.

وهكذا أعلنت القيادة العامة للجيش فى بيان لها بتاريخ ٣١ يوليو ضرورة إجراء تطهير كامل لجهاز الحكومة والأحزاب، (٩٤) وأن الجيش لن يتورع عن استخدام القوة إذا لم تخضع الأحزاب السياسية لقرار القيادة العامة هذا. (٩٥)

وفى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ صدر قانون الأحزاب السياسية الذى نص على قيام الأحزاب بتطهير نفسها. وشهدت الأحزاب الصغيرة ذات الهياكل التنظيمية الضعيفة مثل السعديين والأحرار الدستوريين مباشرة انقسامات. واعتزل بعض اعضائها الحياة السياسية، فى حين بدأ البعض الآخر فى التعاون مع النظام الجديد. وأيد الجناح اليسارى، وأصبح رئيس الحزب فتحى رضوان لاحقا من القادة البارزين للثورة.

ووجهت الضربة الرئيسية بالطبع لحزب الوفد باعتباره أكثر الأحزاب تأثيرا فى الحياة المصرية، وخاصة وأن الوفد استمر فى ترديد ادعاءاته بأنه التنظيم السياسى الوحيد الذى يمثل مصالح كل الأمة المصرية. ولم يكف النحاس عن ترديد: "أن الوفد

هو الشعب". وكان من الطبيعى أن يسعى مجلس قيادة الثورة لدحض هذه الادعاءات، الغرض الذى تم من أجله تنظيم جولة للواء نجيب فى مناطق الدلتا حيث كان للوفد شعبيته الواسعة، وقوبل رئيس مجلس قيادة الثورة بحماس شديد حتى فى المراكز التقليدية للوفد مثل طنطا وسمنهود مسقط رأس النحاس. وعبر الشعب عن سعادته بالثورة وتمنياته بأن يكون النظام الجديد بداية لحياة أفضل، الأمر الذى كان يعكس فى نفس الوقت استياء الشعب المصرى من النظام القديم وهيكله السياسى وأحزابه وبشكل خاص حزب الوفد وزعيمه النحاس الذى ظل يتصور أن لديه قدرات فائقة على التأثير على الشعب. وأدرك مجلس قيادة الثورة أنه يملك كافة الإمكانيات للصراع المكشوف ضد الوفد الذى بالغ بشدة فى قدراته ونفوذه.

اعتقل الضباط الأحرار السكرتير العام لحزب الوفد فؤاد سراج الدين وعشرات من القادة السياسيين للنظام السابق. واختار الوفد عبد السلام فهمى جمعة رئيسا له بدلا من النحاس بضغط من مجلس قيادة الثورة. ومع ذلك ظل النحاس القائد الروحى للحزب. وقام مجلس قيادة الثورة بعد ذلك بتجميد أموال الحزب التى بلغت مائة ألف جنيه مصرى. وأثبتت هذه الإجراءات- التى اهانت الوفد وقوضت تأثيره- للرأى العام المصرى أن الوفد كان أضعف من أن يتصدى بنجاح لحركة الضباط. وطالب وزير الداخلية فى ٢١ سبتمبر مصطفى النحاس "الامتناع عن مزاولة أى نشاط سياسى".(٩٦)

ووجهت الضربة القاصمة للأحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ بإعلان الحكومة حل جميع الأحزاب السياسية "للعهد الفاسد لفاروق". واستعدادا لهذه الخطوة أعلنت الحكومة تحريم النشاط السياسى فى الجامعات والمعاهد العليا فى ١٤ اكتوبر ١٩٥٢ إدراكا منها لشعبية الوفد بين شباب الجامعات. وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ أعلن رسميا قيام فترة أنتقال تستمر ثلاث سنوات يتم اثنائها إقامة "حكم ديمقراطى دستورى سليم". وأعلن نفس البيان الذى أصدره القائد العام للقوات

المسلحة عن "حل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب بدلا من أن تنفق في بذر بذور الفتنة والشقاق". "ومنذ اليوم- أعلن القائد العام- لن أسمح بأى عبث أو إضرار بمصالح الوطن وسأضرب بمنتهى الشدة على كل من يقف فى طريق أهدافنا". (٩٧)

واشتد فهم الضباط الشباب المغرمين بأنفسهم للسلطة، وتبع ذلك منطقيا البطش بالأحزاب السياسية التى كانت لا يمكن إلا أن تتخذ موقف المعارضة من الضباط الذين كانوا قد قرروا نهائيا الإبقاء على مقاليد الحكم فى أيديهم. ولم يلتق طريق الديمقراطية الليبرالية مع مهمة الاحتفاظ بالسلطة.

وتجلى تأزم العلاقات بين مجلس قيادة الثورة والأحزاب السياسية بشكل خاص عند مناقشة قضية الإصلاح الزراعى الذى كان من غير الممكن لهذه الأحزاب قبوله، إذ أن ذلك من شأنه أن يتناقض تناقضا جوهريا مع مصالحها الطبقية. "كان الوفديون فى موقف عصيب، فإما القبول بالقانون أو رفضه. وفى كلا الحالتين كان ينتظرهم الاخفاق. فلو قبل الوفديون القانون لفقدوا نفوذهم كملاك أراضى، ولو رفضوه لفقدوا شعبيتهم". (٩٨)

ورافق الخطوات السياسية ضد الأحزاب استخدام العنف، وأعيد فتح أبواب المعتقلات التى زج فيها ١٤٤ من مختلف الأحزاب البورجوازية و٤٨ شيوعيا و٣٩ بتهمة "الاتصالات مع جهات أجنبية". وفرضت رقابة صارمة على الصحف. وكثرت حالات الفصل من العمل لكل الذين حامت حولهم شكوك النظام، ودون تقديم أى تفسير أو إجراء أى تحقيقات معهم.

ألحق مجلس قيادة الثورة ضربته هذه بالأحزاب السياسية بدون تمييز وبلا اكتراث بقضية: من هى القوى التى تمثل هذه الأحزاب مصالحها الطبقية؟ وماذا كان موقفها من نظام الملك فاروق والاحتلال الانجليزى؟ وكان تحريم نشاط جميع الأحزاب يعنى فى جوهر الأمر إقامة سلطة مجلس قيادة الثورة المطلقة. وكان من الضرورى بطريقة

ما شغل الفراغ السياسى الذى نجم عن حل الأحزاب. فترتب على مجلس قيادة الثورة إقامة تنظيم سياسى جماهيرى يمكن للمجلس التحكم فيه والاعتماد عليه. فأعلن قيام هيئة التحرير فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ وكانت مدعوة للقيام بهذا الدور. لم تكن هيئة التحرير حزبا، وعجز شعارها " الاتحاد والنظام والعمل" (٩٩) عن حل محل البرنامج السياسى، وكان هلاميا للغاية، قاصرا حتى عن أن يرسم الملامح العامة للإطار الأيديولوجى لهذا التنظيم. ولم يضع التنظيم أية صياغات حول حقوق معينة أو واجبات واضحة لأعضائه. وفتح أبوابه لجميع المواطنين، فكان أول من انخرط فى صفوفه بحماس العناصر المعادية للنظام التى راهنت على استخدامه لتحقيق أغراضها. واتخذ التنظيم طابعا هلاميا للغاية حتى أنه لم يستفد منه لا الأعداء ولا الأصدقاء. "ولم يكن يعرف احد، بما فى ذلك مؤسسو التنظيم أنفسهم، معرفة واضحة ما الفرق بين الانضمام وعدم الانضمام للتنظيم". (١٠٠)

ووفقا لبعض المصادر الرسمية ضمت المنظمة حوالى ٢ مليون عضو ويقول أحمد حمروش: "كما أن قبضة الجيش فيها كانت واضحة، وتبين أنه على قدر ما هزت حركة الجيش قواعد النظام المنهار... على قدر ما وقفت حائلا دون اندفاع الطبقات العاملة نحو إحداث تغييرات جذرية أو ديمقراطية فى المجتمع. وأثبتت حركة الجيش بذلك أنها نبتت فعلا من الطبقة الوسطى (البورجوازية الصغيرة) وأنها عملت على خدمة طبقتها وترسيخ قواعدها...

وبقدر ما استغلت الطبقة الإقطاعية الطبقة الوسطى فى خدمتها.. بقدر ما بدأت الطبقة الوسطى تستغل مظاهر التأييد من الطبقة العاملة والفلاحين فى تثبيت أقدامها. (١٠١)

لم يكن الضباط الأحرار كما أشرنا سابقا يؤمنون بالجماهير الشعبية، بل كانوا يخشون نشاطها السياسى. ولهذا كانت كل محاولات النظام الثورى لتأسيس تنظيمات سياسية جماهيرية، بداية من هيئة التحرير وانتهاءا بالاتحاد الاشتراكى

العربى، إما محكوم عليها بالفشل الذريع أو أنها أدت فى أحسن الأحوال إلى قيام جهاز بيروقراطى خامل لا يتعدى كونه كمالة عدد لجهاز الدولة لاضفاء مظهر الديمقراطية على النظام.

موقف طبقات المجتمع المصرى من الثورة

اتضح منذ الخطوات الأولى للثورة أنها موجهة ضد الملك وأكبر ملاك الأرض الذين شكلوا القمة الحاكمة للنظام السابق. وظل ملاك الأرض، بشكل عام، كبارهم ومتوسطيهم، إلى ذلك الحين يحدوهم الأمل فى ألا يتعدى الأمر إجراء الإصلاح الزراعى بالشكل الذى أعلن عنه فى ٩ سبتمبر ١٩٢٥ والذى ترك بحوزتهم ثروات كبيرة ووفر لهم إمكانيات التحايل على تنفيذ القانون. إلى أنهم لم ينتظروا خيرا من النظام الجديد وعقدوا أمالا على أن حكم هؤلاء "الصبية المشاكسين فى الملابس العسكرية" لن يستطيع الصمود طويلا. وكان من الصعب عليهم تصديق أن البلاد ممكن أن تستغنى طويلا عن القادة السياسيين للأحزاب التقليدية، وبدا لهم الواقع الثورى مشهدا مزعجا وحسب.

أما البورجوازية الكبيرة والمتوسطة فنظرت بارتياح إلى القضاء على النظام القديم والإجراءات الأولى للضباط الأحرار. (رغم أن هذه المشاعر لم تكن صافية، إذ لم يكن من النادر- كما أشرنا سابقا- أن يرتبط الرأسمال المصرى ارتباطا وثيقا بملكية الأرض).

وقف النظام الملكى، كما أسلفنا، حجر عثرة أمام تطور الرأسمالية المصرية. وبلغ متوسط الضرائب المباشرة على المؤسسات الصناعية قبل ١٩٥٢، ٢.٠ مليون جنيه مصرى فى السنة. فى حين لم تتجاوز الضرائب المباشرة على الزراعة ٣ مليون جنيه مصرى، فى نفس الوقت الذى زاد فيه صافى الدخل من الزراعة ٤ مرات عن صافى

الدخل من الصناعة. غير أن البورجوازية المصرية كانت تخشى قيام الضباط الأحرار بنزع الملكية الكبيرة، خاصة وأن أحد أهداف الثورة كان "القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم". الأمر الذى أثار قلق البورجوازية، ولذا كان استبدال سلطة مجلس قيادة الثورة بسلطة أحد الأحزاب السياسية القديمة يصب فى مصالح البورجوازية الكبيرة.

- و "الطبقة الوسطى" الجديدة التى ينسب إليها راشد البراوى وباحثون آخرون صغار ومتوسطى الموظفين بالدولة، والعاملين فى مختلف الشركات، وممثلى المهن الحرة وطلبة المعاهد العليا وصغار التجار ورجال الأعمال، والتى ينتمى إليها أيضا أغلبية ضباط الجيش والبوليس، رحبت- هذه الطبقة- بكل فئاتها بثورة ٢٣ يوليو ترحيبا حارا. ولكن لم ينقض وقت طويل حتى أخذ جزء كبير من ممثلى هذه الطبقة يعبر عن سخطه، الأمر الذي يمكن تفسيره بدعمهم التقليدى لحزب الوفد أو للاخوان المسلمين إذ سرعان ما اتضحت ملامح الصدامات بينهما وبين النظام الثوري. وقد امتلك العديد من ممثلى هذه الطبقة قطع أرض ليست كبيرة كانوا يؤجرونها للفلاحين ويحصلون مقابل ذلك على دخول إضافية. وبصدور قانون الإصلاح الزراعى انخفضت قيمة إيجار الأرض فأثر ذلك سلبا على دخولهم.

- أما الفلاحون، فبشرهم النظام الثورى بآمال جديدة، غير أن الفلاحين لم يكونوا قد تغلبوا بعد على شكوكهم التقليدية فى الإدارات الحكومية التى لم تخدم فى الماضى إلا مصالح ملاك الأرض.

ولم يحدد العمال المصريون ولفترة طويلة موقفهم من النظام الجديد. فمن ناحية قابلوا بارتياح كبير ثورة ٢٣ يوليو التى أنهت حكم الزمرة الملكية. والتقى القانون الذي صدر فى ٧ ديسمبر ١٩٥٢ مع مصالح العمال- أى قانون التحكيم فى النزاعات بين أصحاب العمل والعمال، والذي لعب دورا كبيرا فى حماية العمال من خطر الفصل، وصبت فى نفس التيار جهود الحكومة لوقف ارتفاع الاسعار. إلا أن

العمال من ناحية أخرى لم يكونوا على استعداد لمنح ثقتهم لمن تحمل مسؤولية القمع الوحشى لعمال كفر الدوار والمطاردات المستمرة للشيوعيين والتقدميين. وأخيرا، فإن جزءا من العمال كان يؤيد الوفد والأخوان المسلمين.

حاول الضباط الأحرار فى الأعوام الأولى بعد الثورة الوقوف فوق الطبقات والصراع الطبقى رافعين شعار "التآلف الطبقى". وكانت الثورة موضوعيا ثورة معادية للإمبريالية والإقطاع ولذا كان بإمكان الضباط الأحرار أن يحظوا بتأييد أوسع الدوائر التقدمية والديمقراطية. إلا أن هذا لم يحدث لعدة أسباب ذاتية (منها غياب الأيديولوجية الواضحة والخبرة السياسية الكافية لدى الضباط الأحرار) وموضوعية (منها انقسامات التنظيمات التقدمية وسيادة روح المنافسة بينهم). وفشلت محاولة إقامة سند جماهيرى للنظام فى شكل هيئة التحرير، وفشلت محاولة تأسيس الحرس الوطنى الذى سرعان ما وقع تحت تأثير الأخوان المسلمين. واعتمد النظام فى هذه الفترة بشكل رئيسى على الجيش والبوليس والمخابرات. ودلت الأحداث اللاحقة على أنه كان يكفى لتغيير مسار الثورة إعادة توزيع القوى داخل مجلس قيادة الثورة نفسه. ولولا البصيرة النفاذة لجمال عبد الناصر وقدراته على المناورة فى المواقف العصيبة لما أمكن إنقاذ الثورة المصرية.

لقد أدرك جمال عبد الناصر بسرعة، وإن لم يتخذ هذا الإدراك أبعاده النهائية، عدم واقعية تصوراته الأولى حول: إمكانية تجنب الصراع الطبقى، والتقدم بالثورة للأمام اعتمادا على "القوى الوطنية" مع التمويه على جوهرها الاجتماعى. إلا أن عبد الناصر يكتب بعد ذلك فى فلسفة الثورة: "وأنا الآن استطيع أن أقول إننا نعيش فى ثورتين وليس فى ثورة واحدة. ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه فى حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، أو من جيش معتد اقام فى أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته، ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد.. وأن الثورة السياسية

تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها فى سبيل الوطن كله. الثورة الاجتماعية، من أول مظاهرها، تزلزل القيم، تخلخل العقائد، وتصارع المواطنين مع أنفسهم افرادا وطبقات... وبين شقى الرحى هذين، قدر لنا أن نعيش اليوم فى ثورتين: ثورة تحتم علينا أن نتحد ونتحاب ونتفانى فى الهدف، وثورة تفرض علينا- برغم إرادتنا- أن نفترق". (١٠٢)

النظام الجديد والمعارضة الداخلية

عين القائم مقام رشاد مهنا، الذى أشرنا سابقا إلى اتصالات الضباط الأحرار به قبل ثورة ٢٣ يوليو (والذى لم ينفذ اتفاقه معهم بخصوص اشتراكه فى التحرك عشية ٢٣ يوليو)، عضوا بمجلس الوصاية على العرش. ومن الواضح أن هذا التعيين استهدف إبعاده عن الجيش حيث كانت له شعبية كبيرة. غير أن هذا القائم مقام الأرستقراطى لم يكن ينوى إطاعة مجلس قيادة الثورة وكان يتصرف موحيا بثقة كبيرة فى نفسه، حتى أن الصحافة الاوروبية كتبت عنه لبعض الوقت بصفته القائد الحقيقى للحركة. ولقد أجرى عدة لقاءات صحفية هاجم فيها بشكل سافر قانون الإصلاح الزراعى. وفى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ أسقطت عضويته من مجلس الوصاية على العرش. وبدأ مهنا بمساعدة رجاله فى الجيش فى الإعداد لمؤامرة سرعان ما اكتشفتها مخابرات الجيش، وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ اعتقل ٢٥ ضابطا على رأسهم مهنا، ووجهت اليهم تهمة تنظيم عصيان داخل الجيش، وحكم على مهنا بالسجن المؤبد.

وكانت (الحركة المسلحة للاقطاعى لملوم) ضد الإصلاح الزراعى ومؤامرة مهنا احدى أولى المؤشرات التى دلت على خطأ مراهنة الثوار الشباب على تأييد جميع المصريين لهم، بصرف النظر عن إنتماءاتهم وميولهم الطبقية، ودعمهم لهم فى تنفيذ

المهام التى أعلنتها الثورة والتى كانت، كما بدا للثوار، واضحة وبديهية ومفهومة ولذا تستحق التأييد الذى انتظروه من جميع المصريين. وأكدت الأحداث اللاحقة أن الرجعية المحلية الممثلة فى الأحزاب القديمة البورجوازية الاقطاعية كانت تستخدم كل ما فى جعبتها من وسائل لإيقاع الشقاق بين الثوار ووقف عجلة الثورة. وازداد الصراع الدائر بين قادة الثورة تعقيدا بسبب تصور المصريين أن نجيب هو قائد الثورة وليس ناصر. وكان أول خطاب لجمال عبد الناصر أمام الجماهير فى الاجتماع الحاشد فى ١٧ يونيو ١٩٥٣ الذى أعلن فيه ناصر إسقاط النظام الملكى وإعلان الجمهورية. أما الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة فتحول إلى "احتفال لتكريم محمد نجيب أكثر منه احتفال بهذا الحدث السياسى الهام". (١٠٣) وكان اللواء نجيب الودود المبتسم دائما الذى لا يفارق غليونه موضع تعاطف وحب. وقوة نجيب تكمن فى توقيعه للبيان الأول للثورة وللإنذار الموجه للملك الذى طالبه فيه التخلى عن العرش. ويشير محمد حسنين هيكل إلى أنه لو وقعت أية راقصة هذا الأنذار "لتحولت أوتوماتيكيا إلى جان دارك مصر". (١٠٤) وتخيل نجيب أن وضعه قد تجاوز الدور الذى حدده له زملاؤه الشباب كممثل لهم. وازداد الموقف تعقيدا عندما أخذت الأحزاب السياسية تغازل نجيب فى محاولة لاستمالته إلى جانبهم.

ومع نهاية ١٩٥٢ اكتمل بناء جبهة موحدة لقوى المعارضة من الوفديين والأخوان المسلمين وبعض المجموعات اليسارية الذين طالبوا بعودة الحياة النيابية. وكان الأخوان المسلمون هم الخطر الأكبر الذى هدد النظام الجديد وبشكل خاص لأنهم كان لهم أنصار داخل الضباط الأحرار أنفسهم. وفى صيف ١٩٥٢ كانت جمعية الأخوان المسلمين أكثر القوى السياسية تنظيما وجماهيرية، الأمر الذى يفسر سعى الضباط الأحرار فى المرحلة الأولى للثورة لجذب الإخوان المسلمين للتعاون معهم.

ما إن قامت الثورة حتى اتخذ مجلس القيادة قرارين التقيا مع مصالح الأخوان المسلمين، فقد قام بفتح ملف اغتيال مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا، وإعلان

العفو عن السجناء والذى شمل بالدرجة الأولى الأخوان المسلمين. واشتراك نجيب وصلاح سالم فى الاحتفال بإحياء ذكرى حسن البنا، الأمر الذى ترك انطباعا لدى العديد من المراقبين بأن الثورة من صنع الأخوان المسلمين. وفى أغسطس ١٩٥٢ عرض مجلس قيادة الثورة على الأخوان المشاركة فى الحكومة، إلا أنهم طالبوا بأن يكون للمرشد العام للجماعة حق الموافقة على قرارات النظام الجديد لضمان التوجة الإسلامى لها. وهنا بالغ الأخوان فى إمكانياتهم ورفض هذا الطلب. ودخل الوزارة الشيخ حسن الباقورى وزيرا للأوقاف وقطع علاقاته بهم بعد تعيينه فى هذا المنصب.

وفى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ سقط دستور ١٩٢٣ وشكلت لجنة لوضع مشروع دستور جديد ضمت ثلاثة ممثلين للإخوان المسلمين. عندئذ طالب المرشد العام حسن الهضيبى بإجراء استفتاء عام لمعرفة رأى المصريين فيما إذا كانوا يفضلون إقرار الشريعة الإسلامية أو الحكم على النمط الغربى. واقترح الأخوان فى نفس الوقت قيام لجنة من أعضاء الجمعية تراجع القوانين قبل إصدارها، الأمر الذى رفضه عبد الناصر رفضا قاطعا (٥ : ١)، وكان واضحا الطابع الاستفزازى لهذه الاقتراحات.

وهنا بدأ الإخوان المسلمين حملتهم ضد مجلس قيادة الثورة وأخذوا يعملون بشكل خاص على تأسيس خلايا لهم فى الجيش والبوليس والنقابات، إلا أن مجلس قيادة الثورة كان يراقب تحركاتهم بشكل مكثف ويصفى نشاطهم عن طريق اعتقال ونقل أنصارهم. وكان من الضرورى أن يقوم مجلس قيادة الثورة بدعاية مضادة لدعاية الإخوان المسلمين بين فئات الشعب. وركزت الدعاية الرسمية آنذاك على الموضوعات الدينية ،ورسمت للضباط الأحرار صورة "المدافعين الحقيقيين عن الإسلام". ومن ناحية أخرى كان على النظام الجديد كسب تأييد الجماهير العريضة من الكادحين بإقناعهم أن الضباط الأحرار بالذات وليس الوفد ولا الإخوان هم الذين يمثلون مصالح كل الشعب المصرى ويدافعون عنها.

واتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بإعداد جولات منتظمة لأعضائه فى كافة أنحاء

البلاد لشن حملات دعائية مضادة لأعدائه السياسيين. أما النغمة الرئيسية لحملاتهم هذه فتركزت على التأكيد أن الجيش المصرى هو جيش الشعب الذى يقف مدافعا عن مصالحه. وهكذا قام بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مايو ويونيو ١٩٥٣ بإلقاء الخطب فى الجوامع أيام الجمعة مؤكدين أن حركة الجيش التى تدعو إلى إقرار العدالة والمساواة تتفق تماما مع أفكار الإسلام. وكانت قد فرضت فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ الرقابة على الصحف لوقف الدعاية المناهضة للنظام، وكانت الرقابة قد ألغيت فى ١٢ أغسطس من نفس العام. وأصبح واضحا لمجلس قيادة الثورة أن الخطوات اللاحقة يمكن اتخاذها فقط عند سيطرة المجلس على السلطة دون أن تنازعه فيها الأحزاب السياسية. لذا كانت المهمة الرئيسية الماثلة أمام مجلس قيادة الثورة هى تعزيز السلطة السياسية للنظام الجديد، التى كانت الأحزاب الموروثة عن النظام القديم تمثل خطرا عليها، تلك الأحزاب التى لم تشأ أن تتجاوز الثورة الإصلاحات الأولى التى قام بها الانقلاب العسكرى ٢٣- ٢٦ يوليو.

ومثلت أمام مجلس قيادة الثورة مهمة صعبة للغاية وهى إخضاع الجهاز الحكومى، الذى ظل إلى ذلك الحين دون أية تغييرات، لخدمة مصالح المجلس، تلك المهمة التى تطلب حلها سنوات طويلة اتخذت أثنائها إجراءات عديدة من الفصل والنقل ومن ثم تعيين ضباط الجيش فى أهم المراكز.

وتتضح هذه العملية بجلاء عند متابعة التغييرات التى كانت تطرأ على تركيب الحكومة، رغم أن تغيير قمة السلطة التنفيذية لم يدخل فى عداد المهام الأصعب. اما أول وزارة فكانت كلها من المدنيين، ثم تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزارة الثانية التى شكلت فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ كممثل وحيد لمجلس قيادة الثورة. وشارك فى الوزارة الثالثة التى شكلت بعد إعلان الجمهورية خمسة من أعضاء مجلس قيادة الثورة. فبالإضافة إلى نجيب، تولى عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، وتولى عبد اللطيف البغدادى منصب وزير الحربية وصلاح سالم وزير

الإرشاد القومى وشئون السودان، وأصبح عبد الحكيم القائد العام للقوات المسلحة. وهكذا وضع أعضاء مجلس قيادة الثورة أيديهم على أهم مؤسسات الدولة. ويقول فاتيكيوتيس فى كتابه "الجيش المصرى فى السياسة" أن هذا "كان فى نفس الوقت إجراءا وقائيا فى مواجهة مؤامرات سياسية محتملة من قبل نجيب والوزراء المدنيين". (١٠٦)

وأخذ عبد الناصر طوال عام ١٩٥٣ يلقى خطابات ويعلن تصريحات هامة حول السياسة الداخلية والخارجية. ولم يعد عبد الناصر فى الظل كما حدث عام ١٩٥٢ عندما كان نجيب مخولا من مجلس قيادة الثورة بتمثيله تمثيلا كاملا. وأصبح عبد الناصر الآن يظهر إلى جوار نجيب بشكل مستمر.

ومع ذلك، فمن الواضح جدا، أن نجيب شخصيا والذى لم يظهر موهبة كرجل سياسة، لم يمثل خطرا على القيادة الثورية وانما يكمن هذا الخطر فى احتمال تحالفه مع الإخوان المسلمين الذين سعوا بالفعل إلى استخدامه لتحقيق أهدافهم.

لم تقع جمعية الإخوان المسلمين تحت طائلة قانون الأحزاب السياسية بحجة أنها "تنظيم دينى صرف". وبسرعة فترت مشاعر تعاطف قادة الإخوان المسلمين تجاه الضباط الشباب، فقد راهنوا على تبنيهم لشعارات جمعية الإخوان وجعلها قاعدة جماهيرية للثورة. ولا شك أن الأخوان المسلمين لم ينظروا بارتياح إلى إنشاء هيئة التحرير التى كانت خطوة واضحة الدلالة على أن مجلس قيادة الثورة لا ينوى أبدا قبول حل وسط مع الجمعية أو الاستعانة بخدماتها.

قاد الإخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤ اضطرابات فى جامعة القاهرة، وانتقلوا فى دعاياتهم إلى النقد الحاد للنظام، مدعيين أن مجلس قيادة الثورة قد خان المصالح الوطنية بعقده اتفاقية مع انجلترا حول مستقبل السودان فى فبراير ١٩٥٣ وخوضه للمفاوضات مع انجلترا حول جلاء القوات الانجليزية عن منطقة قناة السويس. وصرح الأخوان بديماجوجية أنهم يفضلون اللجوء للسلاح، لأن المفاوضات هى "وسيلة

الضعفاء والشحاذين". (٧ . ١) فى نفس الوقت تجمعت سحب صدام أكثر خطورة بين مجلس قيادة الثورة وجزء من الضباط. وكانت علاقة الضباط الأحرار بضباط القوات المسلحة الآخرين علاقة شائكة منذ اللحظة الأولى للانقلاب. وأقيل من الجيش فى الشهور الثلاثة الأولى للثورة . . ٥ ضابط، وأضعف الضباط الأحرار تنظيميا تعيينهم لعدد كبير منهم فى مناصب مدنية كمندوبى القيادة.

وظهرت أولى الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة عندما اعترض يوسف صديق (عضو حدتو) على قانون الأحزاب السياسية واعتقال السياسيين، ودأب على الدفاع عن إقامة الديمقراطية وعودة الحياة النيابية. وعندما طالب ضباط المدفعية أن يشارك جميع الضباط الأحرار فى انتخاب مجلس قيادة الثورة دافع يوسف صديق عن هذه الفكرة بحماس رغم اعتراض زملائه فى القيادة اعتراضا شديدا عليها. وفى ١٥ يناير ١٩٥٣ اعتقل هؤلاء الضباط بتهمة التآمر لاغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة. وقدم يوسف صديق استقالته محتجا على هذا الإجراء (وأبعد بعد ذلك إلى سويسرا).

وقام البكباشى حسنى الدمنهورى بالاتصال بالضباط وحثهم على التحرك للإفراج عن ضباط المدفعية المعتقلين. فاعتقل الدمنهورى وعذب وحوكم أمام محكمة برئاسة عبد الناصر وحكم عليه بالإعدام. إلا أن محمد نجيب رفض التصديق على الحكم رغم إلحاح اعضاء مجلس قيادة الثورة عليه ويقول أحمد حمروش: "وكان هذا التعذيب هو بداية التصرفات الهمجية الوحشية من جانب ضباط القيادة ضد زملائهم فى السلاح ومن بعدهم المعتقلين السياسيين.

كان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء المجلس هو كلمة النهاية فى وجود تنظيم (الضباط الأحرار)... فإنه بعد نجاح الحركة ليلة ٢٣ يوليو استمرت بعض الاجتماعات التنظيمية بقوة الدفع الذاتى، ولكنها تباعدت وتمهلت ثم توقفت، لأن أعضاء مجلس القيادة وجدوا فى (الضباط الأحرار) تنظيما

يمكن أن يشاركهم، ويضع تصرفاتهم تحت مجهر النقد والمحاسبة".(١٠٨) وظهرت حول أعضاء مجلس قيادة الثورة، بدلا من تنظيم الضباط الأحرار، مجموعات من الضباط الذين تم اختيارهم على أساس الولاء الشخصي.

وبعد تنحية يوسف صديق أصبح خالد محى الدين يمثل المعارضة داخل مجلس قيادة الثورة، فقد اعترض بشدة على قانون الإفراج عن المسجونين السياسيين الذى استثنى الشيوعيين باعتبار أن الشيوعية جريمة اقتصادية. وعلى قانون العمال الذى منع الإضراب وأباح فصل العمال. وكانت معارضته لهذا القانون سببا فى تأجيل التصديق عليه.

عمل عبد الناصر بنشاط فى هذه الفترة لجذب أكبر عدد من الضباط لجانبه. وكانت أهم خطوة على طريق تدعيمه لمركزه هى تعيين عبد الحكيم عامر، أقرب أصدقائه إليه، قائدا أعلى للقوات المسلحة المصرية ومنحه بهذه المناسبة رتبة اللواء، وهى سابقة لم يعرف لها ضباط الجيش مثيلا من قبل. وبصعوبة شديدة مرت هذه الخطوة ولأنها ارتبطت بإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتعيين محمد نجيب رئيسا للجمهورية. ويشير أحمد حمروش إلى أن عبد الناصر قد أعلن "أنه لا يستطيع ترك الجيش بدون رقابة... وأنه لن يكون من المدهش إذا قامت بعض وحدات الجيش باعتقال المجلس، وبما أن كل الجيش يحب عبد الحكيم عامر لذا كان على الضباط الأحرار تعيينه قائدا أعلى للقوات المسلحة. (١٠٩)

ازدادت حدة الخلافات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة باستثناء خالد محى الدين مع اللواء نجيب، إذ تباينت وجهات النظر بين نجيب والأحزاب المؤيدة له من ناحية والضباط الأحرار من ناحية أخرى، حول هدف الحركة ومتى يجب أن ينتهى الدور الثورى للعسكريين. وكان نجيب يرى أن عاما واحدا كفترة انتقالية - أعلنت فى فبراير ١٩٥٣ يكفى لمقاومة الحياة السياسية يتم بعدها الانتقال إلى نظام برلمانى دستورى فى الحكم. وأغلب الظن أن اللواء نجيب الذى شعر أن القوى السياسية

الرئيسية في البلاد تدعم وجهة نظره قد راهن على رئاسة الجمهورية البرلمانية المقبلة.

وهكذا كانت قوة نجيب تكمن، عدا شعبيته الشخصية، في دعم الأحزاب السياسية له، وإن كان هذا الدعم غير منظم حتى أنه قد غابت أي خطة عامة للعمل المشترك بين هذه الأحزاب، فضلا عن أنها قد تعرضت إلى حملات إساءة شديدة إلى سمعتها أمام الرأى العام المصرى، وأضعفتها المطارادات البوليسية، ولم تستطع التأقلم مع صعوبات العمل السرى الذى اضطروا إليه خلال هذه الفترة. ورغم أن هيكل يشير إلى أن نجيب قد أسس فى هذه الفترة تنظيما من أنصاره داخل الجيش واشترك فيه ضباط من خارج الضباط الأحرار ينتمون على حد قول هيكل إلى "الطبقة القديمة"، إلا أن هيكل لا يورد أى تفاصيل حول هذا التنظيم ونشاطه. (١١).

قدم نجيب استقالته فى النصف الثانى من فبراير ١٩٥٣ وقبلها مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ فبراير، وعين عبد الناصر رئيسا للوزارة. وتشير بعض المصادر إلى أن نجيب اعترض على قرار مجلس قيادة الثورة حول حل جمعية الإخوان المسلمين مذكرا المجلس بأن فاروق قد قام هو الآخر بحل الجماعة، بالإضافة إلى ذلك طالب نجيب منحه حق الفيتو على قرارات مجلس القيادة - أى عمليا إقامة دكتاتوريته الشخصية. وقد نجح نجيب إلى درجة كبيرة فى اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه الخطوة، إذ كان من المقرر أن يسافر إلى السودان ليشارك فى افتتاح البرلمان هناك.وكان نجيب الذى ولد فى السودان يتمتع بشعبية واسعة هناك، وكان بمثابة رمز "لوحدة وادى النيل". وأشار خروج نجيب من الوزارة سخطا عارما لدى أوساط الرأى العام المصرى بما فى ذلك لدى عدد من الضباط. فقامت الوحدات الميكانيكية لسلاح الفرسان فى اليوم التالى ٢٦ فبراير بتنظيم اجتماع عاصف طالبوا فيه بعودة نجيب وبالديمقراطية. والتقى بهم فى البداية حسين الشافعى كممثل لمجلس قيادة الثورة وحاول إقناعهم بأن اللواء نجيب يحاول فرض دكتاتورية شخصية. إلا أن الضباط

طالبوا بحضور عبد الناصر، وعند اجتماعه بهم بادؤوه بتوجيه انتقادات حادة لإجراءات مجلس قيادة الثورة، واضطر عبد الناصر لتقديم وعد بأن يناقش مجلس قيادة الثورة قضية عودة نجيب إلى السلطة رئيسا للجمهورية، وقضية حل مجلس قيادةالثورة وقيام حكومة انتقالية برئاسة خالد محى الدين تمهيدا لانتخابات برلمانية.وافق مجلس قيادة الثورة نفس الليلة على هذه القرارات، وأبلغ عبد الناصر، الذى عاد للاجتماع بضباط سلاح الفرسان فى الساعة الثالثة صباحا، المجتمعين بموافقة المجلس.

إلا أن الضباط المحيطين بمجلس القيادة اعترضوا بشدة على هذا الانعطاف لمجرى الأحداث. وصوبت مدافع المدفعية فى اتجاه ثكنات سلاح الفرسان ووضع البوليس الحربى حواجز على الطرق المؤدية الى ثكنات سلاح الفرسان. وذهبت عناصر غير قيادية من الضباط الأحرار وبشكل رئيسى من البوليس الحربى حد محاصرة مجلس قيادة الثورة مطالبين، تحت تهديد السلاح، بالتخلى عن قرار المجلس حل نفسه. وقامت مجموعة من هؤلاء الضباط باعتقال محمد نجيب ووضعه تحت الرقابة فى ثكنات المدفعية بدون علم مجلس قيادة الثورة. ولكن ضباط الإسكندرية أيضا نادوا بعودة نجيب، وقامت فى القاهرة مظاهرات تؤيد نجيب وتهتف بحياته.

واضطر مجلس قيادة الثورة لإعادة نجيب إلى منصب رئيس الجمهورية. وكان هذا الحادث من أندر المواقف التى شعر فيها عبد الناصر بأنه يتعرض للهزيمة وأن عليه أن يتنازل. فقدم استقالته هوالآخر، ولكنها رفضت.

وفى ٢٨ فبراير تجمعت حشود ضخمة أمام قصر عابدين تحيى ظهور نجيب من شرفة القصر. وسنترك الكلمة الأن لشاهدى عيان هذا اليوم هما ج. وس. لاكوتيور: "جنبا إلى جنب مع هتاف "يعيش محمد نجيب" ارتفعت وترددت أكثرو أكثر كلمات"الله أكبر" - الشعارالمعروف للإخوان المسلمين. والتفتنا حولنا لنجد لحى قصيرة ومسابح صفراء وعمائم وقفاطين رمادية. ماذا يعنى كل هذا الذى يحدث

حولنا؟ هل كان انتصار نجيب هذا، قبل كل شيء وبالدرجة الأولى، ليس إلا مظاهرة الإخوان المسلمين المناهضة لعبد الناصر؟ من وجهة النظر العملية كان الأمر هكذا".
وقال نجيب في خطابه من شرفة القصر: "نحن بصدد دعوة الشعب لانتخاب البرلمان".(١١١) وكان هذا اجتهادا شخصيا منه، لم يخوله به مجلس قيادة الثورة.

وفي ٥ مارس أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا برفع الرقابة عن الصحف وإجراء انتخابات برلمانية، وفي ٨ مارس أعيد نجيب رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزارة.

وأصبح عبدالناصر في وضع حرج للغاية إذ لم يعد بإمكانه المراهنة بشكل كامل على الجيش "كانت كل التيارات السياسية ضد عبد الناصر: الوفد والأخوان المسلمين والشيوعيين،وطبعا الأثرياء الذين كانوا يشعرون باطمئنان أكثرعند رؤية شخص (نجيب) لايفارقه الغليون". (١١٢) غير أن عبدالناصر وزملاءه في مجلس قيادة الثورة لم يكن في نيتهم الاستسلام.

وعمل خالد محيي الدين في ذلك الحين لعودة الديمقراطية والحياة البرلمانية، انطلاقا من إيمانه بأن النظام الديمقراطي سيؤدي إلى نمو تأثير التيارات اليسارية والتقدمية، إذ أن التنظيمات السياسية البورجوازية كانت قد ضعفت بعد الثورة. ويذكر خالد: "أن صلاح سالم قال لي أنه موافق.. على علنيه الحزب الشيوعي، ولكنني قلت له إنني أطالب بعودة الحياة النيابية فقط دون شروط وقد صور المجلس ذلك بأنه ردة لما قبل حركة الجيش وذلك غير صحيح - فإنني كنت أؤيد عودة الديمقراطية مع بقاء مكتسبات الثورة وأيدت تكوين حزب للثورة وأعلنت عن رغبتي في الانضمام له".(١١٣)

وشنت الصحف حملات دعائية تصور الأمر وكأن الحديث يدور حول عودة الأحزاب القديمة رغم أن خالد محي الدين وأنصاره نادوا بديمقراطية جديدة في ظروف جديدة صنعتها الثورة.

وكانت نتيجة صراع وجهات النظر هذا أن بدأ يلتف حول عند الناصر غالبية الضباط معتقدين أن إقامة الديمقراطية يساوى فقدان الجيش لدوره القيادى فى الحياة السياسية. وبأمر من عبد الحكيم عامر تم تعيين قادة موالين لمجلس قيادة الثورة ولعبد الناصر بشكل خاص فى كافة وحدات الجيش.

وفى اجتماع لمجلس قيادة الثورة فى ٢٥ مارس قدم نجيب وخالد محى الدين اقتراحا بإقرار الحياة النيابية بشرط حرمان قادة النظام القديم وأولئك الذين طبق عليهم قانون الإصلاح الزراعى من الحقوق السياسية،واقترحا أيضا أن يضع البرلمان الجديد الدستور وأن يسمح بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٣ بإقامة الأحزاب.

إلا أن الأعضاء الآخرون لمجلس الثورة اعترضوا على هذه الاقتراحات، وتوصل الاجتماع إلى مجموعة قرارات تنص على انتهاء الثورة (حل مجلس قيادة الثورة لنفسه والعودة بالحياة السياسية لما كانت عليه). وكانت هذه القرارات تستهدف إثارة احتجاج الضباط والرأى العام، بينما كانت القرارات المماثلة التى صدرت فى ٢٧ فبراير قرارات أرغم مجلس قيادة الثورة على اتخادها. فلم يكن أعضاء تنظيم الضباط الأحرار مستعدين إطلاقا لتسليم السلطة لنفس القوى التى قامت الثورة عمليا للقضاء عليها. ويقول فاتيكيو تيس أن الضباط اعترضوا على هذه القرارات وقاوموها بعنف بل وهددوا باغتيال أعضاء المجلس ممن يؤيدون تخلى مجلس قيادة الثورة عن السلطة. (١١٤) ويشير محمد حسنين هيكل فى هذا الصدد إلى "إن إعلان مجلس قيادة الثورة حل نفسه كان مناورة، وأراد عبد الناصر بموافقته على هذه القرارات أن يقول للقوى التى تؤيد الثورة: "هل تريدون محمد نجيب؟ تفضلوا، إنه ينادى بعودة الأحزاب، تفضلوا، ها هى الأحزاب". وقيل أن يقدم عبد الناصر على مناورته هذه كان قد تأكد من مساندة الجيش له. وانقسمت هذه المناورة إلى جزئين: إعلان مجلس قيادة الثورة فى البداية حل نفسه، ومن ثم العدول عن هذا القرار وإعادة نجيب تجنبا لحرب أهلية أو صدامات داخل الجيش". (١١٥)

ونظمت هيئة التحرير في الفترة ما بين ٢٥ و٢٧ مارس مظاهرات ضخمة في القاهرة والإسكندرية ضد عودة الحياة الدستورية ومع استمرار الثورة. وأعلنت النقابات، التي سيطر عليها الضباط الأحرار سيطرة كاملة، الإضراب العام.

وعقد مجلس قيادة الثورة في ٢٨ مارس اجتماعا حمل فيه المتظاهرون عبد الناصر على أكتافهم، واضطر محمد نجيب إلى استخدام المدخل الخلفي للدخول إلى المبنى. وأنزلت وحدات الجيش إلى شوارع العاصمة فاحتلت المواقع الهامة فيها، وفي نفس اليوم أعلن عن تأجيل تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة في الفترة من ٥ إلى ٢٥ مارس وعن تأجيل الانتخابات لموعد غير محدد، وتنحية اللواء نجيب عن منصبه كرئيس للوزراء (الذي احتله عبد الناصر) وحرمانه عضوية مجلس قيادة الثورة، وفرض الرقابة على الصحف مرة أخرى. وتشكيل مجلس وطني استشاري. وكان هذا انتصارا لعبد الناصر وأنصاره - انتصارا ليس حاسما ولكنه انتصار بالغ الأهمية.

ومع ذلك استمر أعداء عبد الناصر في المقاومة. فقام مجلس الدولة (أعلى هيئة قضائية في مصر) بالتهجم على مجلس قيادة الثورة، وعندئذ دبر البوليس الحربي والمخابرات عملية اعتداء على أعضاء مجلس الدولة "من قبل أبناء الشعب". الأمر الذي هدأت بعده المعارضة نسبيا. وبدأت قيادة الثورة تطهير جهاز الحكومة والصحافة من رموز المعارضة.

وفي ١٧ أبريل ١٩٥٤ أصبح عبد الناصر لأول مرة رئيسا للوزارة التي ضمت ثمانية أعضاء من مجلس قيادة الثورة. وقدم خالد محي الدين حينئذ استقالته ورحل إلى الخارج. ويقول خالد محي الدين أن أحد أهم أسباب عزله من مجلس قيادة الثورة ونفيه خارج مصر كانت تلك الخلافات التي ظهرت بينه وبين عبد الناصر الذي طالبه بإلحاح بذكر أسماء جميع الضباط الشيوعيين في الجيش المصري.

حاولت الدعاية الرسمية المصرية تصوير أحداث ربيع ١٩٥٤ كحركة مشتركة

لنجيب والأخوان المسلمين وحدتو من أجل عودة الحياة الحزبية متلاعبة بمشاعر الجماهير التى كانت تطمح إلى حياة ديمقراطية حقيقية فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه راغبة فى عودة الحياة السياسية القديمة.

أما فى الواقع فقد طالبت حدتو آنذاك بمقرطة الثورة ومشاركة الجماهير الكادحة مشاركة فعالة فيها، ونادت بإقامة أحزاب وتنظيمات جديدة ديمقراطية حقيقية من شأنها دعم الإجراءات الثورية لمجلس قيادة الثورة. وكانت حدتو تشعربخطر تحول النظام الثورى الى دكتاتورية عسكرية.ورفضت فى نفس الوقت عودة الأحزاب القديمة رغم أنها كانت تؤمن بإمكانيةالتقارب مع الجناح اليسارى للوفد ومع الحزب الاشتراكى.

واتسم الصراع السياسى فى هذه الفترة بانفضاض جماهير الشعب عنه، تلك الجماهير التى كان لا يمكن أن تتوقع خيرا من الأحزاب السياسية التقليدية، وبالتالى لم تمض فى أثرها، بل كانت أغلب الظن متعاطفة أكثر مع الضباط الشباب الذين على الأقل قاموا بالقضاء على النظام الملكى الكريه واتخذوا خطوة عملية فى اتجاه حل المشكلة الزراعية. فى نفس الوقت كانت جماهير الشعب تخشى قيام دكتاتورية عسكرية صرفة كانت قد كشفت بالفعل عن قبضتها الحديدية أثناء الأحداث المأساوية فى كفر الدوار.

وأصدر عبد الناصر باعتباره رئيسا للوزراء قرارا بحرمان أعضاء الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين ممن تولوا مناصب فى الوزارات فى الفترة ما بين ١٩٤٢ و١٩٥٢، من حقوقهم السياسية لمدة عشرة أعوام.

عقدت هذه الأحداث وضع الأحزاب السياسية والأخوان المسلمين. وفى أبريل ١٩٥٤ أغلقت جريدة حزب الوفد "المصرى" وحوكم أصحابها. وأحكم مجلس قيادة الثورة قبضته الحديدية على هيئة التحرير.

عندما وقعت اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى يونيو ١٩٥٤ والتى تنص على

خروج القوات الإنجليزية من منطقة القناة خلال عشرين شهر، وبقاء طاقم فنى مدنى من الخبراء الإنجليز فى هذه المنطقة، شن الأخوان المسلمون حملات دعائية تتهم مجلس قيادة الثورة بالتآمر مع إنجلترا وخيانةالمصالح الوطنية للشعب المصرى. واتخذت جمعية الأخوان المسلمون (والتى صدر قرار بحلها فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٤) قرارا بالقضاء على النظام بالوسائل المعهودة للجمعية - أى الاغتيالات. وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وأثناء إلقاء عبدالناصر لخطابه فى الإسكندرية أطلق أحد أعضاء الإخوان تسع رصاصات على عبد الناصر لم تصبه، وتم إلقاء القبض عليه، وقامت بعد ذلك حملة اعتقالات واسعة للإخوان المسلمين، تم أثنائها كشف ومصادرة مخازن ضخمة للأسلحة كانت فى حوزة الإخوان.

وشنت أجهزة الدعاية الرسمية حملات استهدفت الإيحاء للمصريين بتورط محمد نجيب فى مخططات الأخوان. وفى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ تم تنحية نجيب عن رئاسة الجمهورية وحددت إقامته.

ونفذ حكم الإعدام فى ستة متهمين من بينهم بعض قادة الأخوان المسلمين. وهكذا وجهت ضربة قاصمة للإخوان المسلمين.

وبالتالى، قضى نظام الضباط الأحرار مع نهاية ١٩٥٤ على جميع القوى المعارضة له والتى كان يمكن أن تنافسه على السلطة. وفى نفس الوقت تعزز موقع عبد الناصر داخل مجلس قيادة الثورة. وانتهت فترة توحيد صفوف السلطة.

الفصل الرابع

نحو تعزيز الاستقلال السياسى والاقتصادى

اتفاقية جلاء القوات الإنجليزية عن منطقة قناة السويس

كان جلاء قوات الاحتلال الإنجليزى هو الهدف الرئيس للحركة الوطنية المصرية منذ ثورة ١٩١٩. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اكتسب نضال الشعب المصرى للتحرر من أغلال الاستعمار نطاقا أوسع عاما بعد عام، وبلغ ذروته فى خريف وشتاء عامى ١٩٥١ و١٩٥٢ عندما اتخذ شكل حركة فدائية نشيطة، وأصبحت قضية جلاء القوات الإنجليزية من أهم القضايا التى شغلت بال النظام الجديد، فبدون حل هذه القضية كان من المستحيل التفكير جديا لا فى استقرار الوضع الداخلى ولا فى انتهاج سياسة خارجية مستقلة.

اتسمت سياسة الضباط الأحرار تجاه انجلترا منذ الساعات الأولى لانقلاب ٢٣ يوليو بالاتزان والمرونة والرغبة فى تجنب الصدام المباشر. وعلاوة على القضية الرئيسية - كان على النظام الجديد حل مهمة أخرى ورثها عن سلفه - أى قضية السودان. ونعيد للأذهان أن حكومة الوفد كانت قد ألغت فى أكتوبر ١٩٥١ المعاهدة الإنجليزية المصرية ١٩٣٦ ومعاهدتى السودان ١٨٩٩ التى فرضت على السودان

بموجبهما الإدارة الثنائية الأنجلو - مصرية وأصبح فاروق ملكا لمصر والسودان. وكانت الحكومات المصرية المتتابعة - بضغط من الملك - تربط خروج القوات الإنجليزية بانتقال السودان تحت حكم الملك فاروق .

إلا أن عبد الناصر قرر بعد ثورة يوليو اتخاذ موقف أكثر مرونة من قضية السودان، خاصة وأن الإنجليز قد أعلنوا عن عزمهم سحب قواتهم من السودان فى أقرب فرصة. وتلقى القنصل العام الإنجليزى من حكومة إيدن تعليمات باتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار الحكم الذاتى بالسودان. ويقول ناتنج: "اقترح عبد الناصر أنه بدلا من أن يبدوا المصريون أكثر استعمارية من البريطانيين بالتمسك بمطالب عفا عليها الزمن تتعلق بالسيادة، يتعين عليهم الاعتراف بحق السودانيين فى الحكم الذاتى وفى تقرير المصير". (١١٦) وبهذا الشكل راهن عبد الناصر على تسهيل المفاوضات مع الإنجليز حول جلاء قواتهم، فإذا لم يتسن قيام اتحاد السودان الطوعى مع مصر، كان هذا سيضمن له على الأقل علاقات صداقة مع السلطة الجديدة للسودان المستقل.

ووقف ضد هذا الاتجاه نجيب الذى يعتبره الكثيرون سودانيا. فقد استشهد جده مع الجنرال الإنجليزى جوردن عندما استولى المهديون على الخرطوم عام ١٨٨٥، أما والده فشارك فى حملات كتشنر التى قضت فى تسعينيات القرن الماضى على دولة المهديين. وولد محمد نجيب فى الخرطوم وعمل سنوات طويلة فى السودان بعد انتهاء دراسته فى كلية جوردن بالخرطوم. نعود مرة أخرى لنقول أن نجيب وقف ضد هذا الاتجاه، إلا أن مجلس قيادة الثورة أيد وجهة نظر عبد الناصر فى حل القضية السودانية.

وكرس المجلس كل إمكانياته لتعزيز وتوسيع صفوف السودانيين أنصار وحدة السودان مع مصر، وكانت النواة الرئيسية لذلك حزبا أسسته الطائفة الدينية الختمية فى السودان. وتمكن المصريون من المساعدة على تأليف ما يشبه جبهة لكل الأحزاب

والمجموعات التى تنادى بوحدة السودان ومصر فى مواجهة حزب الأمة الذى رفع شعار استقلال السودان، وسميت هذه الجبهة الحزب الوطنى - الاتحادى. واستغل المصريون فى دعاياتهم آنذاك فى السودان استغلالا كبيرا حقيقة أن اللواء نجيب من مواليد الخرطوم وأن صلاح سالم ولد فى مدينة سنكات السودانية.

بدأت المفاوضات مع الإنجليز حول مستقبل السودان وانتهت فى فبراير ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقية تنص على سودنة الإدراة فى السودان خلال ثلاث سنوات. وكان المفروض انتخاب البرلمان فى نوفمبر ١٩٥٤؛ ليجرى بعدها استفتاء عام ١٩٥٦ حول استقلال السودان أو الوحدة مع مصر.

إلا أن خطة المصريين للوحدة مع السودان سقطت، وحتى عندما وصل الحزب الوطنى الاتحادى للسلطة فضل رفع شعار استقلال السودان.

واتفاقية السودان هى أول أتفاقية بين إنجلترا ومصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وعززت الاتفاقية قناعة لندن بإمكانية التفاهم مع حكام مصر الجدد، ورغم ذلك واصلت بعض الأصوات فى لندن (حزب المحافظين بشكل رئيسى) ترديد أن النظام الجديد فى مصر نظام غير شرعى ولاحق له فى الحديث باسم مصر.

وفى مارس ١٩٥٣ عرضت انجلترا بدء المفاوضات حول القاعدة الإنجليزية فى منطقة القناة، فى نفس الوقت الذى انشغلت فيه الدبلوماسية الغربية بتشكيل حلف الشرق الأوسط، لذا قدم عبد الناصر ثلاثة شروط لإجراء المفاوضات: أن مصر لن تدخل فى حلف عسكرى أيا كان مع إنجلترا،وأن مصر لن تدخل فى حلف أيا كان شكله للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وأن على المفاوضات أن تركز بشكل رئيسى على القضايا التنظيمية والفنية المتعلقة بالانسحاب الكامل للقوات الإنجليزية من منطقة قناة السويس.(١١٧)

وبدأت المفاوضات فى ١٩٥٣/٤/٢٧ وسرعان ما توقفت فى ١٩٥٣/٥/٦ وصرح سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا أن سبب توقف المفاوضات هو أن "الحكومة

المصرية تريد فرض سيطرة فنيّة مباشرة على القاعدة بعد انسحابنا منها، وتريد الاحتفاظ بحق مطلق فى تنحية الطاقم الفنى للقاعدة، وحق الفيتو على استخدام الأجهزةوالمعدات. وتسعى الحكومة المصرية إلى استبدال الطاقم الفنى الإنجليزى للقاعدة بمتخصصين مصريين فى أسرع وقت ممكن.. ومن الواضح لكل ذى عقل سليم أن كل هذه أمور مستبعدة". (١١٨)

إلا أن الوزير البريطانى لم يشر إلى أن بريطانيا طالبت بأن تتضمن معاهدة الجلاء دخول مصر فى حلف الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وتنشيط القاعدة الإنجليزية فى منطقة القناة، وعودة القوات البريطانية إلى المنطقة فى حالة الاعتداء، ليس فقط على مصر وعلى أى بلد عربى آخر، بل وعلى تركيا وإيران. بالإضافة إلى إصرار إنجلترا على ارتداء الطاقم الفنى الإنجليزى للقاعدة- والذى كان من المفترض أن يحل محل العسكريين- الرداء العسكرى.

رفض عبد الناصر وزملاؤه هذه الشروط وكانوا على حق حين أعلنوا أن الموافقة عليها معناها القبول بشرعية احتلال مستتر، وإقامة تحالف عسكرى مع حلف الناتو.

وبدأ المصريون بالتهديد باستئناف الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإنجليزى. ورغم أن قادة القاهرة فى الحقيقة قرروا استخدام كل الإمكانيات لتجنب الصدام المسلح مدركين لحقيقة ضعف الجيش المصرى آنذاك،بالإضافة لتخوفهم من اشتعال نيران حرب شعبية حقيقة ضد الإنجليز، إلا أن قادة الثورة لم يكونوا واثقين من إمكانية حل هذه من القضية عن طريق المفاوضات التى إذا وصلت إلى طريق مسدود سيتبقى أمامهم طريق الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لإجلاء قوات الاحتلال الإنجليزى.

وازدادت مرة أخرى عمليات الهجوم المسلح على العكسريين الإنجليز فى منطقة السويس. وأعلن نائب وزير الخارجية الإنجليزى فى مايو ١٩٥٤ أنه وقع ٥٢ هجوما

على الرعايا البريطانيين فى منطقة القناة خلال ستة أسابيع. ويقول ناتنج "لكن مع مرور الوقت بدأت الحكومة البريطانية تدرك عبث الاحتفاظ بقواعد لحماية الشرق الأوسط تتعرض لهجوم مستمر من نفس البلاد التى يفترض أنها تحميها" (١١٩) ولذا عندما عرض عبد الناصر وقف العمليات الفدائية واستئناف المفاوضات وافقت لندن عن طيب خاطر. وبدأت المفاوضات مرة أخرى فى صيف ١٩٥٤ وانتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى فى ٢٨ يوليو،ثم وقعت فى شكلها النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤. ونصت الاتفاقية على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وانسحاب القوات البريطانية خلال عشرين شهرا مع الإبقاء على الفنيين سبعة سنوات لاحقة على أساس عقود مدنية وعلى أن لا يزيد عددهم عن ١٢٠٠ شخص. وأكدت مصر اعترافها باتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة بقناة السويس، وتعهدت بتوفير كل ما يلزم بريطانيا لجعل القاعدة صالحةومعدة للاستخدام فى حالة وقوع هجوم مسلح على إحدى الدول أعضاء حلف الشرق الأوسط أو على تركيا. ولاشك أن البند الأخير كان تنازلا خطيرا من جانب مصر. ومكن الدعاية المعادية لنظام عبدالناصر من التأكيد على أن مصر بهذا الشكل ترتبط ارتباطا غير مباشر بحلف شمال الأطلسى الذى كانت تركيا عضوا فيه. إلا أننا نملك كل الأسس التى تجعلنا نعتبر أن قادة تنظيم الضباط الأحرار - منذ أن أقدموا على توقيع المعاهدة - اعتقدوا أنه عند انسحاب آخر جندى إنجليزى من الأراضى المصرية لن تستطيع أى قوة إجبارهم على الالتزام بهذا البند من الاتفاقية (التى ألغتها مصر فى الأول من يناير ١٩٥٧).

وأدرك عبد الناصر جيدا أن الاتفاقية كانت ثمرة حل وسط بين الطرفين. ولعل مشاعر عبد الناصر لحظة توقيع الاتفاقية تجد تعبيرا عنها فى نكتة يرويها ناتنج الذى كان يرأس وفد المفاوضات الإنجليزى، فعندما هم بالتوقيع على الاتفاقية اكتشف أن قلمه قد نفد ما به من الحبر وطلب من عبد الناصر قلما وبعد التوقيع

وضعه بشكل تلقائى فى جيبه،فابتسم عبد الناصر قائلا: "اعتقد أنك حصلت منى على ما فيه الكفاية فى هذه المعاهدة، فهل تتفضل برد قلمى؟" (١٢٠)

كانت اتفاقية الجلاء بمثابة خيبة أمل لقطاعات واسعة من الرأى العام المصرى، إذ كان من الصعب اعتبار الاتفاقية تحقيقا كاملا للشعار الوطنى القديم: الجلاء غير المشروط. فقد بدت فترة انسحاب القوات الإنجليزية طويلة للغاية، فضلا عن التخوف من بقاء الفنيين الإنجليز حتى إذا ارتدوا الملابس المدنية. أما البند المتعلق بتقديم القاعدة لانجلترا فى حالة تعرض تركيا لهجوم خارجى فاعتبر استسلاما أمام الغرب. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يحاول أحد المتعصبين من الأخوان المسلمين اغتيال عبد الناصر بعد أسبوع واحد من توقيعه الاتفاقية. وفقط بعد مؤتمر باندونج وتأميم قناة السويس توج الشعب المصرى تهانيا عبد الناصر زعيما وطنيا له.

كانت اتفاقية الجلاء تعنى بالنسبة لانجلترا فقدانها لأحد أكبر قواعدها العسكرية المطلقة على البحر مع احتمال غير مؤكد لاستعادتها فى حالة حدوث نزاع دولى كبير. والسبب الرئيسى لإبرام إنجلترا هذه الاتفاقية هو أنها قد فقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دورها كقوة إمبريالية رائدة فى الشرق الأوسط والعالم، ولم تعد تستطيع القيام بدور حامى حمى الغرب. ومن ناحية أخرى فقدت مصر وقناة السويس إلى درجة كبيرة قيمتهما كقاعدة رئيسية لإنجلترا على الطريق الإستراتيجى المؤدى إلى الشرق الأوسط والأقصى بعد استقلال الهند وباكستان. فضلا عن أن ميزانية إنجلترا بعد الحرب لم تعد تحتمل التكاليف الباهظة لبقاء القاعدة فى قناة السويس. وأخيرا فإن الإستراتيجية العسكرية الجديدة التى تعتمد تطوير الأسلحة النووية والصواريخ جعلت فعالية وكفاءة مثل هذه القواعد مشكوكا فيها فى حالة نشوب صراع دولى كبير. ولقد زعزع خطاب مصدق فى إيران سمعة انجلترا فى الشرق الأوسط والأدنى، وكانت انجلترا تخشى أيضا اشتعال الكفاح المسلح ضدها فى حالة رفضها توقيع الاتفاقية خاصة وأن النضال العادل لمصر من

أجل انتزاع حقوقها قد حظى بتعاطف أوسع أوساط الرأى العام العالمى بما فى ذلك الإنجليزى، ولقد أسهم الكفاح المسلح للفدائيين المصريين فى منطقة القناة خريف وشتاء ١٩٥١ - ١٩٥٢ بقسط وافر فى هذا المجال.

وأخيرا، راهنت لندن بتوقيعها الاتفاقية على تدعيم علاقاتها مع القاهرة، ولم تستبعد حتى دخول القاهرة فى حلف الشرق الأوسط. وفى كل الأحوال فإن الحفاظ على علاقات طيبة مع مصر يعنى أيضا مواقع انجلترا فى البلدان الأخرى بالمنطقة.

التزمت بريطانيا بشروط اتفاقية الجلاء وأنهت انسحاب آخر جندى إنجليزى فى ١٣ يونيو ١٩٥٥. ولم تمر عدة أشهر بعد إعلان عبد الناصر تأميم الشركة العامة لقناة السويس حتى أدرك الإنجليز عبث محاولاتهم "توطيد" علاقاتهم مع القاهرة. وانتهى العدوان الثلاثى على مصر الذى شنته إنجلترا وفرنسا وإسرائيل بالفشل، وجلت قوات هذه الدول عن الأراضى المصرية فى ٢٢ ديسمبر .

وأخيرا فإن اتفاقية الجلاء كانت رغم كل شىء أضخم نجاح لسياسة عبد الناصر الذى حقق بذلك المهمة الرئيسية التى واجهت الحركة الوطنية المصرية على امتداد عقود طويلة من الزمن.

سياسة الحياد الإيجابى وصفقة الأسلحة السوفيتية فى سبتمبر ١٩٥٥

أصبح الحياد الإيجابى فى أواسط القرن العشرين أحد أهم المنطلقات السياسية لبلدان أفريقيا وآسيا حديثة التحرر بما فى ذلك مصر. إلا أن تبنى هذه السياسة لم يأت دفعة واحدة. فقبل عام ١٩٥٥ لم يكن بوسع مصر الانشغال بقضية الموقف من الصراع بين المنظومتين العالميتين الاشتراكية والرأسمالية. ويعود هذا بشكل رئيسى إلى أن مصر لم تكن تستطيع قبل انسحاب قوات الاحتلال الإنجليزى رسم سياساتها

الخارجية بغض النظر عن ردود فعل لندن.

كانت مصر فى أمس الحاجة لمساعدات أجنبية فى شتى المجالات لتقف على طريق تنفيذ مشاريع التطور الاقتصادى للبلاد، وتدعيم الجيش.. الخ. وحاول النظام الجديد الحصول على هذه المساعدات بشكل رئيسى من الغرب. وفى صيف ١٩٥٣ وقعت الحكومة المصرية اتفاقية للتعاون الاقتصادى على أساس "برنامج النقطة الرابعة". إلا أن الأربعين مليون دولار - التى خصصت بموجب الاتفاقية - لم تكن لتقم بدور ذى قيمة فى تطوير الاقتصاد المصرى، خاصة وأن هذه المساعدة خصصت لبناء الفنادق والطرق وما شابه. ويورد كوبلاند معلومات شيقة فيقول فى هذا الصدد.. أن زيادة قدرها ٣ ملايين دولار أضيفت إلى الأربعين مليون من الميزانية الخاصة للرئيس الأمريكى وكان من المفترض تسليم هذا المبلغ سرا إلى عبد الناصر. وكان عبد الناصر ينوى إرجاع النقود والإعلان فى الوقت المناسب. كما قال كوبلاند، عن محاولة الأمريكان شرائه. إلا أن عبد الناصر قرر بعد ذلك قبول هذه الثلاثة مليون دولار وبنى بها فى منطقة الجزيرة فى القاهرة برجا عاليا يمكن رؤيته من أى مكان فى العاصمة المصرية. (١٢١)

ومن المعروف أن بعد أحداث ٢٣ يوليو مباشرة قامت علاقات صداقة بين الضباط الشباب والدبلوماسيين الأمريكيين فى القاهرة. وكان السفير الأمريكى فى القاهرة جيفرسون يتحدث كثيرا مع عبد الناصر حول الإصلاحات المتوقعة. ولقد "بارك" فى تصريحات علنية الحركة الثورية للجيش المصرى. وفى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ وعد وزير الخارجية الأمريكى مصر "بمساعدة أمريكية هامة". (١٢٢)

وعدا اتفاقية "برنامج النقطة الرابعة" عقد الطرفان اتفاقية ثقافية، ووعدت أمريكا بتقديم مساعدة فنية. وهكذا ظهر فى مصر الخبراء الأمريكان فى علف الماشية والقضاء على الذباب وما شابه، الأمر الذى عجز عن تلبية حاجات مصر التى كانت تتطلع إلى وضع أسس صناعة عصرية. أما وعود الولايات المتحدة بتقديم

مساعدات أهم وأكثر جدية فكانت ترافقها محاولات سافرة لإشراك مصر في حلف الشرق الأوسط.

وفي مايو ١٩٥٣ زار مصر وزير الخارجية الأمريكي الجديد جون فوستر دالاس، وأثناء محادثاته مع القادة المصريين حاول بشكل صريح إلحاق مصر بحلف غربي ضد الاتحاد السوفيتي، إلا أن عبد الناصر وبنفس درجة صراحة الوزير الأمريكي أعلن أن مصر لن تزج بنفسها في الحرب الباردة وأنه (أي ناصر) ينوي أن يقوم بنفسه بتأسيس نظامه الدفاعي اعتمادا على ميثاق الضمان الجماعي العربي في إطار جامعة الدول العربية، وأن قضية دخول أي أحلاف أوتكتلات لن تناقش على الأقل طالما ظلت القوات الإنجليزية بالأراضي المصرية. وسأل ناصر دالاس: "كيف أقول لشعبي أنني سأدخل في تحالف عسكري متعاونا مع أولئك الذين لايزالون يحتلون بلادنا؟ وهل هدف هذا التحالف هو الدفاع عن بلادنا؟ وضد من؟" ويقول ناتنج ".. لم يكن عبد الناصر يعتقد أن مصر في خطر التعرض لهجوم من جانب روسيا". (١٢٣)

أولى قادة النظام الجديد أهمية خاصة لمسألة تزويد الجيش المصري بالأسلحة الحديثة، فلم يكد يهل خريف ١٩٥٢ حتى توجه على صبري إلى الولايات المتحدة الأمريكية للاتفاق على شراء طائرات، إلا أنه عاد بخفي حنين. وفي ديسمبر من نفس العام وافقت الولايات المتحدة من حيث المبدأ على تزويد مصر بأسلحة خفيفة بشرط استخدامها فقط للدفاع عن نفسها. ويشير المؤلفان ج. وس. لاكوتيور إلى أنه "عرض تزويد مصر فقط بالأسلحة الخفيفة لكي يدافع النظام المصري عن نفسه ضد الشيوعية".(١٢٤)

ثم سافرت بعثة أخرى في ربيع ١٩٥٣ لشراء الأسلحة، غير أن الجانب الأمريكي رفض بيع الأسلحة لمصر متذرعا بأن قضية القاعدة الإنجليزية في منطقة القناة مازالت معلقة، وبأن الولايات المتحدة تخشى استخدام مصر للسلاح ضد الإنجليز

حلفاء أمريكا فى حالة تأزم الوضع بين مصر وإنجلترا. وبعد التوقيع بالأحرف الأولى على الأتفاقية الأنجلو مصرية للجلاء، استأنفت المباحثات،وفى هذ المرة ألمح الأمريكان إلى أنهم سيوافقون على بيع السلاح لمصر فقط فى حالة إقامة علاقات وطيدة بين جيشى البلدين ودخول مصر فى حلف عسكرى موالى للغرب، وإرسال بعثة عسكرية أمريكية للقاهرة، أى، بكلمات أخرى، فرض سيطرة البنتاغون كاملة على الجيش والسياسة المصرية. توقفت بعد ذلك المباحثات تماما إذ رفضت الحكومة المصرية أن تدفع سيادة مصر مقابل السلاح.

تزعزت بعد هذ المباحثات قناعة قادة الثورة المصرية، إلى حد بعيد فى إمكانية التعاون مع الغرب بشكل بناء وعلى قدم المساواة.

صحيح، ظلت القيادة المصرية تتعلق ببعض الأوهام إزاء مطامع حكام اسرائيل الصهاينة. ولما أولى ناصر وزملاؤه للنضال من أجل إجلاء قوات الأحتلال الإنجليزى وتطوير الاقتصاد المصرى الأهمية الأولى لذا كانوا مستعدين للتعايش السلمى مع إسرائيل. وكتب عبد الناصر فى مجلة "فورين أوبزرفر" الأمريكية فى يناير ١٩٥٥: "ليس للحرب مكان فى السياسة البناءة التى وضعناها لتحسين حال شعبنا: فالحرب تجعلنا نخسر، لا نكسب، الكثير مما نسعى إلى تحقيقه". ويشير ناتنج: "وبالرغم من تمسكه (عبد الناصر) بما أكدته مصر منذ عام ١٩٤٨ بموجب المادة العاشرة من معاهدة القسطنطينية وهو عدم السماح للسفن أو الشحنات الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس طالما ظلت حالة الحرب قائمة - بالرغم من ذلك-سمح هو وأسلافه فى الحقيقة بمرور ستين سفينة كانت متجهة إلى إسرائيل من القناة فى الفترة ما بين ١٩٥١ و١٩٥٤"(١٢٥) وكان عبد الناصر بوصفه وطنيا عربيا يكن مشاعر تعاطف عميق مع مصير الفلسطينيين العرب،إلا أنه كان يعتقد آنذاك أن هناك إمكانية لحل القضايا الخلافية مع إسرائيل عن طريق المفاوضات السلمية. وجرت اتصالات فى خريف ١٩٥٣ مع وزير الخارجية الإسرائيلى عبر المكتب الصحفى

للسفارة المصرية فى باريس. وكان موسى شاريت وزير الخارجية الإسرائيلى يعتقد أن ضمان أمن إسرائيل يتطلب إقامة علاقات حسن الجوار مع البلدان العربية. (كان شاريت هو الحمامة الوحيدة بين صقور الصهاينة الاستفزازيين) وبعد أن أصبح شاريت فى يناير ١٩٥٤ رئيسا لوزراء إسرائيل بدا وكأن فرص التسوية السلمية اتسعت، إلا أن بن جوريون كان الموجه الحقيقى لسياسة إسرائيل، وكان الوزراء ينفذون أوامره متجاوزين شاريت. وفى يوليو ١٩٥٤ حاول عملاء إسرائيل فى مصر إفشال المفاوضات الأنجلو مصرية حول جلاء قوات الاحتلال الإنجليزى وذلك بتفجير دور العرض والمكتبات الإنجليزية والأمريكية فى القاهرة والإسكندرية.واعترف هؤلاء العملاء بعد القبض عليهم بأنهم تلقوا تعليماتهم من رئيس الوزراء السابق بن جوريون بدون علم شاريت. وأكدت فضيحة "لافون" الصاخبة هذه أن الحكام الحقيقيين لإسرائيل هم صقور بن جوريون.

شنت القوات الإسرائيلية فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ هجوما غادرا على قطاع غزة، الأمر الذى أكد على النوايا التوسعية للأوساط الحاكمة فى إسرائيل تجاه مصر والبلدان العربية الأخرى،وأوضح بجلاء التآمر الإسرائيلى مع الغرب لبث الرعب فى قلوب المصريين وإجبار مصر على العدول عن رفضها الدخول فى حلف عسكرى موالى للغرب. وساعد هذا الحادث الحكومة المصرية على إدراك أبعاد الخطر الذى تمثله إسرائيل التى لم تستطع الدوائر الحاكمة فيها إلا أن تربط تحقيق أطماعها التوسعية فى إنشاء دولة إسرائيل "الكبرى" بعجلة السياسة الإمبريالية فى الشرق الأوسط.

واكتشفت الحكومة المصرية أن من الطبيعى قيام حلف بين القوى الإمبريالية التى تستهدف عرقلة تطور حركة التحرر الوطنى للشعوب العربية، وبين الدوائر الإسرائيلية الصهيونية المتطرفة. ويشير الباحث الإسرائيلى اليهودى يهود يعارى فى هذا الصدد إلى: "أن الهجوم الإسرائيلى على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ كان نقطة

انعطاف حاسمة فى العلاقات بين إسرائيل ومصر، ولقد أشار إلى ذلك عبد الناصر نفسه والعديد من الدبلوماسيين والباحثين الغربيين. وأكد عبد الناصر مرارا أن هذا العدوان كان بمثابة لحظة تجلى للحقيقة أدرك بفضلها جمال عبد الناصر أن النهج السلمى الذى تبنته مصر قبل ذلك ليس له أى فرص للنجاح، واستوعب ناصر نهائيا مغزى المشكلة الإسرائيلية. ولا شك أن ظهور الفدائيين الفلسطينين تحت الرعاية المصرية المباشرة كان ظاهرة أدى إليها العدوان الإسرائيلى على غزة". (١٢٦)

ولأن عبد الناصر أدرك الحاجة الماسة إلى تزويد الجيش المصرى بالسلاح الحديث، لذا استدعى السفير الأمريكى بعد الهجوم على غزة وأبلغه أن مصر كانت قد طلبت سابقا تزويدها بالسلاح من الولايات المتحدة الأمريكية لأن الجيش المصرى كان فى حاجة ماسة إلى هذا السلاح، أما الآن فأصبحت قضية السلاح بالنسبة لمصر قضية حياة أو موت، وأن مصر ستحصل على السلاح من أى مصدر كان إذ لم تستطع الحصول عليه من أمريكا. (١٢٧)

وواصل الغرب ضغوطاته على بلدان الشرق الأوسط بهدف توريطهم فى حلف عسكرى معاد للسوفييت. وكانت العراق برئاسة" الصديق الوفى للغرب" نورى السعيد، بمثابة نافذة يمر عبرها النفوذ الغربى إلى المنطقة العربية. وفى سبتمبر ١٩٥٤ زار نورى السعيد القاهرة وحاول عبثا إقناع عبد الناصر بضرورة التعاون مع الغرب. وفى يناير ١٩٥٥ وقعت العراق وتركيا اتفاقية انضمت إليها انجلترا فى شهر أبريل وباكستان فى شهر سبتمبر وإيران فى نوفمبر. وهكذا ظهر إلى الوجود حلف بغداد الذى ارتبط عبر تركيا بحلف الناتو وعبر باكستان بحلف جنوب شرق آسيا. ولم تنضم الولايات المتحدة الأمريكية رسميا إلى هذا الحلف رغم أنها كانت القوة الأساسية وراء قيامه.

وكان رد فعل عبد الناصر على قيام هذا الحلف حادا للغاية إذ كان يخشى ضغوط الغرب على البلدان العربية وعلى سوريا بشكل خاص التى انتشر بين

الدوائر الرجعية فيها اتجاهات قوية موالية للعراق،وشنت الصحافة والراديو فى القاهرة حملات دعائية نشيطة ضد حلف بغداد وجدت صدى إيجابيا بين القوميين العرب فى جميع البلدان العربية. ولقد رفع هذا الموقف الصلب المعادى للإمبريالية الذى اتخذه عبد الناصر من شأنه داخل مصر وخارجها، وأصبح فى عيون العرب أول قائد دولة عربى يتحدى ويهاجم بشكل سافر الغرب، ويشرع فى إقرار سياسة الدفاع عن المصالح الوطنية لبلاده.

واكتسبت الملابسات التى رافقت قيام حلف بغداد أهمية خاصة، إذ أخذت الحكومة المصرية منذ ذلك الحين تولى اهتماما بالغا بعلاقاتها مع الدول العربية. فإذا كانت القاهرة منذ قديم الزمان مركزا ثقافيا وفكريا للمنطقة العربية، فقد أصبحت الآن ترتدى أهمية أيضا كمركز سياسى للمنطقة. وحلت القومية العربية محل القوميةالمصرية التى اعتنقها الضباط الأحرار. ولقد أراد حكام مصر قبل الثورة تحويل القاهرة إلى مركز سياسى للعالم العربى، إلا أن هذه المحاولات لم تتكلل بالنجاح، إذا أنها ارتبطت بالتطلعات التوسعية لأسرة محمد علي. أما القومية العربية للنظام المصرى الثورى فكانت جديرة بالقيام بدور هام فى تاريخ البلدان العربية، إذ أن النضال ضد الإمبرايالية شكل حجر الزاوية فيها. ولاشك أن أفكار القومية العربية فى هذه الفترة بالذات ساعدت إلى حد كبير على نمو حركة التحرر الوطنى فى كافة أنحاء العالم العربى. ورغم أن عبد الناصر كان يؤكد دائما تمسكه بالدين الإسلامى، إلا أنه استرشد دائما بمبادىء العداء للإمبريالية والحياد الإيجابى التى كانت بالنسبة له مبادئ راسخة. ولذا وعندما ربطت باكستان الإسلامية مصيرها بالغرب فى حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد، انتقد عبد الناصر باكستان وفضل تطوير علاقاته مع الهند التى كانت تقف بثبات مع موقف عدم الانحياز.

اتفق أن كان وضع مصر عام ١٩٥٥ صعبا للغاية، واقتصرت- بشكل كامل تقريبا- علاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على بلدان

الغرب، فى الوقت الذى كان من المستحيل فيه على حركة التحرر الوطنى العربية تحقيق نجاحات لولا وجود الأسرة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتى الذى استطاع التصدى لقوى الإمبريالية واتجاهاتها العدوانية. إلا أن العلاقات السياسية للاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية الآخرى مع مصر لم تتعد مع بداية عام ١٩٥٥ علاقات صداقة رسمية عبر القنوات الدبلوماسية وفى اطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الآخرى. ولم تكن العلاقات التجارية الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية ذات شأن، وغابت عمليا العلاقات الثقافية. وكان على قادة مصر تغيير توجهات علاقاتهم الخارجية. ولقد أكدت لهم خبراتهم مع بلدان الغرب بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ أن هذه البلدان غير معنية على الإطلاق بقضية تعزيز استقلال مصر، وغير مستعدة لإقامة علاقات على قدم المساواة مع مصر كدولة ذات سيادة. بالإضافة إلى أن الخبرة التى تراكمت لدى القيادة المصرية إلى ذلك الحين دلت بشكل لا يقبل الجدل على أن أهداف الثورة المصرية تقف على طرفى نقيض مع أهداف الدول الإمبريالية الغربية، وأن هذه الدول لن تقدم على مد مصر بمساعدات عسكرية واقتصادية وإن كانت محدودة- كانت مصر فى أمس الحاجة إليها لتعزيز استقلالها- إلا إذا انضمت مصر لأحد الأحلاف الإمبريالية العدوانية ووضعت اقتصادها تحت السيطرة الأجنبية، أى تخلى مصر عمليا عن المقومات الرئيسية لسيادتها على أراضيها. ولم يكن فى جعبة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بديل آخر. جاء الهجوم الاسرائيلى الغادر على مصر لتذكير المصريين- وفق الخطط الإمبريالية- بأن الوقت قد حان للتخلى عن أوهامهم الثورية والتواطؤ مع الإمبريالية، إذا كانوا يريدون الاستمرار ثابتين على أقدامهم. وكان من شأن تحول اهتمام سياسة الغرب تجاه الشرق الأوسط من مصر إلى عراق نورى السعيد بعد إقامة حلف بغداد أن يوضح للقيادة المصرية حجم الخير الذى يمكن أن يعم على السياسيين الذين ربطوا مصائرهم بالغرب. غير أن قادة مصر وعلى رأسهم جمال عبد الناصر أبدوا صمودا راسخا وحزما وحكمة فى الدفاع عن

المصالح الوطنية المصرية. وأشار عبد الناصر إدراكا منه للطبيعة العدوانية لهذه الأحلاف إلى أنه يعتبر أن الأحلاف العسكرية ليست إلا شكلا من أشكال السيطرة وأن المسألة قد تبدأ بنصائح ودية تتحول شيئا فشيئا إلى أوامر ملزمة.(١٢٨)

واختارت مصر الطريق الممكن الوحيد في هذه الظروف للدفاع عن استقلالها أي طريق الحياد الإيجابي. ورفضت الثورة المصرية منذ خطواتها الأولى الاشتراك في أحلاف عسكرية موالية للإمبريالية، الأمر الذي يعكس في الحقيقة مضمون سياسة الحياد. وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ انعقد في القاهرة بمبادرة من مصر أول لقاء لممثلي اثنتي عشرة دولة أفريقية وآسيوية وقرروا دعم موقف البلدان العربية التي تؤيد القضية الفلسطينية كرد على تقديم المانيا الغربية تعويضات عسكرية لإسرائيل وعلى السياسة الفرنسية في شمال أفريقيا.

وارتبط التبلور النهائي لمبادىء سياسة الحياد الإيجابي بمشاركة جمال عبد الناصر في مؤتمر باندونج في أبريل ١٩٥٥. ففي هذا المؤتمر الذي شارك فيه كبار قادة حركة التحرر في آسيا وأفريقيا برز عبد الناصر لأول مرة كأحد أهم زعماء البلدان حديثة التحرر. ولقد أدت مبادىء سياسة الحياد الإيجابي التي أقرت في المؤتمر دورا هاما للغاية في تعزيز وترسيخ استقلال بلدان آسيا وأفريقيا حديثة التحرر. ووطدت هذه المبادىء التضامن بين هذه البلدان في نضالها ضد دسائس الإمبريالية وساعدت على تحسين المناخ الدولي إلى حد بعيد. وأرسى مؤتمر باندونج أيضا أسس التعاون بين البلدان النامية في آسيا وافريقيا في معركتها المشتركة ضد الإمبريالية.

إن مشاركة مصر الفعالة في مؤتمر باندونج، وفي وضع مبادىء سياسة عدم الانحياز، تجسد الرفض الحاسم والنهائي للقيادة الثورية المصرية الدخول في أحلاف وبالدرجة الأولى عسكرية مع الغرب، وتعني أيضا انتقال مصر من السياسة القديمة للتطوير الأحادي الجانب للعلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية التي اقتصرت على الغرب- تلك السياسة التي ورثتها مصر عن ماضيها كشبه

مستعمرة- إلى سياسة تطوير هذه العلاقات مع كل بلدان العالم بما فى ذلك الاشتراكية، وأخيرا يعد ذلك بمثابة خطوة جديدة نوعية على طريق تطور ثورة التحرر الوطني، الأمر الذى أثمر مباشرة فى الأعوام اللاحقة على تبنى سياسة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز، ويمكن القول أنه منذ هذه الفترة بالذات بدأت مصر تنتهج سياسة مستقلة حقا تنطلق من المصالح الوطنية لشعبها.

ولقد أدى التمسك الحاسم بهذه السياسة، وبحكم منطق تطور النضال الوطني التحررى، إلى دخول مصر فى صدام مباشر مع الإمبريالية وصل حد المواجهة العسكرية كما حدث فى عام ١٩٥٦ عندما وقع الاعتداء الثلاثى على مصر، وعام ١٩٦٧ عندما شنت إسرائيل هجوما على مصر بدعم ضخم من أمريكا، ومن ناحية أخرى أدت هذه السياسة بطبيعة الحال إلى توطيد وتطوير العلاقات الشاملة مع الاتحاد السوفيتى ودول المنظومة الاشتراكية. ولم يكن يغيب على بال القادة المصريين أن وجود المعسكر الاشتراكى فى حد ذاته يضعف إلى حد بعيد قوى الإمبريالية ويمثل دعما وضمانة للنجاحات التى حققتها حركات التحرر فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عند أواسط القرن العشرين. وكان انتقال مجموعة من هذه البلدان إلى مواقع سياسة الحياد الإيجابى يعنى بداية لمرحلة جديدة من مراحل حركة التحرر الوطنى- أى مرحلة التعاون العملى البناء فى شتى المجالات بين البلدان حديثة التحرر والبلدان الاشتراكية.

وفى الحقيقة ما كان لمصر أن تتصدى بنجاح للعدوان الثلاثى وللحصار الاقتصادى الذى فرضه الغرب عليها وللعدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ بدون الدعم الهائل المعنوى والمادى للاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الآخرى وبلدان الحياد الإيجابى. لقد كان تبنى مصر لسياسة الحياد الإيجابى ضرورة تاريخية لدفع عجلة التقدم الثورى اللاحق على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

ولقد ازداد ثقل مصر فى الساحة الدولية بعد تبنيها هذه السياسة، وأخذ صوت مصر يرتفع عاليا مستقلا، وتحقق فى نموذج مصر تنبؤ لينين القائل: "على أثر مرحلة استيقاظ الشرق ستحل فى الثورة المعاصرة مرحلة يشترك فيها جميع شعوب الشرق فى تقرير مصير العالم كله". (١٢٩)

ولمشاركة مصر فى مؤتمر باندونج أهمية بالغة أيضا فى استقرار الوضع السياسى الداخلى للنظام الثورى، فقد انتقلت منذ ذلك الحين غالبية المنظمات اليسارية الديمقراطية إلى مواقع التأييد لنهج السياسة الداخلية لحكومة جمال عبد الناصر، ورفعت من شأن عبد الناصر كزعيم لحركة التحرر الوطنى لدى أوسع الجماهير الشعبية فى مصر والبلدان العربية الآخرى.

وكان توقيع صفقة الأسلحة السوفيتية التشيكوسلوفاكية فى سبتمبر ١٩٥٥ أحد تجليات السياسة الخارجية الجديدة المستقلة لمصر. وكما أسلفنا أجرت واشنطن خلال فترة طويلة مباحثات مع مصر حول تزويدها بالسلاح، محاولة استغلال حاجة مصر الماسة إليه كأداة للضغط والابتزاز، ولإجبار مصر على الدخول فى الأحلاف العسكرية الموالية للغرب. إلا أن مراهنة الساسة الأمريكيين على أن مصر لن تستطيع الحصول على السلاح من جهة أخرى.. "إذ أن شراء الأسلحة من انجلترا، التى كانت قواتها قد خرجت لتوها من الأراضى المصرية، كان مستحيلا. أما فرنسا، الخاضعة آنذاك بشكل كامل لواشنطن، فلم تكن تجرؤ على إفساد اللعبة الأمريكية". (١٣٠)

كانت (هذه المراهنة) قائمة على حسابات قصيرة النظر. وفى سبتمبر ١٩٥٥ أعلن عبد الناصر: "أننا حاولنا طوال السنين الثلاث الماضية أن نسلح الجيش بأسلحة ثقيلة بكل وسيلة من الوسائل.. لا بغرض العدوان، ولا بغرض الاعتداء، ولا بغرض الحرب.. ولكن بغرض الدفاع، بغرض الأمن.. بغرض السلام.." "فقد أرادوا أن يسلح الجيش بعد أن نوقع على وثيقة، وبعد أن نوقع على مواثيق.. وأننا أعلنا

أننا أردنا وصممنا أن نسلح جيشنا من أجل حريتنا.. وأعلنا أننا لن نسلح الجيش على حساب استقلالنا.. وأننا لن نسلح الجيش على حساب حريتنا" "ووقعت مصر فى الأسبوع الماضى اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا من أجل تموينا بالسلاح.. وهذه الاتفاقية تسمح لمصر بأن تدفع الثمن منتجات مصرية مثل القطن والأرز وقبلنا هذا العرض شاكرين.. إننا بهذا يا إخوانى نحقق هدفا من أهداف هذه الثورة وهو إقامة جيش وطنى قوى".(١٣١)

إن توقيع مصر على صفقة الأسلحة السوفيتية التشيكوسلوفاكية كان خطوة حكيمة وشجاعة، خاصة وأن القوات الإنجليزية لم تكن قد أنهت انسحابها من الأراضى المصرية عند توقيع هذه الصفقة. قوبلت اتفاقية الأسلحة السوفيتية التشيكوسلوفاكية بردود فعل حادة فى الغرب، إذ لم تكن هذه الخطوة متوقعة إطلاقا للسياسيين الأمريكان والإنجليز الذى اعتبروا أن تهديد عبد الناصر بشراء السلاح من مصادر آخرى ما هو إلا ابتزاز. واتهمت واشنطن ولندن عبد الناصر "بنكران الجميل" متناسين أن كل ما قدمه الغرب لعبد الناصر اقتصر على مساعدة كلامية وأخرى اقتصادية هزيلة ووعود فقط وعود ببيع السلاح، وارتبط كل هذا بمحاولات لإخضاع مصر لتبعية الغرب ولتوريطها فى أحلاف عسكرية عدوانية. وقامت إنجلترا فى ١٩٥٥، فى محاولة لفرض حصار اقتصادى على مصر، بتخفيض حاد لكمية القطن المصرى الذى تستورده، إلا أن هذه المحاولات باءت هى الآخرى بالفشل، إذ قام الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى لأول مرة بشراء ثلث محصول القطن المصرى فى الموسم الزراعى ١٩٥٥- ١٩٥٦.

وادعى الغرب أن الدعاية المصرية كانت وراء المظاهرات العاصفة ضد الانجليز التى جرت فى العاصمة الأردنية فى ديسمبر ١٩٥٥ أثناء زيارة الجنرال تمبلر القائد الأعلى للقوات المسلحة البريطانية لعمان، والذى حاول هناك عبثا الاتفاق على ضم الأردن لحلف بغداد، وأعلنت أجهزة الأعلام بالغرب أنه تم إقالة وطرد الجنرال

الإنجليزى جلوب من الأردن فى مارس ١٩٥٦ بتأثير من القاهرة. وقابل الغرب اعتراف مصر بالصين الشعبية فى مايو ١٩٥٦ بردود فعل حادة وعدائية.

على هذا النحو تمكن النظام المصرى الجديد فى مجال العلاقات الخارجية، وفى فترة قصيرة، من القضاء على التوجة الأحادى الجانب للغرب، الأمر الذى أفسح الطريق لتطبيق سياسة خارجية مستقلة تستجيب للمصالح الوطنية المصرية. وكان تبنى هذه السياسة الجديدة يعنى فى نفس الوقت بداية مرحلة الصدام الحاد بين مصر والبلدان الإمبريالية. وحظيت السياسة الخارجية المستقلة لحكومة عبد الناصر باحترام عميق داخل مصر وخارجها وساعدت على توطيد دعائم النظام الثورى الجديد.

دستور ١٩٥٦

انتهت فى يناير ١٩٦٦ فترة الثلاث سنوات الانتقالية التى أعلنت فى ١٩٥٣. وكان على النظام المصرى الشروع فى وضع أسس نظام سياسى كفء وقادر على مواصلة الثورة. ولقد حكم مصر حتى ذلك الحين مجلس قيادة الثورة الذى كان هيئة تمثل دكتاتورية الجيش، وفشلت محاولات تأسيس تنظيم سياسى جماهيرى فى شكل هيئة التحرير. وبحلول عام ١٩٥٦ كان النظام الجديد قد عزز مواقعه وتمكن من التعريض بالأحزاب البورجوازية التقليدية وبالدرجة الأولى حزب الوفد والأخوان المسلمين وتحطيم تنظيماتها التى كانت خصوما لا يستهان بها للنظام الجديد.

وفى ١٦ يناير ١٩٥٦ صدر الدستور الجديد الذى يشير فى مادته الأولى إلى أن "مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة" (المادة ١).

وأعلن دستور ١٩٥٦ الانتقال إلى سياسة جديدة فى مجال الاقتصاد يطلق عليها عادة إسم الرأسمالية الموجهة. وتشير المادة السابعة إلى تنظيم "الاقتصاد القومى وفقا لخطط مرسومة تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية، وتهدف إلى

تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة". واعترف الدستور وفقا للمادة (٨) ب (النشاط الاقتصادى الخاص الحر على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم أو كرامتهم" وتنص المادة (٩) على أن "يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب". وتنص المادة (١١) على أن "الملكية الخاصة مصونة، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقا للقانون".

وأشارت المادة ١٩٢ إلى أن يحل الاتحاد القومى محل هيئة التحرير ويقوم المواطنون بتأسيسه لتحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة، ولتكثيف الجهود لبناء الأمة على أسس سليمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

إلا أن أهم ما يلفت النظر فى دستور ١٩٥٦ هو وضع الأساس القانونى للسلطة الشخصية للرئيس- أى جمال عبد الناصر. فقد أقر الدستور نظاما للحكم يقوم بموجبه الرئيس، الذى يتم اختياره فى انتخابات عامة، بتعيين وإقالة أعضاء الوزارة. وحصل التنظيم السياسى الوحيد وهو الاتحاد القومى- فى شخص لجنته- على حق رفض أو المصادقة على المرشحين لانتخابات البرلمان والقيادات النقابية. ويتولى رئيس الجمهورية، الذى هو فى نفس الوقت رئيس للاتحاد القومى، تعيين أعضاء هذه اللجنة. وعدا عبد الناصر، انضم للجنة القيادية للاتحاد القومى أقرب أنصاره مثل عبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى. ولقد ألحقت الدكتاتورية الفردية- حتى وإن كانت دكتاتورية قائد ثورى بارز مثل عبد الناصر- ضررا بالغا بقضية الثورة المصرية. وفى ظروف غياب حزب ثورى حقيقى يعتمد على الجماهير تحول ناصر شخصيا إلى الضمانة الوحيدة للتطور التقدمى لمصر وبوفاته تعرضت إنجازات الثورة المصرية للخطر.

وشهدت مصر فى ٢٣ يونيو ١٩٥٦ استفتاءا تم على أثره المصادقة على

الدستور وانتخابات جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر. وفى ١١ يوليو صدر قانون تأسيس مجلس الأمة من ٣٥٠ نائب، وكان على الترشيح لعضوية المجلس أن يتم فقط عبر الاتحاد القومى.

وفى ٢٩ يونيو شكل رئيس الجمهورية الحكومة الجديدة وانضم إليها عدد أكبر من المدنيين بالمقارنة مع الحكومة السابقة، ولم يشترك فيها ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة وممن كانوا سابقا وزراء (جمال سالم وأنور السادات وحسن إبراهيم).

وفى صيف ١٩٥٦ عقد تنظيم الضباط الأحرار اجتماعا مغلقا فى إحدى دور العرض القاهرية، صدر فيه قرار حل التنظيم، على أساس أنه حقق مهامه الخاصة بالاستيلاء على السلطة وتوطيد دعائم النظام الثورى. وأصبح أمام أعضاء التنظيم الاختيار بين البقاء فى الجيش أو الاستقالة والعمل فى الحياة المدنية. وكان نشاط تنظيم الضباط الأحرار قد توقف موضوعيا فى تلك الفترة وانتهى بهذا القرار شكليا.

ولا شك أن مجلس قيادة الثورة أدرك منذ البداية ضرورة الإسراع بحل قضايا التطور الاقتصادى للبلاد. غير أن النظام الثورى لم يستطع الإقدام على حل هذه القضايا مباشرة إذ أولى جل اهتمامه فى المرحلة الأولى لحل قضية جلاء قوات الاحتلال الإنجليزى وتعزيز وضعه داخل البلاد.

ولم يكن لدى قادة الثورة آنذاك وجهات نظر محددة عن كيفية تطوير الاقتصاد ومدى تدخل الدولة فى عمليات التطور الاقتصادى والاجتماعى. وفى مجال الاقتصاد استمرت عمليا سياسة النظام السابق أى تشجيع الرأسمال المحلى الخاص وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد. وقد أعلن جمال عبد الناصر فى خطابه بمناسبة الاحتفال بالعيد الثانى للثورة، أن الحكومة قد فتحت مجالات عديدة لنشاط رجال الأعمال، ووضعت مشاريع جديدة لتطوير الصناعة والزراعة، وضمنت فى بعض الحالات حماية الأرباح، وقدمت تسهيلات للرأسماليين ممن لديهم الرغبة فى المساهمة

فى النشاط الاقتصادى وفى المجالات الصناعية الجديدة.(١٣٢) ومع ذلك بدأت تظهر فى هذه الآونة اتجاهات تدعو إلى تدخل أكبر للحكومة فى الاقتصاد.

وحل المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى محل لجنة المستشارين الاقتصاديين القديمة وضم وزراء ومهندسين وخبراء فى مجال الصناعة والزراعة ورجال البنوك. ووضع مجلس الانتاج حتى يوليو ١٩٥٣ خطة توظيف استثمارات الدولة التى ارتفعت رؤوس أموالها ارتفاعا كبيرا مقارنة بالأعوام الماضية (فوصل متوسط حجم هذه الاستثمارات فى أعوام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ إلى ٢٨ مليون جنيه مصرى، ارتفعت عام ١٩٥٣ إلى ٣٤ مليون ج.م، وفى ١٩٥٤ وصلت إلى ٥٣ مليون ج.م، وفى ١٩٥٥ إلى ٦٢ مليون ج.م و١٩٥٦ إلى ٦٦ مليون ج.م. (١٣٣) ووظفت هذه الأموال، كما كان يحدث قبل الثورة، فى وضع أسس البناء التحتى (الرى والصرف والطاقة الكهربائية والطرق والمواصلات) والذى من شأنه أن يساعد على تحقيق معدلات أسرع لنمو مشاريع القطاع الخاص الذى كان من المنتظر أن يساعد على التعجيل بإقامة صرح الصناعة الوطنية.

وسعت الحكومة فى نفس الوقت لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وأقدمت لهذا الغرض حتى على إعادة النظر فى قانون عام ١٩٤٧ الذى نص على ألا تقل الأسهم المصرية فى المشاريع المختلطة عن ٥١٪، وهكذا صدر قانون جديد عام ١٩٥٣ ينص على تخفيض هذه النسبة إلى ٤٩٪. إلا أن هذا لم يساعد على تحقيق زيادة ذات شأن لمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية فى هذه المشاريع، إذ ظل الوضع الداخلى غير واضح المعالم. وبدأت الحكومة تدعم بشتى الأشكال الرأسمال الوطنى، فأعفت الشركات المساهمة الجديدة من الضرائب لمدة سبعة أعوام، أما الدخول عن الأسهم الجديدة فلم تخضع للضرائب لمدة خمسة أعوام. وبموجب القانون رقم ٤٣٠ سنة ١٩٥٣ أعفيت ٥٠٪ من الدخول غير الموزعة للشركات من الضرائب. وارتفعت الضمانات الحكومية للقروض التى يقدمها البنك الصناعى للشركات إلى ٥ ملايين

جنيه مصرى. ونص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ على انخفاض الحد الأدنى لقيمة الأسهم من ٤ جنيه إلى ٢ جنيه لتشجيع صغار المساهمين. وقدمت الحكومة آنذاك كل اشكال الدعم لاتحاد الصناعات المصرية- الحصن المنيع للبورجوازية المصرية والذى لا تتخذ أية خطوات فى مجال الاقتصاد بدون التنسيق معه. وبتوصية من اتحاد الصناعات المصرية تم تخفيض الضرائب على الدخل فى الصناعة ورفع الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية. وبقرار من الحكومة أصبح على جميع الشركات التى يزيد رأسمالها عن ١٠ آلاف جنيه أن تنضم إلى غرف الصناعة التى كانت خاضعة تماما لاتحاد الصناعات المصرية.

والجديد هنا أن الحكومة أخذت توظف رؤوس أموالها فى الشركات الصناعية وتعيين ممثلين عنها فى مجالس إدارات هذه الشركات. وانخرطت الدولة بشكل مباشر فى التخطيط للمشاريع الصناعية وأخذت على عاتقها إجراء مباحثات مع الشركات الأجنبية حول شراء الآلات والمعدات.. والخ.

غير أن سياسة الحكومة الرامية لتشجيع اشتراك الرأسمال الخاص فى حل المشاكل الاقتصادية الماثلة أمام البلاد اصطدمت بعقبات ضخمة، وقبل أى شىء تخوف البورجوازية الكبيرة المصرية من النظام الجديد. ذلك أن قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٣، ثم صفقة الأسلحة السوفيبتية عام ١٩٥٥ قد أثارا قلق البورجوازية الكبيرة المصرية، لذا عندما أرادت الحكومة بعد ذلك بناء مشاريع هامة مثل مجمع الحديد والصلب ومصنع الكيماويات ومصنع إطارات السيارات ومصنع عربات القطارات ومصنع الكابلات، امتنع الرأسمال الخاص عن المشاركة فيها لأن مشاريع الصناعة الثقيلة كتلك كان لا يمكن أن تدر للرأسماليين بمعاييرهم ربحا كبيرا والأهم من ذلك- ربحا سريعا. فضلا عن أن البورجوازية الكبيرة المصرية، التى قامت بدور الشريك الأصغر للاحتكارات الإمبريالية، لم تكن تملك الخبرة الفنية والإدارية التى تسمح لها بإدارة مثل هذه المشاريع الضخمة، وغنى عن القول أيضا أن البورجوازية

الكبيرة كانت تنقصها شجاعة المغامرة.

وفضلت البورجوازية المصرية توظيف رؤوس أموالها في المجالات غير المنتجة في الصناعة وبشكل خاص في بناء المساكن التي وصل الرأسمال المستثمر فيها عام ١٩٥٤ إلى ٤٠ مليون جنيه مصري ثم ٤٢٫٥ ج.م عام ١٩٥٥ و٥١٫٤ ج.م عام ١٩٥٦، أما نسبة رؤوس الأموال المستثمرة في مجال البناء إلى إجمالي الرأسمال المصري الخاص فوصلت إلى ٦٢٪ عام ١٩٥٤. (١٣٤)

ورغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية، إلا أن الرأسمال الخاص لم يساهم مساهمة ذات شأن في تنمية الصناعة، ففي ١٩٥٦ وصل الدخل القومي إلى حوالي ٩٠٠ مليون جنيه مصري، كان نصيب الصناعة فيها ١٠٠ مليون ج.م، بينما بلغت نسبة الأيدي العاملة في الصناعة ١١٪ فقط من مجموع القوى العاملة المصرية.

ورغم ذلك ظل كبار الرأسماليين يحصلون على أرباح ضخمة وصلت عام ١٩٥٥ وفق الإحصائيات الرسمية إلى ١٣٫٩ مليون جنيه مصري (وهو رقم أقل بكثير منه في حقيقة الأمر)، أي ١٣٫٢٪ من إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة. واقتطع نصيب الأسد من هذه الأرباح حوالي ١٠ آلاف من كبار أصحاب الأسهم، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه متوسط أجر العامل ١٠٠ جنيه مصري في السنة.

ولقد أدى استمرار هذا الوضع إلى تقلص السوق الداخلي وهدد الاقتصاد المصري بأزمات خطيرة. هكذا، استمر النظام الجديد في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ في إطلاق حرية المشاريع الخاصة إلى أن تأكد له أن هذه السياسة لا أفق لها. عندئذ بدأت مرحلة تبني سياسة جديدة، يمكن تسميتها سياسة الاقتصاد الموجه، منذ صدور دستور ١٩٥٦ الذي جنبا إلى جنب مع الاعتراف بحرية الرأسمال الخاص أشار إلى ضرورة التخطيط وإلى استخدام "رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي" (المادة ٩).

وشجع النظام الجديد الحركة النقابية فارتفع بشكل ملحوظ عدد أعضاء النقابات في الأعوام الأولى من الثورة، وضمت الحركة النقابية ممثلي قطاعات اقتصادية

جديدة بما فى ذلك الزراعة، وحرمت النقابات فى نفس الوقت تماما من استقلالها ومنعت الإضرابات، وقامت هيئات تحكيم حكومية بالنظر فى النزاعات بين النقابات وأصحاب العمل، وأصدرت الحكومة مجموعة تشريعات تم بموجبها رفع قيمة التعويض عن إصابات العمل أو المرض والمكافآت المالية فى حالة الاستغناء عن خدمات العمال، ورفع الحد الأدنى لأجر العامل اليومى من ١٢ر٥ إلى ٢٥ قرش. وأولت الحكومة اهتماما خاصا بمشروع بناء سد على النيل فى جنوب أسوان ليصبح بمثابة عتلة جبارة لتطوير الاقتصاد المصرى والذى كان من شأنه توسيع رقعة الأراضى الزراعية المستصلحة ومضاعفة إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لتطوير الصناعة. وانتهى الخبراء المصريون والأجانب من وضع الدراسات المبدئية لمشروع بناء السد فى ١٩٥٤. وافتقرت الحكومة المصرية للإمكانيات وللخبرة الفنية التى يتطلبها بناء مثل هذه المشاريع الضخمة، لذا اتجهت إلى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا لتمويل المشروع وتقديم المساعدة الفنية وبدأت المباحثات فعلا فى نهاية عام ١٩٥٥.

وأعلن فى فبراير ١٩٥٦ عن التوصل إلى اتفاقية مبدئية تنص على أن يقدم البنك الدولى لمصر قرضا مقداره ٢٠٠ مليون دولار، وأن تقدم انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية قرضا مقداره ٧٠ مليون دولار لتغطية نفقات شراء المعدات والمساعدة الفنية، وعلى مصر أن توفر بدورها الأيدى العاملة ومواد البناء بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار. ويعترف معظم مراقبى الغرب أن حكومتى انجلترا وأمريكا كانتا على يقين من أنه لن يتم بناء السد العالى، وأن إبرام هذه الاتفاقية كان من جانبهما لعبة سياسية وحسب، تستهدف إخضاع الميزانية المصرية لمراقبتهما بحجة ضرورة الإشراف على وفاء مصر بديونها، ومن أجل اخضاع مصر فى نهاية المطاف إلى سيطرتهما الاقتصادية والسياسية. ورمى مؤلفوا سيناريو هذه الاتفاقية أيضا إلى عرقلة تطور علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى للمنظمة

الاشتراكية. ويشير الباحث الانجليزى ماووسلى فى هذا الصدد إلى أن السبب الشكلى للموافقة فى البداية على تقديم هذا القرض هو ما كان يردده دالاس دائما أن بناء سد أسوان سيوفر ظرفا مناسبا لإقناع الشعب المصرى وشعوب العالم بأن الروس هم تجار الموت والسلاح، وأن الامريكان أينما وجدوا يحملون معهم مقومات الحياة والازدهار. بيد أن السبب الحقيقى كان مختلفا تماما. لقد اتفق دالاس مع رئيس البنك الدولى على أن يساهم الأمريكان بذلك القرض بشرط أن تسدده حكومة عبد الناصر فى اقساط منتظمة، الأمر الذى يتطلب قيام ممثلين عن البنك الدولى والإدارة الامريكية بمراقبة ميزانية مصر وكيفية تسديد الدين. واعتقد دالاس أن بناء السد العالى سيستغرق ما لا يقل عن ١٠ سنوات وأن هذه الفترة تكفى للتحكم فى بنود الميزانية المصرية بشكل لا يترك لمصر إمكانية لشراء السلاح من الروس أو التشيكوسلوفاك أو أية جهة أخرى إلا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم ذلك أبلغ دالاس السفير المصرى فى واشنطن فى يوليو ١٩٥٦ أن الولايات المتحدة الامريكية قررت ألا تساعد مصر فى بناء السد العالى، لأن الاقتصاد المصرى- كما زعم- غير مستقر على الإطلاق ولا يحتمل بناء مثل هذا المشروع الباهظ التكاليف، وبحجة أن مصر لم تتوصل إلى اتفاقية حول توزيع مياه النيل مع بلدان منابع النيل- أى السودان وأثيوبيا وأوغندا. وسحبت انجلترا والبنك الدولى أيضا تعهداتهما بتقديم المساعدة فى بناء السد العالى. وراهن دالاس وإيدن- رئيس وزراء انجلترا- على أن ناصر، إذا لم يسقط بعد ذلك، فعلى الاقل سيصبح أكثر مرونة.(١٣٥) وتكشفت هذه المراهنة عن خطأ فادح فى حسابات الغرب، فقد قرر عبد الناصر هذه المرة أن يلاقى هذه الضربة بمثلها، فما أن علم برفض الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالى، وكان قد عاد لتوه من لقاء فى بريونى مع رئيس وزراء الهند نهرو ورئيس يوغوسلافيا تيتو، حتى أعلن على الفور أنه سيتمكن من تمويل السد بدون مساعدة الغرب، وأعلن فى ٢٦ يوليو فى خطاب له

أمام جماهير الإسكندرية بمناسبة الذكرى الرابعة لخلع فاروق قرار تأميم شركة قناة السويس، وأن دخل القناة التى بنيت على عظام عشرات الآلاف من العمال المصريين سيستخدم فى بناء السد. وسخر سخرية لاذعة من محاولات الغرب إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء- إلى زمن ديلسبس.

ولقد ألهب القرار الشجاع لعبد الناصر حماس الملايين فى العالم العربى والبلدان النامية الأخرى، ودخل التاريخ بوصفه انعطاف خطير فى علاقات البلدان التى أسقطت حديثا النير الاستعمارى وشبه الاستعمارى مع القوى الإمبريالية. ولقد تسلح نظام عبد الناصر الثورى، والذى حظى بالدعم الهائل للشعب المصرى، بالصمود فى مواجهة الضغوطات السياسية والاقتصادية للإمبريالية، وفى مواجهة العدوان الثلاثى الغادر. ولقد لعب التأييد السوفيتى الحاسم للحقوق المشروعة لمصر، ومنذ البداية، دورا هاما فى دعم صمود مصر.

بعد فشل العدوان الثلاثى جلى عن مصر جميع أفراد القوة العسكرية البريطانية بمنطقة القناة، وألغت مصر اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ واستولت على المعدات العسكرية الضخمة للقاعدة، وفرضت الحكومة المصرية الحراسة على الممتلكات الإنجليزية والفرنسية فى مصر. وهكذا أسدل الستار على قصة الوجود الانجليزى فى مصر.

وذاع صيت عبد الناصر بعد هذا الانتصار أكثر وأكثر بين العرب، وفشل الحصار الاقتصادى الذى فرضه الغرب والولايات المتحدة فى تحقيق أهدافه، بفضل المساعدات النزيهة والدعم الكبير الذى قدمه الاتحاد السوفيتى وبلدان المنظومة الاشتراكية لمصر فى تلك اللحظات العصيبة من تاريخها.

وهكذا فشلت تماما كل مؤامرات الغرب الإمبريالى ضد مصر فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦، ووقفت مصر صامدة، وطبقت سمعة مصر الثورية الآفاق، وتوطدت علاقاتها مع المعسكر الاشتراكى. وتزعزعت إلى درجة كبيرة المواقع السياسية والاقتصادية للغرب فى مصر، وتهيأ الوضع للقيام بالإجراءات التقدمية اللاحقة.

الخـــاتمـة

كانت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ أهم حدث على الإطلاق فى تاريخ البلدان النامية فى أواسط القرن العشرين. وكان لمسار الثورة المصرية والمنحى الذى اتخذه تطورها العديد من الخصائص التى ميزت أيضا الثورة فى العديد من بلدان العالم التى سلكت فى هذه الفترة طريق التحرر من التبعية والاستعمار وإجراء إصلاحات تقدمية اجتماعية- اقتصادية. وتميزت فى نفس الوقت الثورة المصرية بعدد من الملامح الخاصة. عم فى مصر قبل الثورة السخط الوطنى الواسع النطاق من النظام الملكى وعجزه عن إجراء التحولات التى أضحت منذ زمن بعيد ملحة، وعن التغلب حتى على أزمة سقوط الحكومات الواحدة تلو الأخرى. وكان هذا الوضع تربة خصبة لانقلاب ١٩٥٢. وكانت النخبة الإقطاعية البورجوازية الحاكمة تقف حجر عثرة أمام أى تطور لاحق بما فى ذلك التطور على الطريق الرأسمالى.

وتولى تنظيمم الضباط الأحرار مهمة التحرك الثورى، وكان التنظيم يمثل الفئة ذات النزعة الأكثر وطنية من ضباط الجيش، إلا أن هذا لا يعنى أن الضباط الأحرار كانوا القوة الوحيدة الأكثر ثورية وتقدمية بين التنظيمات الوطنية المصرية. كانت فئة العسكريين المصريين أدنى بشكل عام من حيث المستوى الثقافى والفكرى من

مستوى التقدميين الديمقراطيين، ويرجع ذلك إلى حرص الإنجليز على تكريس تخلف وعجز الجيش المصرى- عكس ما حدث فى البلدان الأفريقية الآخرى حيث عمل العسكريون بشكل مباشر فى جيوش البلدان المستعمرة (بكسر العين) الأمر الذى أكسبهم مستوى مهنيا وثقافيا أعلى من مثيله لدى المثقفين المدنيين.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت وتطورت بعض التنظيمات الماركسية والتقدمية فى خضم المد الذى شهدته الحركة الوطنية المصرية آنذاك، وعملت حدتو- أكبر هذه التنظيمات على توسيع نشاطها بين العمال والفلاحين، إلا أن هذه التنظيمات لم تتمكن من توحيد صفوفها حتى منتصف عام ١٩٥٢، رغم أن قضية قيام جبهة وطنية ديمقراطية كانت مهمة ملحة للغاية آنذاك. وبشكل عام تميزت الفترة من ١٩٥١ إلى بداية ١٩٥٢ بتطور الحركة الوطنية المصرية فى خط صاعد. إلا أن الرجعية المصرية وجهت ضربات شديدة متعددة للحركة اليسارية بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢.

ولذا كان الضباط الأحرار قبل الانقلاب هم القوة الأكثر تنظيما وثورية وقدرة على التأثير فى سير الأحداث باستخدام القوة.

ورغم ذلك كان يمكن توقع مد جديد لحركة التحرر الوطنى وعلى رأسها القوى اليسارية اعتمادا على الضعف الحاد الواضح للنظام الملكى فى الشهور الأخيرة لوجوده، وبهذا المعنى جاء تحرك الضباط الأحرار على الأرجح ليستبق هذا الاتجاه لتطور الأحداث. ويقول أحمد حمروش فى هذا الصدد: "يحق لنا أن نتساءل عن العلاقة بين الانقلابات العسكرية فى الدول النامية وما إذا كانت تستهدف الاستيلاء على ثمار الحركات الشعبية المتصاعدة لمنع الوصول إلى حرب طبقية... وما إذا كانت القوانين والإصلاحات تتم بوساطة السلطة العسكرية لتفادي وصول الصراع الطبقى إلى نقطة الانفجار".(١٣٦)

وكان وجود قوات الاحتلال الانجليزى فى مصر أحد أهم الخصوصيات الجوهرية

التى ميزت الظروف التى جرت فيها الثورة المصرية، ولقد سبغت هذه الحقيقة الثورة المصرية بعدة خصائص على رأسها الحذر المبالغ فيه والغموض وعدم اتضاح الأهداف الحقيقية لحركة الضباط، الأمر الذى زرع لدى الساسة الإنجليز الأوهام التى أدت إلى تصورهم أن مطالب الحركة فئوية وحسب، فضلا عن أن تشكيل الوزارة الأولى بعد الانقلاب من وجوه مدنية ورئاسة على ماهر لها- وهو وجه غير جذاب بالنسبة للانجليز ولكنه معتاد- كان خطوة آخرى تؤكد تلك الأوهام.

وتمكن الضباط الأحرار أيضا فى المرحلة الأولى للثورة من إثارة تعاطف الأمريكيين الذين تعشموا فى التضييق على الإنجليز وإزاحتهم بواسطة الضباط الأحرار، ثم بسط سيطرتهم على حركة الجيش. وهكذا توفر مناخ سياسى داخلى مواتى للثورة فى ظرف التبعية التى عاشتها مصر آنذاك.

واتسمت الثورة المصرية بخاصية آخرى هى قيامها قبل أى شىء بتقويض دعائم الأساس السياسى والاقتصادى للنخبة الحاكمة- أى تحالف الإقطاع والبورجوازية الكبيرة- وبالتالى حرمان الاستعمار من أعوانه فى الداخل، الأمر الذى مكن النظام الجديد من إجلاء قوات الاحتلال نهائيا عن البلاد فى يونيو ١٩٥٦، أى بعد حوالى أربعة أعوام تقريبا من قيام الثورة. واستطاعت مصر بعد ذلك فقط تطبيق سياسة داخلية مستقلة.

إن المرحلة الأولى للثورة المصرية، التى عالجناها فى هذا العمل هى مرحلة نضال الضباط الأحرار من أجل تثبيت دعائم سلطتهم، ولقد دخل النظام الجديد أثناء هذه المرحلة فى صدامات مع كل القوى السياسية القديمة التى سعت لبعث النظام البرلمانى المتعدد الأحزاب، الأمر الذى كان سيؤدى لا محالة لعودة السلطة السياسية للبورجوازية الكبيرة وكبار ملاك الأرض. ولقد مكن النجاح الذى حققه الضباط الأحرار فى مواجهة الأحزاب البورجوازية التقليدية من التطور اللاحق للثورة.

ووجه النظام الجديد فى نفس الوقت ضربات لليسار، وبشكل خاص للتنظيمات

الماركسية التى استطاع عزلها عن جماهير الكادحين فى المدن والريف، رغم أن القوى اليسارية بالذات كان يمكن أن تصبح نصيرا ودعامة للنهج التقدمى للثورة. وأدى هذا إلى تضييق النظام الثورى لقاعدته الاجتماعية والسياسية إلى درجة كبيرة، وحد بذلك من آفاق الاصلاحات الثورية اللاحقة وأضعف قوى المقاومة فى مواجهة الثورة المضادة. ومنذ هذه الفترة الأولى للثورة تبلور موقف النظام من الجماهير الكادحة. ولا يمكن الشك فى تعاطف الضباط الأحرار حتى قبل الثورة مع بسطاء الكادحين فى المدينة والريف المنسحقين تحت وطأة العوز والاستغلال البشع، ولقد قدمت الثورة الكثير لإعتاق الفلاحين من أسر التبعية الإقطاعية ولتوسيع حقوق العمال والفلاحين ورفع مستوى معيشة إذا لم يكن الشعب كله فجزء منه. ومع ذلك فإن موقف النظام الثورى من الجماهير الشعبية لم يكن ذا بعد واحد، إذ فضل استبعاد الجماهير والقيام بنفسه بالإجراءات التقدمية التى استجابت لتطلعات الشعب المصرى، إلا أنها كانت فوقية استثنت مشاركة الجماهير. ورغم تعاطف النظام الجديد مع جماهير الشعب المصرى إلا أنه كان يخشى مبادرتها، ويخشى أن يتجاوز نطاق التحركات الشعبية قدراته التقدمية البورجوازية الصغيرة المحدودة بشكل عام.

ويكمن سبب هذه السياسة فى المحدودية المهنية التى ارتكز عليها نظام ضباط الجيش الذين أرادوا أن يكونوا قوة اجتماعية سياسية مستقلة. وكانت هذه الاستقلالية بالطبع نسبية تبدل مضمونها الحقيقى باختلاف الظروف التاريخية المحددة، إلا أنها ظلت كظاهرة طوال مراحل الثورة. ولقد كان الميل إلى الإبقاء على حكم عسكرى في جوهره سببا فى قيام نظام اجتماعى سياسى رخو وهلامى. ولأن الضباط الأحرار أدركوا ضرورة الاعتماد على تنظيم سياسى ما، لذا أقاموا كتجربة أولى فى الفترة التى يتناولها هذا البحث - هيئة التحرير التى لعبت الدور المنوط بها أثناء أحداث مارس ١٩٥٤ ولم تعد لاحقا قادرة على البقاء. ولم يكن لها أن تكون غير ما كانته، إذ ظهرت للوجود بجرة قلم ولم تكن تمثل مصالح فئات اجتماعية

معينة، ولم تملك المبادرة الخاصة، وكان يتم تعيين قياداتها من أعلى. وجرت المحاولات اللاحقة لإقامة سند سياسى للنظام (الاتحاد القومى والاتحاد الإشتراكى) على نفس الطريقة مع بعض التغييرات هنا وهناك.

إلا أن هذه التنظيمات كانت فى حقيقة الأمر جزءا من الجهاز البيروقراطى للدولة، وتعبيرا شكليا وحسب عن "تحالف قوى الشعب العامل". وكانت كل هذه التنظيمات موضوعيا محاولة لإقامة تحالف وطنى لدعم السلطة، وشمل هذا التحالف "الفلاحين والعمال والعسكريين والمثقفين وممثلى الرأسمالية الوطنية". وإذا كانت قد تطابقت، بشكل نسبى إلى حد بعيد، المصالح الأنية للقوى التى ضمها هذا التحالف (مثل الدفاع عن استقلال البلاد ونضالها ضد الإمبريالية والعمل على تعجيل وتائر التطور الاقتصادى) فقد تباينت المصالح الطبقية الجوهرية لهذه القوى.(١٣٧)

وإحدى الحقائق الهامة هنا هو الدور الثانوى للطبقة العاملة فى هذا التحالف الذى كان ممثلو الرأسمال الوطنى والبورجوازية البيروقراطية هم القوى القيادية له. ولقد سمح الضغط الذى مارسته هذه الفئات بالتحديد، والذى حظى بدعم الإمبريالية الدولية، بتحول النظام نحو اليمين بعد تولى السادات السلطة. وتشهد السهولة النسبية التى جرى بها هذا التحول على أن انضمام العمال والفلاحين على السواء إلى التحالف الوطنى، كان انضماما شكليا وحسب. بالإضافة إلى أن "مشاركتهم" هذه استخدمت بالذات لحرمانهم من أية وسائل للتعبير عن مصالحهم الخاصة.وبدأ نفس التوجه - أى الخضوع للسلطات وترسيخ البيروقراطية - يتضح فى عمل النقابات العمالية.

ويسترعى الاهتمام ما أشار إليه الباحث المصرى غالى شكرى من أنه كان كل ما يسمى بالتنظيمات الشعبية الواقعة تحت سلطة عبد الناصر أقرب ما يكون إلى أجهزة أمن سرية. وكان وزير الداخلية سكرتيرا عاما للتنظيم الطليعى الذى عمل من داخل الاتحاد الاشتراكى. ولم يفكر عبد الناصر- فى الحقيقة- بجدية إطلاقا فى

تأسيس حزب. وليس عبثا أن يردد عبد الناصر "عندما أسمع كلمة تنظيم استعد للمعركة" إذ تعكس هذه العبارة خشيته الكامنة من الديمقراطية والشعب وإيمانه الميتافيزيقي بالتحامه الشخصي مع الشعب، كانت قراراته هي الديمقراطية بعينها وكانت أفكاره هي الشعب، وحدت الأساليب التكتيكية محل الحزب في البلد المتخلف. (١٣٨)

ولم تحل حتى رحيل عبد الناصر قضية العلاقة بين النخبة الحاكمة والجماهير الشعبية وبينها وبين المثقفين اليساريين.

أدرك عبد الناصر والمحيطون به نواقص الاتحاد الاشتراكي العربي، ولذا حاولوا خلق نواة داخله لتصبح كما تصوروا أساسا لحزب سياسي ثوري حقيقي. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل هي الأخرى لأن هذه المنظمة أيضا- والتي أطلق عليها اسم الطليعية- تأسست بأوامر فوقية. فلم يمتلك هذا التنظيم تقاليد ثورية يستطيع بها التحول إلى حزب ثوري. ولم يكن أعضاؤها محترفين ثوريين، بل كانوا موظفين حكوميين أو ممثلين للمهن الحرة. بالإضافة إلى أن التنظيم الطليعي افتقد إلى أساس أيديولوجي محدد وأهداف سياسية واضحة. وكان الشيء الرئيسي المطلوب من عضو التنظيم هو الولاء الشخصي لقائد البلاد.

وفي محاولة لإخضاع الجهاز الحكومي له، بدأ مجلس قيادة الثورة، بعد الثورة مباشرة،في إيفاد ممثليه من ضباط الجيش (مندوبي القيادة) ذوي الصلاحيات الواسعة إلي الوزارات وغيرها من المؤسسات الحكومية. وكان جزء من مندوبي القيادة (ممن تولى القطاعات الأكثر أهمية من وجهة نظر (قيادة الثورة) يتمتع بالفعل بثقة المجلس وكانت بينهم علاقات وطيدة، ووجهوا نشاط المؤسسات التي تولوها لصالح الثورة. أما الجزء الأخر من المندوبين وهو الجزء الأكبر، فقد اختيروا لهذه المهام فقط لأن مجلس قيادة الثورة أراد بذلك إبعادهم عن الجيش، إذ كانوا بمثابة منافسين - أو في أغلب الأحيان- كانوا يمكن أن يكونوا منافسين لأعضاء

مجلس قيادة الثورة. وبعبارة أخرى منح هؤلاء مناصب دافئة تعويضا لهم عن إخراجهم من الجيش. وسرعان ما أتقن مندوبوا القيادة استغلال نواقص النظام البيروقراطى المتأصلة بعمق - أى الفساد والانحطاط. وأخيرا أدت عدم كفاءتهم إلى مزيد من تعميق أزمات الجهاز الضخم للدولة.

ولم يكن الجيش أفضل حالا. ويشير الباحثان السوفيتيان بيلياييف وبريماكوف إلى "ظهور نمط جديد من الضباط هو الضابط - رجل الأعمال الذين اهتموا بأعمالهم أكبر من اهتمامهم بالإعداد العسكرى للجنود والكوادر العسكرية.. وبدأت الصحافة القاهرية تكتب عن البورجوازية الجديدة، والمقصود بها قبل أى شىء العسكريون الذين يحتلون مناصب عليا ويتقاضون مرتبات كبيرة. وقال أحد محدثينا بمرارة أن هؤلاء كانوا فئة خاصة من الناس ممن يغلبون مصالحهم الخاصة على مصالح الدولة. وانتشر فى الجمهورية العربية المتحدة تعبير البورجوازية العسكرية.(١٣٩)

كان للإبقاء على جهاز الحكومة على ما كان عليه فى السابق نتائج سلبية، فالبرغم من أن الموظفين لم يمثلوا معارضة تذكر للنظام، إلا أنهم عرقلوا بشتى الطرق تطبيق الحكومة للإجراءات التقدمية، ليس فقط بسبب بيروقراطيتهم وخمولهم، ولكن بالدرجة الأولى بسبب أن هذ العناصر التى تحولت إلى عناصر بورجوازية فى ظل النظام السابق لم تكن ترغب فى إحداث أية تغييرات لصالح الجماهير الشعبية. ويشير الكاتب التقدمى المصرى ابراهيم عامر: "ينزع قادة جهاز الدولة دائما إلى التحول إلى صفوة تحصل على امتيازات ونفوذ شخصى، وتفرض سيطرتها فى المجتمع من أجل إحياء الرأسمالية التقليدية أو وضع أساس لرأسمالية جديدة.(١٤٠)

أدى تمصير ممتلكات الإنجليز والفرنسيين بعد العدوان الثلاثى وتأميم ممتلكات الأجانب والبورجوازية الكبيرة المصرية إلى قيام قطاع دولة ضخم فى بداية الستينيات والذى أعلن أنه "اشتراكى". وتم اختيار قياداته من بين الوجوه التى

تنتمى إما إلى النخبة العسكرية (والتى تم تنحيتهم- فى كثير من الحالات بهذا التعيين- عن الجيش بسبب الشك فى ولائهم للنظام) أو من ممثلى البورجوازية البيروقراطية القديمة. وبالطبع لم يكن هؤلاء ولا أولئك يتبنون أية أفكار اشتراكية، على العكس تماما، فقد سخروا ممتلكات الحكومة لمصالحهم وجعلوا منها ملكا لهم واستخدموها على الطريقة الرأسمالية بدخولهم فى علاقة وثيقة مع مختلف أنواع المقاولين من أمثال عثمان أحمد عثمان الذى أصبح لاحقا أحد دعائم نظام السادات. وأدى هذا الوضع إلي تحول العديد من مؤسسات القطاع العام - وأيضا بسبب أنها غير مربحة - إلي عبء على الاقتصاد الوطنى. الوضع الذى يفسر ضعف احتجاج الرأى العام على تحويل مؤسسات القطاع العام إلي قطاع خاص أثناء حكم السادات.

لقد ترك الانتصار السريع لحركة ٢٣ يوليو التى قام بها تنظيم سرى جدا أثرا لا يمحى على النظام الذى قام بعد انتصار الثورة، فهذا الانتصار السريع تسبب قبل أى شىء فى جعل الضباط الأحرار لا يحاولون توسيع القاعدة الاجتماعية لهم. فحتى الجنود الذين شاركوا مباشرة فى أحداث ٢٣ يوليو لم يحاطوا علما- كما ذكرنا سابقا- بأهداف الحركة. وظل انغلاق وسرية تنظيم الضباط الأحرار وسعيهم إلى الحفاظ على النقاء العسكرى الصرف للنظام، سياسة ثابتة إلى درجة كبيرة حتى نهاية حكم عبد الناصر. وانعكس ذلك فى القمع والتنكيل الذى قام به النظام وبنفس القسوة ضد اليسار واليمين على السواء. وبدا لهم وكأن الإجراءات الثورية لعهد عبد الناصر والتى حظت بالدعم الكبير للجماهير الشعبية ترفع قيادة الثورة فوق مواقفها الفئوية. إلا ان هذا لم يتحقق فى الواقع وأصبحت الجماهير مجرد متفرجين خاملين لا يملكون إلا حق التصفيق.

ومع ذلك فقد غيرت الثورة المصرية وجه مصر. وينبغى هنا التوقف بشكل خاص عند شخصية قائد الثورة جمال عبد الناصر الذى كان يتمتع بصفات نادرا ما تمتع بها الحكام الشرقيون لعل أهمها قدرته علي استيعاب الأفكار الجديدة وتحويلها بشكل

خلاق إلى واقع، وبحثه الدؤوب عن طريق للتطور يتلاءم أكثر مع الظروف التاريخية المعاصرة لمصر ومع مستوى وعى الشعب. فقد استطاع عبد الناصر الارتقاء من الأفكار القومية المحدودة والوطنية المسبوغة بالرومانتيكية إلى استيعاب العديد من المفاهيم الهامة للماركسية اللينينية. ولا يمكن اعتباره مذنبا إذ لم يستوعب ولم يطبق إلى النهاية التعاليم التى تقدم لبلدان آسيا وأفريقيا مفتاح التغلب على التخلف وبناء اقتصاد ومجتمع متطور معاصر قائم على العدل الإجتماعى. لقد كان عبد الناصر ابنا لشعبه وعصره. فبالرغم من أنه ارتفع عن مستوى غالبية رفاقه فى قيادة البلاد، واستطاع التغلب فى كثير من الحالات على الأفق الفئوى، إلا أنه لم يستطع قطع علاقته نهائيا مع البيئة التي نشأ وعمل فيها.

وبفضل موهبته كقائد وفهمه العميق لطموحات الشعب المصرى وجاذبيته الشخصية تحول عبد الناصر إلى قائد أسطورى ومعبود للجماهير الشعبية ليس فقط فى مصر وإنما فى العالم العربى بأسره، فلأول مرة فى التاريخ أخذ يخاطب قائد عربى شعبه مباشرة. واكتسب شعبيته بفضل تحديده الصحيح للمهام التاريخية الرئيسية الماثلة أمام مصر والبلدان العربية الأخرى - أى اختيار طريق النضال ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والرجعية المحلية وبقايا الإقطاع من أجل الاستقلال الحقيقى والتطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الشامل. إن المساهمة الجليلة التى قدمها عبد الناصر لحركات التحرر فى العالم هى الإصرار على التوجة الواعى الثابت نحو توطيد وتطوير العلاقات مع الحليف الطبيعى الجبار للشعوب التى تحررت من ربق الإمبريالية - أى الاتحاد السوفيتى وبلدان المنظومة الأشتراكية.

أخذت تنضج فى طيات النظام الذى أقامه عبد الناصر قوى اجتماعيترجعية - وبالدرجة الأولى الطبقة الوسطى الطفيلية التى كان يدعمها الرأسمال الأجنبى - كانت الأساس الذى اعتمدت عليه لاحقا الردة الحادة عن مثل ثورة يوليو. ولم يقدر لعبد الناصر أن يسير بالثورة حتى النهاية، رغم أنه استطاع فى حياته أن يكبح

جماح هذه الظواهر السلبية ويخفت أصواتها. وتمكن عبد الناصر بشعبيته ونفوذه من إضفاء مظهر وكأن مبدأ السلام الطبقى الذى تبناه يتحقق فى الواقع، وانخرط لهذا الغرض فى التصدى للاتتكاسة البورجوازية للعديد من رجال الدولة والعسكريين والسياسيين، وفي المعركة ضد تراكم الثروات الضخمة فى أيدى هؤلاء. ولا يخلو من مغزى عميق أن عبد الناصر قبل رحيله المفاجىء اكتشف الوجه المزدوج للزعيم المقبل للثورة المضادة السادات، فجرده عمليا من كل صلاحياته كنائب رئيس استعدادا لتنحيته.(١٤١)

لم يتبن عبد الناصر أفكار الاشتراكية العملية، إلا أنه أراد بإخلاص تحرير المجتمع من سلطة الرأسمال. وقادته التجربة إلى تقبل بعض مبادىء الاشتراكية العلمية، غير أنه بشكل عام لم تتسم مواقفه الأيديولوجية بتتابع منطقى ووضوح. ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن عبد الناصر قد طور أفكاره فى وحدة وبمعزل عن أنصاره فى الرأى، بالإضافة إلى أنه لم يكن من بين المحيطين به أحد من ذوى القناعات الاشتراكية.(١٤٢) وقد تعرض اليساريون الحقيقيون بما فى ذلك الاشتراكيون للمطاردة بعد الثورة، وعزلوا وفقدوا إلى درجة كبيرة مكانتهم فى البلاد. وهنا يكمن الخطأ الرئيسى لعبد الناصر: لقد حاول إقامةمجتمع اشتراكى بدون اشتراكيين وحاول جمع ما لا يمكن جمعه - أى تعزيز دعائم سلطته الديكتاتورية وإضفاء ثوب الديمقراطية عليها. وحاول أعداء عبد الناصر اتهامه بتجاهل القيم الوطنية والمصالح المصرية فى مقابل المصالح العربية العامة. وربما لم يكن من اللائق فعلا التخلى عن الإسم العريق للبلاد، إلا أن عبد الناصر عموما حدد تحديدا صحيحا المهمة التاريخية الماثلة أمام الشعوب العربية - أى توحد كل القوى الوطنية فى البلدان العربية فى معركتها الضارية ضد الإمبريالية وأعوانها من العرب أنفسهم. وليس من قبيل الصدفة أن القومية المصرية قد أينعت بألوان زاهية بعد مؤامرة السادات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، فى محاولة لتبرير خروج

مصرعن الصف العربى المتصدى لإسرائيل.

وهنا توجه لعبد الناصر تهمة أنه ولى اهتماما مفرطا بدعم الحركات الثورية فى البلدان العربية الأخرى، ويشار بشكل خاص إلى المساعدة العسكرية التى قدمها لليمن التى هبت للنضال ضد النظام الاستبدادى اليمنى. غير أن هذه المساعدة كانت جزءا طبيعيا من السياسة المصرية المعادية للإمبريالية والداعمة للحركات الثورية فى العالم وبشكل خاص فى البلدان العربية الشقيقة. صحيح أن عبد الناصر وبحكم ميله للأساليب السرية لم يعتمد فى تطبيق سياساته هذه على التنظيمات السياسية التقدمية الجماهيرية بقدر ما اعتمد على المخابرات بكافة أساليبها البغيضة التى أساءت إلى فكرة الوحدة العربية، إلا أن هذه قضية أخرى.

انعكست فى شخصية عبد الناصر المعالم التى ميزت المجتمع المصرى فى أواسط القرن العشرين والذى اتسم بغياب الحدود الواضحة للانقسام الاجتماعى والطبقى والرؤى المتناقضة غير مكتملة المعالم، إلا أن عبد الناصر كثيرا ما ارتفع عن المستوى العام السائد فى مصر آنذاك، واستطاع القيام بإصلاحات هامة اقتصادية واجتماعية غيرت وجه مصر، وحقق انتصارات ضخمة فى نضاله ضد الإمبريالية. ورغم المحاولات الحثيثة لقوى الثورة المضادة فى عهد السادات لتصفية إصلاحات عبد الناصر، إلا أن الكثير من هذه الإصلاحات ظل قائما وقبل كل شىء القطاع العام الذى لا يزال يعد ركيزة الاقتصاد المصرى. ولعل أهم نجاحات عبد الناصر هو إدراك الكادحين البسطاء ولأول مرة منذ قرون طويلة من الذل والعبودية أن لهم حقوقا هم الآن على استعداد للنضال من أجلها.

إن حياة عبد الناصر وإنجازاته قد تركت أثرا لا يمحى فى تاريخ مصر، وليس من قبيل الصدفة أن الوطنيين يناضلون الآن تحت شعار الحفاظ على أفضل تقاليد الثورة المصرية عام ١٩٥٢ التى كان قائدها العظيم جمال عبد الناصر بلا منازع.

هوامش الكتاب

١- راجع راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر. ص ١٢٣. الطبعة الأولى. القاهرة. ١٩٥٢.
٢- أنور عبد الملك. مصر مجتمع يبنيه العسكريون. ص ٤٢. الطبعة الأولى. بيروت. ١٩٧٤.
٣- راجع راشد البراوى. حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر. ص ٨٥- ٨٦. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٥٢.
٤- أنور عبد الملك، مصر مجتمع يبنيه العسكريون. ص ٨٤. الطبعة الولى. بيروت. ١٩٧٤.
٥- ج. ايرو "عن فلاحى مصر" ص ٣٦- ٣٧. موسكو، ١٩٥٤.
٦- راشد البرواى. حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر. ص ٦٣. الطبعة الأولى. القاهرة. ١٩٥٢.
٧- المرجع السابق. ص ٥٨.
٨- O'Brien P. The evolution in Egypt's economic system. P. 20 London. 1966 .
٩- نفس المرجع السابق. ص ٢٢.
١٠- راشد البرواى. حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر. ص ٦٧. الطبعة الأولى. القاهرة. ١٩٥٢.
١١- La lutte de classes en Egypte 1948-1968. p. 49 Mahmoud Hussein. p. 1969.
١٢- La couture T. and S. Egypt in Transition L. p. 14, 1968.
١٣- سيرانيان "مصر فى النضال من أجل الاستقلال ١٩٤٥- ١٩٥٢" موسكو

١٩٧. ص ٣٥.

١٤- الدكتور رفعت السعيد. مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل. بيروت ١٩٧٨ ص ٣١.

١٥- و١٦- المرجع السبق، ص ٦٤.

١٧- المرجع السابق، ص ١٩.

١٨- "الشرق الأوسط فى مهب الريح". مجموعة مؤلفين. القاهرة ١٩٤٩. ص ٣١.

١٩- طارق البشرى. الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢. القاهرة ١٩٧٢. ص ٣٠٩.

٢٠- طارق البشرى. الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢. القاهرة ١٩٧٢. ص ٤٢٢.

٢١- محمود حسين [اسم سرى] "الاخوان المسلمون فى الميزان". القاهرة، ١٩٤٥. ص ٣٦. [الكتاب اصدرته منظمة الحركة المصرية للتحرر الوطنى].

٢٢- انظر مايلز كوبلاند، لعبة الأمم. لندن ١٩٦٩. ص ١٥٥.

٢٣- شهدى عطية الشافعي- تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦. الطبعة الأولى ١٩٥٧، القاهرة، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع.

٢٤- طارق البشرى- الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢.

٢٥- انظر طارق البشرى: الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢، المرجع السابق.

٢٦- La Couture T. and S. Egypt in transition, L. 1958 p. 109.

٢٧- المرجع السابق ص ١١٢.

٢٨- مجلة قضايا السلم والاشتراكية. ١٩٦٦ العدد ٨، ص ٣٧.

٢٩- La Couture T. and S. Egypt in ransition. L. 1958, p. 129.

٣٠- أنور السادات: ثورة على ضفاف النيل. نيويورك. عام ١٩٥٧. ص ١٥-

.١٢

٣١- جمال عبد الناصر: "فلسفة الثورة". القاهرة، وزارة الثقافة والإعلام، هيئة الاستعلامات، ص٣٦.

٣٢- Vaucher G. Gamal Abdel Nasser et son equipe P. 1959, p. 72-73.

٣٣- أنور السادات. ثورة على ضفاف النيل. المرجع السابق.

٣٤- أحمد حمروش. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت. ١٩٧٤. صفحة ١١٨.

٣٥- أنور السادات. ثورة على ضفاف النيل. المرجع السابق ص١١، ص ١٢.

٣٦- و٣٧- المرجع السابق ص ١٢.

٣٨- La Couture T. and S. L. 1958. Egypt in transition P. 109.

٣٩- مجلة المصور الأسبوعية ١٦/١١/١٩٧٠.

٤٠- Nutting A. Nasser L. 1972. p. 21-22.

٤١- جمال عبدالناصر: فلسفة الثورة. وزارة الثقافة والإعلام هيئة الاستعلامات. القاهرة. ص ٣٧.

٤٢- المرجع السابق، ص ٣٨.

٤٣- المرجع السابق ص ٤٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢.

٤٤- المرجع السابق، ص ٧٠.

٤٥- المرجع السابق، ص ١٣- ١٤.

٤٦- مجلة المصور الأسبوعية، العدد ١٤٢، ٢٣/٧/١٩٥٣.

٤٧- عبد اللطيف البغدادى- مذكرات، الجزء الأول -المكتب المصرى الحديث. القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٣.

٤٨- ج. أ. ميرسكى. "الجيش والسياسة فى بلدان آسيا وأفريقيا". موسكو ١٩٧٠. ص ١٠.

٤٩- "فلسفة الثورة". المرجع السابق. ص ١٥.

٥٠- أنور السادات. "ثورة على ضفاف النيل". المرجع السابق ص ١٢٠.

٥١- Abul Fath A. L'affaire Nasser. Paris. 1962. p. ١٧٢,
٥٢- المرجع السابق، ص ١١١.
٥٣- Vatikiotis P. Nasser and his generation. L. 1978 P. 102.
٥٤- Vaucher G. Gamal Abdel Nasser et son equipe P. 1959. p. 134.
٥٥- المرجع السابق، ص ٢٧٤.
٥٦- عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، الجزء الأول. المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٧، ص ٤٨.
٥٧- Shoukri Gh. Egypte la Contre-revolution. p. 1979. p. 47.
٥٨- Naguib M. Egypt's Destiny. L. 1955. p. 107.
٥٩- جريدة الجمهورية، القاهرة ١٩٥٥/٧/٢٣.
٦٠- فؤاد مطر: بصراحة عن عبد الناصر. حوار مع محمد حسنين هيكل. بيروت ١٩٧٥، ص ٧٦.
٦١- La Couture T. and S. Egypt in Transition. L. 1958 P. 149.
٦٢- فؤاد مطر: بصراحة عن عبد الناصر. حوار مع محمد حسنين هيكل. بيروت. ١٩٧٥، ص ٣٨- ٣٩.
٦٣- نص البيان كما ورد بمذكرات عبد الطيف البغدادى. المكتب المصرى الحديث. القاهرة ١٩٧٧. ص ٥٦- ٥٧.
٦٤- أحمد حمروش. قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ١٩٧٤ ص ٢٢٦- ٢٢٧.
٦٥- مجلة "المصور" الأسبوعية، ١٦/ ١٠/ ١٩٧٠.

٦٦- La Couture T. and S. Egypt in Transition. L. 1958 P. 159.
٦٧- أحمد حمروش -قصة ثورة ٢٣ يوليو" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢١١.
٦٨- مذكرات عبد الطيف البغدادى- المرجع السابق. ص ٦٣.
٦٩- جمال عبد الناصر بقلم رفاقه ومعاصرية. القاهرة. ١٩٨٠ ص. ٦٤.
٧٠- أحمد حمروش "قصة ثورة ٢٣ يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء الأول، ص ٢١٤.
٧١- جمال عبد الناصر "فلسفة الثورة"، المرجع السابق، ص ٧٤.
٧٢- المرجع السبق، ص ٤٥.
٧٣- المرجع السابق، ص ٥٠.
٧٤- راشد البرواى. حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر. القاهرة ١٩٥٢. مكتبة النهضة المصرية. ص ٢٠.
٧٥- Naguib M., Egypt's Destiny. L. 1955. p. 127.
٧٦- مايلز كوبلاند "لعبة الأمم" بيروت، ص ٧١.
٧٧- المرجع السابق، ص ٦٨- ٦٩.
٧٨- انظر فؤاد مطر - بصراحة عن عبد الناصر- حوار مع محمد حسنين هيكل، بيروت، ١٩٧٥، ص٥٣.
٧٩- Goals of the Egyptian Revolution. Cairo. p. 12.
٨٠- انظر: كوردجيلا شفيلى: ثورة ١٩٥٢ وسقوط السيطرة البريطانية فى مصر. موسكو، ١٩٦٦، ص ٣٠.
٨١- ملاحظات المؤلف.
٨٢- فؤاد مطر: بصراحتعن عبد الناصر. حوار مع محمد حسنين هيكل. بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٩.
٨٣- ميرسكى: الجيش والسياسة فى بلدان آسيا وأفريقيا، موسكو، ١٩٧٠، ص ٤٠.

٨٤- جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة. المرجع السابق. ص ٢١- ٢٢.
٨٥- المرجع السابق، ص ٢٤- ٢٥.
٨٦- انظر أنور عبد الملك، المرجع السابق.
٨٧- (صوت كل من جمال عبد الناصر وخالد محي الدين ويوسف صديق ضد الحكم. ملاحظة المؤلف).
٨٨- أنور عبد الملك: المرجع السابق. ص ٩٣.
٨٩- و.٩٠- المرجع السابق، ص٩٥.
٩١- Goals of the Egyptian revolution. Cairo. p. 19.
٩٢- العلاقات الزراعية فى بلدان الشرق، موسكو، ١٩٥٨. ص ٢٨.
٩٣- لم تكن الخلافات حول قانون الاصلاح الزراعي هى السبب الوحيد لاستقالة على ماهر، إذ ظهرت فى شهر أغسطس خلافات حادة بينه وبين مجلس قيادة الثورة حول مجموعة كبيرة من القضايا. ففى السياسة الخارجية لم يخفى على ماهر عزمه على اخراج قوات الاحتلال الإنجليزى من منطقة القناة بشرط أن تدفع دول الغرب معونة مالية لمصر مقابل دخولها فى ائتلاف مع الدول الغربية. واستقال على ماهر فى ١٩٥٢/٩/٧ قبل ساعات من اعتقال ٤٣ من قادة النظام القديم بما فى ذلك مجموعة كبيرة من زملاء وأصدقاء على ماهر. (المؤلف).
٩٤- Abul Fath A., L'affaire Nasser. P., 1962, vol. 1 p. 261.
٩٥- Vatikiotis P., Nasser and his Generation, L., 1978, p. 76.
٩٦- Goals of the Egyptian Revolution. Cairo. p. 15.
٩٧- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو. بيروت، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٢٧٣.
٩٨- Chedid H. Political organizations in UAR since 1962, Lebanon, 1969, p. 27.

٩٩- أعلن هذا الشعار لأول مرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢.

١٠٠- Chedid H., Political organization in UAR since 1962 Lebanon, 1969, p. 31.

١٠١- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ٢٧٦- ٢٧٧.

١٠٢- جمال عبد الناصر: فسلفة الثورة، المرجع السابق. ص ٢٧-٢٨.

١٠٣- La Couture T. and S. Egypt in Transition. L., 1958 p. 174.

١٠٤- فؤاد مطر: بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٣.

١٠٥- Husaini J., The Moslem Brothers. Beirut, 1956, p. 131.

١٠٦- Vatikiotis P,. Nasser and his Generation. L., 1978 p. 82.

١٠٧- Husaini J., The Moslem Brothers. Beirut, 1956, p.133

١٠٨- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٤. ص٣١٣.

١٠٩- راجع المرجع السابق.

١١٠- فؤاد مطر: بصراحةعن عبد آلناصر- حوار مع محمد حسنين هيكل، بيروت، ١٩٨٥، ص. ٤٣.

١١١- La Couture T. and S. Egypt in Transition. L., 1958 p. 85.

١١٢- المرجع السابق، ص. ١٨٦.

١١٣- أحمد حمروش: شهود ثورة يوليو، بيروت، ١٩٧٧، ص. ١٥٨.

١١٤- Vatikiotis P., The Egyptian Army in Politics, Bloomington, 1961. p. 92.

١١٥- فؤاد مطر: بصراحة عن عبدالناصر- حوار مع محمد حسنين هيكل، بيروت ١٩٧٥، ص ٤٥.

١١٦- انتونى ناتنج: ناصر- ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧٤.

١١٧- انظر: حافظ حمدى، ثورة ٢٣ يوليو. القاهرة ١٩٧٥. ص ٤٢.

١١٨- La Coutue T. and S. Egypt in Transition. L., 1958 p. 205.

١١٩- انتونى ناتنج: ناصر. ترجمتج شاكر ابراهيم سعيد، بيروت- القاهرة ١٩٨٥، ص ٩٧.

١٢٠- المرجع السابق، ص ١٠٠.

١٢١- راجع مايلز كوبلاند: "لعبة الأمم" تعريب موان خير، بيروت، فصل "ناصر والحياد الإيجابى" ص ص ١٣٠.

١٢٢- La Couture T. and S. Egypt in Transition. L., 1958 p. 213.

١٢٣- انتونى ناتنج: ناصر. المرجع السابق ص ٧٢.

١٢٤- La Couture T. and S. Egypt in Transition. L., 1958 p. 214.

١٢٥- ناتنج: ناصر المرجع السابق. ص ١٢٤- ١٢٥.

١٢٦- O'Brein P., The Revolution in Egypt's Economic System. L., 1966, p. 55.

١٢٧- راجع سعيد عاشور، ثورة الشعب. القاهرة ١٩٦٤.

١٢٨- انظر سعيد عاشور. ثورة الشعب. المرجع السابق، ص ٢٠٤.

١٢٩- لينين. المختارات. المجلد الثالث. دار التقدم. موسكو ١٩٧٦، ص. ٢٧٢.

١٣٠- ميرسكى. الجيش والسياسة فى بلدان آسيا وأفريقيا. موسكو- ١٩٧٠.
ص. ٥١.
١٣١- مجموعة خطب ومقالات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر الهيئة العامة للاستعلامات. القاهرة ١٩ ص. ٤٠٨- ٤٠٩.
١٣٢- انظر: Goals of the Egyptian Revilution. Cairo. p. 86
١٣٣- O'Brien P. The Revolution in Egypt's Economic System. L., 1966, p. 70.
١٣٤- Safran N., Egypt in Search of Political Community L., 1961, p. 186.
١٣٥- Mansfield P., Nasser's Egypt. L., 1965, p. 103.
١٣٦- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو. الجزء الثانى- مجتمع عبد الناصر. بيروت. ١٩٧٥. ص ١٩٩.
١٣٧- أوضحت أحداث يونيو ١٩٦٧ أن الشغيلة فقط هم الذين كانوا على استعداد وحتى النهاية للدفاع عن انجازات الثورة. ويمكن القول بثقة أنه لو لم تكن الحركة العشوائية للجماهير المصرية فى ٨- ٩ يونيو لدعم عبد الناصر لانتهت الثورة فى ذلك الوقت.
١٣٨- انظر: Shoukri Gh., Egypte la Contre-revolution P., 1979. p. 55.
١٣٩- مجلة "زاروبيجوم" السوفيتية الأسبوعية العدد ٢٧، ١٩٦٧، ص ٨.
١٤٠- انظر: "المصور" المصرية بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤.
١٤١- Shoukri Gh., Egypte la Contre-revolution. P., 1979 p. 48-49.
١٤٢- انقطعت علاقة الماركسيين يوسف صديق وخالد محيى الدين بمجلس قيادة الثورة فى المرحلة الأولى للثورة.

المراجـــع

١ - إجاراتشف. ناصر. موسكو. ١٩٧٥.

٢ - ايرو. فلاحو مصر. موسكو. ١٩٥٤

٣ - بيليايف- بريماكوف. مصر فى عصر الرئيس ناصر. موسكو. ١٩٧٤

٤ - باييان. ماذ رأيت فى مصر. موسكو. ١٩٥٣

٥ - جاشيف. القطاع العام فى اقتصاد جمهورية مصر العربية. موسكو. ١٩٧٩

٦ - دميتربيف. العقدة الفلسطينية. موسكو. ١٩٧٨

٧ - دميتربيف- لاديكين. الطريق إلى السلام فى الشرق الأوسط. موسكو. ١٩٧٤

٨ - ايفانوفا. الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢- ١٩٦٥. موسكو. ١٩٧.

٩- شارل العيسوى. مصر فى أواسط القرن العشرين. موسكو. ١٩٥٨

١٠- كيلبرج. انتفاضة عرابى باشا فى مصر. موسكو- لينينجراد. ١٩٣٧

١١- كودريانتسف. كم الساعة فى القاهرة. موسكو. ١٩٧٦

١٢- كوردجيلا شفيلى. ثورة ١٩٥٢ وسقوط السيادة البريطانية فى مصر. موسكو. ١٩٦٦

١٣- ميركس. "العالم الثالث" المجتمع والسلطة والجيش. موسكو. ١٩٧٦

بلدان آسيا وأفريقيا. موسكو. ١٩٧. ١٤- ميرسكى. الجيش والسياسة فى

١٥- بريماكوف. تشريح النزاع الشرق أوسطى. موسكو. ١٩٧.

١٦- سيرانيان. مصر في النضال من أجل الاستقلال ١٩٤٥- ١٩٥٢. موسكو. ١٩٧.

١٧- سيمونيان. بلدان الشرق: الطريق نحو التطور. موسكو. ١٩٧٥

١٨- اوليانوفسكى. النضال من أجل التحرر الوطنى. موسكو. ١٩٧٦

١٩- يوريتر. الإصلاحات الزراعية فى بلدان الشرق الأوسط. موسكو. ١٩٥٨

٢٠- تشرنوفسكايا. تشكل طبقة المثقفين المصريين فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. موسكو. ١٩٧٩
٢١- ياكفيللو. شهادة من السويس. موسكو. ١٩٥٣
٢٢- مجموعة من المؤلفين السوفييت. تشكل الطبقات فى الشرق المعاصر. موسكو. ١٩٧٨
٢٣- مجموعة من المؤلفين السوفييت. الطبقات والصراع الطبقى فى البلدان النامية المجلد الأول والثانى. موسكو. ١٩٦٧
٢٤- مجموعة من المؤلفين السوفييت. العلاقات الدولية فى الشرق الأوسط والأدنى بعد الحرب العالمية الثانية. موسكو. ١٩٧٤
٢٥- مرجع. العلاقات الزراعية فى بلدان الشرق. موسكو. ١٩٥٨
٢٦- مرجع. البلدان العربية. التاريخ والاقتصاد. موسكو. ١٩٦٦
٢٧- مرجع. القومية والتطور الاجتماعى فى الشرق. موسكو. ١٩٧٨
٢٨- مجموعة من المؤلفين السوفييت. الشرائح الوسطى المدينية فى بلدان الشرق. موسكو. ١٩٧٥
٢٩- مجموعة من المؤلفين السوفييت. قناة السويس والعدوان الإمبريالى على مصر. موسكو. ١٩٥٧
٣٠- جمال عبد الناصر. فلسفة الثورة. القاهرة. ١٩٥٤
٣١- أحمد أبو الفتح. التحدى. القاهرة. ١٩٧٨
٣٢- أنور عامر. حكم عبد الناصر- النظرية والتطبيق. القاهرة. ١٩٧٦
٣٣- محمد عطا. مصر بين ثورتين. القاهرة. ١٩٥٥
٣٤- سعيد عاشور. ثورة الشعب. القاهرة. ١٩٦٤
٣٥- راشد البراوى. حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر. القاهرة. ١٩٥٢
٣٦- راشد البراوى ومحمد عليش. التطور الاقتصادى لمصر فى العصر الحديث. ١٩٤٨
٣٧- طارق البشرى. الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢. القاهرة. ١٩٧٢
٣٨- عبد اللطيف البغدادى. مذكرات. المجلد الأول. القاهرة ١٩٧٧

٣٩- جمال عبد الناصر بقلم رفاقه ومعاصريه. القاهرة. ١٩٨٠
٤٠- سامي جوهر. الصامتون يتكلمون. القاهرة. ١٩٧٥
٤١- مجلة كتابات مصرية العدد (١) (١٩٧٤) العدد (٢) و(٣) (١٩٧٥) بيروت.
٤٢- فؤاد مطر. بصراحة عن عبد الناصر. حوار مع محمد حسنين هيكل. بيروت. ١٩٧٥
٤٣- فؤاد مطر. أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات. بيروت. ١٩٧٢
٤٤- محمود مراد. من كان يحكم مصر. القاهرة. ١٩٧٥
٤٥- محمود مراد. حوار مع هدى عبد الناصر. القاهرة. ١٩٧٥
٤٦- فؤاد مرسي. هذا الانفتاح الاقتصادي. القاهرة. ١٩٧٦
٤٧- محمد نجيب. كلماتي للتاريخ. القاهرة. ١٩٧٥
٤٨- محمد عودة. الوعي المفقود. القاهرة. ١٩٧٥
٤٩- محمد عودة. ميلاد ثورة. القاهرة. ١٩٧١
٥٠- محمد عودة. هذا الافتراء على الناصرية والجهل بالماركسية. القاهرة. ١٩٧٦
٥١ - عبد العظيم رمضان. عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤. القاهرة. ١٩٧٦
٥٢- كمال رفعت. الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو. القاهرة. ١٩٦٠
٥٣- روح الدستور. القاهرة. ١٩٥٦
٥٤- رفعت السعيد. سعد زغلول بين اليمين واليسار. بيروت. ١٩٧٧
٥٥- رفعت السعيد. مصطفى النحاس السياسي والزعيم والمناضل. بيروت. ١٩٧٨
٥٦- رفعت السعيد. حسن البنا، متى، كيف، ولماذا؟ القاهرة. ١٩٧٨
٥٧- رفعت السعيد. أحمد حسين، كلمات ومواقف. القاهرة. ١٩٧٩
٥٨- رفعت السعيد. الثورة المصرية في مائة عام. القاهرة. ١٩٨٠
٥٩- رفعت السعيد. تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠- ١٩٥٠. القاهرة. ١٩٧٦
٦٠- أنور السادات. أسرار الثورة المصرية. القاهرة. ١٩٥٧
٦١- قصة الثورة كاملة. القاهرة. ١٩٥٢

٦٢- البحث عن الذات. قصة حياتى. القاهرة. ١٩٧٨
٦٣- الصراع الطبقى فى الوطن العربى. بيروت. ١٩٧٥
٦٤- جمال العطيفى. أيام خالدة فى حياة عبد الناصر. القاهرة. ١٩٧٠
٦٥- توفيق الحكيم. عودة الوعى. القاهرة. ١٩٧٥
٦٦- يوسف السباعى. أيام عبد الناصر. القاهرة. ١٩٧١
٦٧- حافظ حمدى. ثورة ٢٣ يوليو. القاهرة. ١٩٦٤
٦٨- أحمد حمروش. قصة ثورة ٢٣ يوليو الأجزاء من ١- ٥ بيروت ١٩٧٤-١٩٧٨.
٦٩- الميثاق- القاهرة. ١٩٦٢
٧٠- محمود حسين، الأخوان المسلمون فى الميزان. القاهرة. ١٩٤٥
٧١- أحمد حسن. [اسم سرى] الأخوان المسلمون فى الميزان. القاهرة. ١٩٤٧
٧٢- أنور عبد الملك- مصر مجتمع يبنيه العسكريون. بيروت. ١٩٧٤.

مراجع أجنبية

73- Abdel Malek A. Egypt: Military Socitey, N. Y., 1962.
74- Abul Fath a. L'Affaire Nasser, P., 1962.
75. Baker A. Egypt's Uncertain Revolution. L., 1978.
76. Beaufre A. The Suez expedition 1956. L., 1969.
77. Berger M. Bureaucracy and Society in Modern Egypt. Princeton, 1957.
78. Bergue J. L'Egypte, Imperialisme et revolution.P., 1967.
79. The Charter.Cairo, 1962.
80. Cheldid H. Polotical organizations in UAR since 1962. Lebanon,1969.
81. Copeland M. The game of Nations, L., 1969.
82. Dekmejian, Hrair. Egypt under Nasir. L., 1971.
83. Economic Development and Population Growth in the Middle East, Edited by Ch. Copper and S.

Alexander.N.Y., 1972.
84. El Sadat A. Revolt on the Nile.N.Y., 1957.
85. Goals of the Egyptian Revolution. Cairo.
86. Heikal M. Sphinx and Commissar. L., 1978.
87. Husaini J. The Moslem Brethren. Beirut, 1956.
88. John St. The Boss. L., 1960.
89. Laqueur W. Nasser's Egypt. L.
90. Laqueur W. Communism and Nationalism in the Middle East. L., 1956.
100. Laqueur W. Middle East in Transition. L., 1958.
101. Little T. Egypt. L., 1969.
102. Lacouture J. and S. Egypt in Transition. L., 1958.
103. Mahmoud Hussein. La lutte de classes en Egypte, 1948-1968. P., 1969.
104. Mansfield P. Nasser's Egypt. L., 1956.
105. Mansfield P. Nasser, L., 1958.
106. Marlow J. History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations. N.Y., 1954.
107. The Moslem Brothers. Cairo, 1955.
108. Neguib M. Egypt's Destiny. L., 1955.
109. Nutting A. Nasser.L., 1972.
110. O'Brien P. The Revolution in Egypt's Economic System. L., 1966.
111. Rocach S. Israel's Sacred Terrorism. N.Y., 1979.
112. Safran N. Egypt in Search of Political Community. L., 1961.
113. Shoukri Gh. Egypte la coutre-revolution. P., 1979.
114. Stern M. Farouk.N.Y., 1965.
115. Stewart D. Young Egypt. L., 1958.
116. Polk W. The United States and the Arab World, Cambridge, 1959.
117. Vaucher G. Gamal Abdel Nasser et son equipe. P., 1959.
118. Vatikiotis P. The Modern History of Egypt. L., 1969.
119. Varikiostis P. The Egyptian Army in Politics. Bloom-

ington, 1961.
120. Vatikiotis P. Nasser and His Generation. L., 1978.
121. Vatikiotis P. The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat. L., 1980.
122. Wheelock K. Nasser's New Egypt. N.Y., 196.

دوريات

١ - أعداد صحيفة "زارويبجوم" السوفيتية فى الفترة المعنية.
٢ - أعداد مجلة الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية (السوفيتية).
٣ - أعداد مجلة شعوب آسيا وأفريقيا (السوفيتية).
٤ - أعداد مجلة قضايا السلم والأشتراكية.
٥- صحيفة الأخبار المصرية.
٦ - صحيفة الأهرام المصرية.
٧- صحيفة الجمهورية المصرية.
٨- مجلة الكاتب المصرية.
٩- مجلة المصور المصرية.
١٠- صحيفة "المصرى".
١١- صحيفة السياسة.
١٢- مجلة روز اليوسف المصرية.
١٣- مجلة الطليعة المصرية.

الفهـــرس

رقم الايداع ١٥٧٨ / ١٩٩١

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
«إخوان مورفيتلي سابقاً»
تليفون: ٣٩٠٤٠٩٦



عرف المؤلف هذا الكتاب المستعرب السوفييتى "أليج كافتونوفتش" فى الدوائر السوفييتية، بأنه عاشق لمصر، حتى أن أحداً لم يكن يجرؤ فى حضوره على ذكر مصر بعبارة أو كلمة يفهم منها معنى الإساءة.

وبسبب هذا العشق، وبرغمه، فإن هذا الكتاب الذى يتناول فيه الفترة المبكرة من حياة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، جاء رؤية عميقة وموضوعية، كونها المؤلف عبر زياراته المتعددة لمصر، وإقامته الطويلة بها، ومعرفته المباشرة - كدبلوماسى سوفييتى فى القاهرة - بقيادة الثورة، وأضاف إليها قراءات فى تاريخها، إلى أن حصل على الدكتوراة بهذه الأطروحة التى ينشرها كتاب "الأهالى" ضمن سعيه الدائب لترجمة ما يصدر فى العالم من كتب تتعلق بتاريخ مصر والعالم العربى.